الشرق الأوسط الديمقراطي

فصلية فكرية تحليلية تعنى بشؤون الشرق الأوسط

العدد 49 - حزيران / يونيو 2020م

المحور الاول:

كورونا وتداعياتها على الفكر في العالم والمنطقة

- ماهية العلاقة بين كورونا والايكولوجيا
- لمحة عن تاريخ علم الأوبئة
- تأثير كورونا على المنحى السياسي في العالم

المحور الثاني:

الحوكمة والإدارة والسلطة والدولة والقانون في الشرق الأوسط

- العقلية المؤسساتية ما بين الكفاءة والولاء الأيديولوجي
- السلطة والإدارة والدولة - نظرية واصطلاحا
- الحوكمة
- التكنوقراطية - المصطلح والمفهوم

في العدد ايضا

- تجربة الإدارة الذاتية بين نقاط القوة والضعف
- المشروع الأوراسي ومكانة تركيا فيه
- عن قمع المرأة تاريخياً
- الشرق والاستشراق

الشرق الأوسط الديمقراطي

مجلة فصلية فكرية تحليلية تعنى بشؤون الشرق الأوسط

العدد ٤٩ حزيران/يونيو ٢٠٢٠م

إدارة المجلة

رئيس مجلس الإدارة

زياد محمد

رئيس التحرير

صلاح الدين مسلم

هيئة التحرير

سليمان محمود
جاسم الهويدي
حسن ظاظا
هجار شكر
السيد عبدالفتاح
روشن مسلم
عواس علي
أحمد دالي
سردار هوشو
مصطفى شيخ مسلم

الإخراج الفني

يريفان عثمان

الآراء المنشورة تعبر عن رأي أصحابها وليس بالضرورة أن تعبر عن رأي المجلة

وسائل التواصل

يمكنكم متابعتنا والإدلاء بآرائكم ومقترحاتكم وإرسال مساهماتكم عبر وسائل التواصل التالية:

http://www.alawset.info

serqalawset@gmail.com

@AlawsetMagazine

@KovaraAlewset

@/alawsetmagazine

رقم الاعتماد
لدى نقابة الصحفيين العراقيين
١٤٨
رقم الإيداع
دار الكتب والوثائق ببغداد
٨٦٨ لسنة ٢٠٠٥

لدى وزارة الثقافة المصرية
دار الكتب والوثائق في القاهرة
رقم ٢٤٢١٧

مكتب القاهرة:
18 شارع ضريح سعد - القاهرة
ت: 27907104 / 01554349602

محتويات العدد

العدد :49 - حزيران - 2020

كلمة العدد		٣
ما علاقة وباء كورونا بالإيكولوجية	جيهان مصطفى	٤ - ١٠
لمحة عن تاريخ علم الأوبئة	د. بختيار حسين	١١ - ١٦
تأثير كورونا على المنحى السياسي العالم	د شهاب الدين عباس	١٧ - ١٩
السلطة والإدارة والدولة - نظريّة واصطلاحاً	عبد الله أوجلان	٢٠ - ٣٣
الحوكمة	أحمد دالي	٣٤ - ٤٥
كوسموبولتية الحوكمة والنظام الماليّ فائق الليبراليّة	صلاح مسلم	٤٦ - ٥٣
تحوّلات الدولة	عواس علي	٥٤ - ٧٢
العقليّة المؤسساتيّة ما بين الكفاءة والولاء الأيديولوجيّ	بير رستم	٧٣ - ٨١
التكنوقراطية -المصطلح ومفهومه وتاريخه	سماعيل خالد إسماعيل	٨٢ - ٨٩
تجربة الإدارة الذّاتيّة بين نقاط القوّة والضعف	محمد عيسى	٩٠ - ٩٤
المشروع الأوراسيّ.. هل هو بديل لنظام «العولمة» وما مكانة تركيّا فيه؟	جميل رشيد	٩٥ - ١٠١٠
الشرق والاستشراق	بولات جان	١١١ - ١١٧
موجز عن قمع المرأة تاريخيّاً	روشن مسلم	١١٨ - ١٢٨
انقضاء معاهدة لوزان والموقف التركي منها	جاسم الهويدي	١٢٩- ١٣٢

كلمة العدد ٤٩

هيئة التحرير

السلطة والوباء العالمي "كورونا"

لقد انتشر هذا الوباء العالمي (كورونا) على وجه المعمورة، وصار حديث الناس والمفكّرين، وكأيّ قضيّة في القرن الواحد والعشرين تحوّل الأمر إلى إشكاليّة، وصار الحديث عن هذا الأمر وتحليله عبارة عن أفكار مشتّتة هنا وهناك، وكان لهذا الوباء آثار مختلفة ومتعددة الجوانب لدرجة يمكن اعتبار بعضها ايجابية، فقد استطاع هذا الوباء أن يوقف حروباً عدّة أو يؤجّلها، واستعادت طبقة الأوزون البعض من عافيتها، وخفضت نسبة التلوّث... ولكن بالمقابل كانت هناك تداعيات سلبية عدّة، من خلال وفاة العديد من المرضى، وازدياد حالات الفقر، والبطالة، وتضخّم الإنتاج لدى شركات الأدوية والنقل، وكذلك المجهول الذي يكتنف مصير العالم إثر انتشار هذا الوباء... فارتأينا أن نخصّص محوراً صغيراً للحديث عن هذا الوباء، من خلال لمحة عن تاريخ علم الأوبئة، وما علاقة وباء كورونا بالإيكولوجية؟ وتأثير كورونا على المنحى السياسي في العالم.

لقد كان همّ مفكّري العالم والشرق الأوسط منصبّاً دائماً حول مفاهيم السلطة والدولة والإدارة، والعلاقة فيما بينها، وكذلك العديد من المصطلحات المهمّة كالقانون والأخلاق، لكنّ مصطلحَي السلطة والإدارة لهما الكثير من الأهمّيّة، وخاصّة في الشرق الأوسط، بما أنّ الشرق الأوسط موطن الحضارات ومولد المدنيّة، ولإعلاء مفهوم الإدارة دور كبير للتغلّب على السلطة التي تعدّ مصدر كوارث الشرق الأوسط والعالم بأسره، وقد بات العالم أسير الدولة القوميّة التي أثقلت كاهله، فبات العالم يريد أن يخرج من هذا المفهوم الضيّق الذي يقف عائقاً أمام الديمقراطيّة والتنمية البشريّة، فما كان للمنظّمات العالميّة والفكر العالميّ إلّا أن تبحث عن آليات جديدة بديلة عن مفهوم الدولة القوميّة، فأخرجتْ إلى الوسط مفاهيم الحوكمة، والحكم الرشيد، والتنمية البشريّة، وأسس القيادة والإدارة، وقد حاولنا في هذا العدد تسليط الضوء على هذا المفهوم الجديد الذي أضحى الشغل الشاغل للأنظمة والإدارات الاقتصاديّة التي انتقلت إلى التمعّن في إدارة المجتمعات.

فبات هذا العدد يسلّط الضوء على مواضيع قيّمة وهي؛ السلطة والإدارة والدولة - نظريّة واصطلاحاً، ومواضيع أخرى عن الحوكمة، وكوسموبوليتية الحوكمة والنظام الماليّ فائق الليبراليّة، وكذلك شرح تحوّلات الدولة، وموضوع عن العقليّة المؤسساتيّة ما بين الكفاءة والولاء الأيديولوجيّ، كذلك شرح مفهوم التكنوقراطية من حيث المصطلح ومفهومه وتاريخه، وكذلك التطرّق إلى تجربة الإدارة الذّاتيّة بين نقاط القوّة والضعف، بالإضافة إلى مواضيع متنوّعة، وهي؛ المشروع الأوراسيّ.. هل هو بديل لنظام "العولمة" وما مكانة تركيا فيه؟ ومادّة عن الشرق والاستشراق، وموجز عن قمع المرأة تاريخيّاً، ومادّة عن معاهدة لوزان والموقف التركي منها.

إنّنا نشكر الكتّاب الذي شاركوا في إنجاح هذا العدد، ونحييهم على جهودهم المبذولة، ونتمنّى من القراء أن يستمتعوا بهذا العدد.

مدير التحرير

علاقة وباء كورونا بالإيكولوجية

تفسير الخلل الناجم في النظام الحيوي والغذائي الحيواني والنباتي وما علاقة ذلك بالنظام الصناعوي البشري؟

جيهان مصطفى

مقدمة :

إنّ الاعتراف بالعلاقات الوثيقة بين صحة الإنسان والحيوان والبيئة، تعني زيادة حالة الرصد والاهتمام بصحة الإنسان نفسه والحياة البرية من وجهة نظر إيكولوجية، والتي تُعتبر في بداية عملية التحول لتطوير خطوط التماس، والتأهب لحالات تفشّي الأمراض المحتملة، وتوجيه السياسات الدولية والتنظيمية إلى التنمية لتقليل المخاطر على كل من البشر والنظام الحيوي والإيكولوجيا. وهنا تمكن الدعوة إلى جهود تعاونية ومتعددة القطاعات وعبر المؤسسات والمنظمات الخاصة والدولية، ليتجلى نهج الصحة للجميع وديمومة التعايش بدون أي مؤرّقات يمكن أن تظهر.

يُعدّ برنامج الأمم المتحدة للبيئة, الصوتَ العالميّ الرائد في مجال البيئة فهو يوفر القيادة ويشجع إقامة الشراكات في مجال رعاية البيئة عن طريق إلهام وإعلام وتمكين الأمم والشعوب, لتحسين نوعية حياتهم دون المساس بأجيال المستقبل.

ففي العقود الأخيرة اكتسبت الأمراض الحيوانية المنشأ - تلك التي انتقلت من الحيوانات إلى البشر- اهتماماً دولياً, حيث أن أمراضاً مثل مرض الإيبولا، وإنفلونزا الطيور, وفيروس الإنفلونزا، ومتلازمة الشرق الأوسط التنفسية، وحُمّى الوادي المتصدّع، والمتلازمة التنفسية الحادة المفاجئة (سارس)، وفيروس غرب النيل، وفيروس زيكا- وما ظهر مؤخراً من الفيروسات التاجية الجديدة كوفيد ١٩، تسبب جميعها أو هددت بالإصابة بالأوبئة الكبرى، مع الآلاف من الوفيات وتكبّد خسائر اقتصادية بالمليارات.

لم يحدّد الباحثون بعدُ, النقطة الدقيقة التي تمّ فيها نقل فيروس سارس كوف ٢ من الحيوانات إلى البشر وتطوره في شكل كوفيد ١٩، ومع ذلك هناك شيء واحد واضح: وهو أن فيروس كوفيد ١٩ لن يكون آخر جائحة.

ففي عام ٢٠١٦ أشار برنامج الأمم المتحدة للبيئة إلى زيادة انتشار الأوبئة الحيوانية على مستوى العالم كمسألة مثيرة للقلق, وأشار على وجه التحديد إلى أن ٦٠ في المئة من جميع الأمراض المعدية الناشئة في البشر, هي أمراض حيوانية, وأن هذه الأمراض الحيوانية مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بصحة النظم الإيكولوجية.

النشاط البشري والنظم الإيكولوجية :

وفقاً لتقرير برنامج الأمم المتحدة للبيئة، فإن الأمراض الحيوانية المنشأ هي أمراض انتهازية وتزدهر حيث توجد تغيرات في البيئة، أو تغيرات في الحيوانات المضيفة للحيوانات أو البشر، أو تغيرات في العامل الممرّض نفسه.

ففي القرن الماضي، تُوِّج مزيج من النمو السكاني وانخفاض النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي بفرصٍ غير مسبوقة لمسببات الأمراض للتنقل بين الحيوانات والناس, ففي المتوسط، يظهر مرض معدٍ جديد في البشر كل أربعة أشهر، حسبما أشار التقرير.

التغييرات في الإيكولوجية :

أدت الأنشطة البشرية إلى تغييرات كبيرة في البيئة, من خلال تغيير استخدام الأراضي -الاستيطان والزراعة وقطع الأشجار والصناعات الاستخراجية أو الصناعات الأخرى والبنية التحتية المرتبطة بها- يتفتّت البشر ويتعدّون إلى مصادر ومواطن الحيوانات. إن ذلك يدمّر المناطق العازلة الطبيعية التي عادة ما تفصل البشر عن الحيوانات، وتخلق فرصاً لانتشار مسبّبات الأمراض من الحيوانات البرية إلى البشر.

ويؤدي تغير المناخ الذي ينتج في المقام الأول عن انبعاثات غازات الاحتباس الحراري, إلى تفاقم الوضع. وتؤثر التغيرات في درجة الحرارة والرطوبة والتأثير الموسمي بشكل مباشر على بقاء الميكروبات في البيئة؛ وتشير الدلائل إلى أن أوبئة المرض ستصبح أكثر تواتراً مع استمرار تغير المناخ. ويمثل التغير المناخي السريع تحدّياً لأولئك الذين لديهم موارد أقلّ للاستجابة بسرعة، مما يجعلهم أكثر عرضة للمخاطر ويضاعف خطر تعرّضهم للضرر من انتشار الأمراض الحيوانية.

إن الطبيعة في أزمة؛ فهي مهددة بالتنوع البيولوجي وفقدان الموائل والاحترار العالمي والتلوث السامّ. إن اتخاذ إجراءات لإنقاذ البشرية يتطلب التصدي لوباء فيروس كورونا الجديد (كوفيد ١٩) وحماية أنفسنا من التهديدات العالمية المستقبلية, وإدارة سليمة للنفايات الطبية والكيميائية الخطرة؛ إدارة قوية وعالمية للطبيعة والتنوع البيولوجي؛ والتزام واضح بـ

"إعادة البناء بشكل أفضل". وخلق وظائف خضراء وتسهيل الانتقال إلى اقتصادات محايدة للكربون. وأن تعتمد الإنسانية على اتخاذ إجراء الآن من أجل مستقبل مرن ومستدام.

سلامة النظم البيئية وصحة الإنسان :

تتسم النظم البيئية بالمرونة والتكيف بطبيعتها، كما أنها تساعد على تنظيم الأمراض من خلال دعم الأنواع المتنوعة. كلما زاد التنوع البيولوجي للنظام البيئي، كان من الصعب انتشار المرض بسرعة أو الهيمنة. ومع ذلك، فقد قام العمل البشري بتعديل هياكل الحياة البرية وخفض التنوع البيولوجي بمعدل غير مسبوق، ما أدى إلى ظروف مواتية لمضيفات أو ناقلات و/ أو مسببات الأمراض.

على سبيل المثال، يوفر التنوع الجيني مصدراً طبيعياً لمقاومة الأمراض بين الحيوانات؛ في حين أن تربية الماشية المكثّفة غالباً ما تنتج تشابهات جينية داخل القطعان والأسراب، ما يجعلها عرضةً لانتشار مسبّبات الأمراض من الحيوانات البرية.

وبالمثل، فإن مناطق التنوع البيولوجي تُمكّن ناقلات الأمراض المنقولة من التغذية على مجموعة أكبر من المضيفين، وبعضها عبارة عن مستودعاتِ مسبّباتِ أمراضٍ أقلّ فعالية. على العكس من ذلك، عندما تحدث مسبّبات الأمراض في مناطق أقل تنوعاً حيوياً، يمكن تزايد الانتقال كما هو في حالة فيروس غرب النيل وأمراض لايم.

إن ما صرحت به "إنغر أندرسن" المديرة التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، حول الارتباط الوثيق بين الطبيعة والإنسان بقولها: "إننا مترابطون ارتباطاً وثيقاً بالطبيعة، سواء أحببنا ذلك أم لا. إذا لم نعتنِ بالطبيعة، فلن نعتني بأنفسنا".

"أدت الأنشطة البشرية إلى تغييرات كبيرة في البيئة, من خلال تغيير استخدام الأراضي -للاستيطان والزراعة وقطع الأشجار والصناعات الاستخراجية أو الصناعات الأخرى والبنية التحتية المرتبطة بها - يتفتّت البشر ويتعدّون إلى مصادر ومواطن الحيوانات. إن ذلك يدمّر المناطق العازلة الطبيعية التي عادة ما تفصل البشر عن الحيوانات، وتخلق فرصاً لانتشار مسبّبات الأمراض من الحيوانات البرية إلى البشر."

موضّحةً أن فرص نشوء الأمراض وانتقالها أصبحت أكبر من ذي قبل نتيجة الاستجرار الكبير للمساحات البرية, حيث تضيف: "لم يسبق أن كانت هناك فرص كثيرة لمسبّبات الأمراض تنتقل من الحيوانات البرية والداجنة إلى البشر". "لقد أدى تآكلنا المستمر في المساحات البرية إلى تقريبنا بشكل غير مريح من الحيوانات والنباتات التي تأوي الأمراض التي يمكن أن تقفز إلى البشر".

ما الذي يمكن القيام به؟

تتطلب معالجة ظهور الأمراض الحيوانية المصدر معالجة السبب الجذري لها بشكل أساسي، وهو تأثير الأنشطة البشرية على النظم البيئية.

ومع اقتراب عدد سكان العالم من عشرة مليارات نسمة، تؤكد أندرسن أن هذا العام (٢٠٢٠) هو "عام يتعيّن علينا فيه إعادة صياغة

علاقتنا مع الطبيعة بشكل أساسي.»

ويقوم برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة والمئات من الشركاء في جميع أنحاء العالم ببذل جهد مدّته عشر سنوات لمنع و وقف و عكس تدهور النظم البيئية في جميع أنحاء العالم. وتُعرف هذه الاستجابة المنسّقة عالمياً لفقدان وتدهور الموائل، المعروفة باسم عقد الأمم المتحدة لاستعادة النظام البيئي ٢٠٢١-٢٠٣٠، على بناء الإرادة السياسية والقدرة على استعادة علاقة البشرية بالطبيعة. وستكون استجابة مباشرة لدعوة العلم، كما هو موضح في التقرير الخاصّ عن تغيّر المناخ والأراضي الصادر عن الفريق الحكومي الدولي المعنيّ بتغيّر المناخ، وإلى القرارات التي اتخذتها جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في اتفاقيات «ريو» بشأن تغير المناخ والتنوع البيولوجي، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحّر. وحسبما يعمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة مع قادة العالم لوضع إطار عالمي جديد وطموح للتنوع البيولوجي لفترة ما بعد عام ٢٠٢٠، ولفت انتباه صانعي القرار إلى القضايا الناشئة (مثل علم الحيوان) و بينما يستجيب العالم للوباء الحالي ويتعافى منه، فإن البرنامج سيحتاج إلى خطة قوية لحماية الطبيعة، حتى تتمكن الطبيعة من حماية البشرية.

يهدد انتقال الأمراض بين الحيوانات والبشر (الأمراض الحيوانية المنشأ)، مثل فيروس كورونا كوفيد ١٩، التنمية الاقتصادية وسلامة النظام البيئي، ويدعم برنامجُ الأمم المتحدة للبيئة الجهود العالمية لحماية التنوع البيولوجي، و وضع حدّ للإتجار غير المشروع بالأحياء البرية، وحماية تداول المواد الكيميائية والنفايات، وتعزيز خطط الانتعاش الاقتصادي التي تأخذ الطبيعة والطوارئ المناخية في الاعتبار.

في خضمّ استجابتنا العالمية لـفيروس كوفيد ١٩، يحتاج العالم إلى تحوّل اقتصادي يعزّز كلاً من الرفاهية المستدامة للأفراد وكذلك البيئة جنباً إلى جنب، فلقد وصلْنا إلى نقطة تحول.

إن التحدّيات التي نواجهها الآن معاً، تُعدّ تحديات هائلة، ولكن في مواجهة المحن الحالية، والتوقف القريب لاقتصادنا العالمي، لدينا فرصة جماعية للانضمام معاً من أجل مستقبل أكثر إشراقاً واستدامة. ستحدِّد القرارات التي يختارها صانعو السياسات والشركات والأفراد الآن ما إذا كنا سنزدهر ونعجل بعالم أكثر استدامة أم لا.

تدمير البيئة الطبيعية للحيوانات يؤدي إلى ظهور الأوبئة والأمراض :

لقد تمّ تحويل ما لا يقلّ عن ثلثي الأراضي والمياه على سطح الكرة الأرضية من خلال النشاط البشري، وهذه الأنشطة أدت إلى تدهور وتدمير البيئة الحيوية الطبيعية للحيوانات، وإلى فقدان غير مسبوق للأنواع التي نشهدها حالياً حسب بعض التقديرات بما يصل إلى ١٠٠٠ مرة أكبر من أي وقت مسجّل في التاريخ.

يمكن أن يؤدي تدمير البيئة الطبيعية أيضاً إلى زيادة تعرّض البشر لأمراض حيوانية (الأمراض التي تنشأ عن اتصال الإنسان بالحيوانات). ويقترح العلماء أن الموائل المتدهورة قد تشجع حتى العمليات التطورية السريعة وتنوّع الأمراض، وهذا هو السبب في قيام برنامج الأمم المتحدة للبيئة بالعمل على تعزيز قاعدة الأدلّة العلمية لواضعي السياسات.

ففي عام ٢٠١٦ نشر برنامج الأمم المتحدة للبيئة» تقرير القضايا البيئية المستجدة لعام ٢٠١٦" حول القضايا الناشئة التي تهمّ البيئة، والذي تضمن فصلاً عن الأمراض الحيوانية المنشأ، مثل الإيبولا، وإنفلونزا الطيور، ومتلازمة الشرق الأوسط التنفسية (ميرس)، وحُمّى الوادي المتصدّع، والمتلازمة التنفسية الحادة المفاجئة (سارس) وفيروس غرب النيل

ومرض زيكا.

"في العقدين الماضيين، كانت التكاليف الناشئة للأمراض الناشئة أكثر من ١٠٠ مليار دولار أمريكي؛ وأشار التقرير: "لو تحوّلت هذه الفاشيات إلى أوبئة بشرية، لكانت الخسائر ستبلغ عدة تريليونات دولار».

وما جاء التقرير أيضاً "ومنذ عام ٢٠١٣ عَزّزت الشراكة من أجل اقتصاد أخضر، التحوّلَ الاقتصادي الأخضر الشامل للجميع في ٢٠ دولة شريكة. وتجمع الشراكة من أجل اقتصاد أخضر الجهد المشترك بين خمس وكالات تابعة للأمم المتحدة وهي: (برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنظمة العمل الدولية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث) لتوفير دعم متكامل وشامل بشأن بالقضاء على الفقر، و زيادة فرص العمل والإنصاف الاجتماعي وتعزيز سبل العيش والرقابة البيئية، والحفاظ على النمو وضمان التماسك وتجنب ازدواجية الجهود. وطوال هذه السنوات السبع، طوّرت الشراكة من أجل اقتصاد أخضر نطاق معرفتها، مدركة أنه على الرغم من اختلاف الظروف، إلا أن هناك العديد من المسارات للوصول إلى نفس الهدف العالمي.

في حين أن جائحة كوفيد-١٩ ماتزال تتطور بسرعة؛ فإن العالم يواجه بالفعل تأثيرات انتشرت أبعد بكثير من صحّتنا الفردية ورفاهيتنا. وسيكون هناك شعور لبعض الوقت بالصدمة للاقتصاد العالمي ولحياة العمال والأسَر في جميع أنحاء العالم. هذه لحظة غير مؤكدة في تاريخنا الجماعي ومع ذلك، فإن هذه الأحداث غير المتوقعة تتيح لنا جميعاً فرصة للاستجابة والمساعدة في منع الصدمات المستقبلية، والاستعداد لها بطرق جديدة تتجاوز الوضع الراهن.

ومن خلال الجمع بين الخبرة المتخصصة

> **"تتسم النظم البيئية بالمرونة والتكيف بطبيعتها، كما أنها تساعد على تنظيم الأمراض من خلال دعم الأنواع المتنوعة. كلما زاد التنوع البيولوجي للنظام البيئي، كان من الصعب انتشار المرض بسرعة أو الهيمنة. ومع ذلك، فقد قام العمل البشري بتعديل هياكل الحياة البرية وخفض التنوع البيولوجي بمعدل غير مسبوق، ما أدى إلى ظروف مواتية لمضيفات أو ناقلات و/ أو مسببات الأمراض."**

لوكالاتها الخمس التابعة للأمم المتحدة، شرعت الشراكة من أجل اقتصاد أخضر بالفعل في الرحلة لمساعدة البلدان على الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر الشامل، والاقتصادات التي تخلق النمو والوظائف والازدهار للجميع مع تقليل الضغوط على موارد هذه الأرض.

عندما يكون هذا الانتقال غير مخطط له، تصبح المخاطر والتكاليف الاجتماعية والاقتصادية والبيئية أكثر وضوحاً كل يوم، وستضطر البلدان والمجتمعات إلى مواجهة مجموعة من التحديات غير المسبوقة خلال الأشهر القليلة القادمة، وخلال هذه الفترة العصيبة، سيكون دور مناهج الاقتصاد الأخضر الشامل للمساعدة في استعادة الاستقرار والمرونة أكبر. مازلنا ثابتين في خضرنة المستقبل معاً ومواجهة ما سيأتي مع التزام أقوى بالتنمية المستدامة والشاملة، مع العلم أن تبنّي التحوّل الاقتصادي الأخضر معاً، سيؤدي إلى المستقبل الذي نصبو إليه.

”يهدد انتقال الأمراض بين الحيوانات و البشر (الأمراض الحيوانية المنشأ)، مثل فيروس كورونا كوفيد ١٩، التنمية الاقتصادية وسلامة النظام البيئي, ويدعم برنامجُ الأمم المتحدة للبيئة الجهود العالمية لحماية التنوع البيولوجي، و وضع حدّ للإتجار غير المشروع بالأحياء البرية، وحماية تداول المواد الكيميائية والنفايات، وتعزيز خطط الانتعاش الاقتصادي التي تأخذ الطبيعة والطوارئ المناخية في الاعتبار.“

في الكتاب الإلكتروني لـ ”ريتشارد بالدوين و بياتريس ويدر دي ماورو الآخي“ المعنُون (الاقتصاد في زمن كوفيد ١٩) يسلط المؤلفان الضوء على أهمية استجابات الحكومات في الحدّ من الآثار السلبية للفيروس. ويقول فيدر دي ماورو: ”سيعتمد حجم الضرر الاقتصادي واستمراره على كيفية تعامل الحكومات مع هذا اللقاء الوثيق المفاجئ مع الطبيعة والخوف“. إن تعاوننا الآن أمر حاسم في الخطوة نحو بناء مستقبل أكثر إشراقاً, مستقبل لا يترك أحداً خلف الركب.

الأمراض المعدية الحيوانية التي تنتقل للبشر وتأثيراتها :

تتحدث التقارير الصادرة عن منظمات دولية ومنها برنامج الأمم المتحدة للبيئة أن حوالي ٦٠ ٪ من جميع الأمراض المعدية التي يُصاب بها البشر, هي أمراض حيوانية المنشأ, وكذلك ٧٥٪ من جميع الأمراض المعدية الناشئة, وبعبارة أخرى أنها تأتي إلينا عن طريق الحيوانات.

إنّ الأمراض الحيوانية المنشأ التي ظهرت أو عادت للظهور مؤخراً مثل الإيبولا وأنفلونزا الطيور ومتلازمة الجهاز التنفسي في الشرق الأوسط (ميرس) وفيروس نيباه وحُمّى الوادي المتصدّع والمتلازمة التنفسية الحادة المفاجئة (سارس) وفيروس غرب النيل ومرض فيروس زيكا, والآن فيروس كورونا, كلها مرتبطة بالنشاط البشري.

وكان تفشّي فيروس إيبولا في غرب إفريقيا نتيجة لخسائر في الغابات أدت إلى اتصالات أوثق بين الحياة البرية والمستوطنات البشرية؛ إذ ارتبط ظهور إنفلونزا الطيور بالتربية المكثفة للدواجن؛ وارتبط فيروس نيباه بالتربية المكثفة للخنازير وإنتاج الفاكهة في ماليزيا.

إن أصل التفشّي ومسار انتقاله لم يتم اكتشافهما بعد, ولكن هناك حقائق تؤكد الصلة الكبيرة بين تغيير البيئة الطبيعية البرية وظهور الأوبئة والأمراض ومن هذه الحقائق :

١- إن تفاعل البشر أو الماشية مع الحياة البرية يعرّضهم لخطر انتشار مسببات الأمراض المحتملة. بالنسبة للعديد من الأمراض الحيوانية المنشأ, تعمل الماشية كجسر وبائي بين الحياة البرية والعدوى البشرية.

٢- محرّكات ظهور الأمراض الحيوانية المنشأ هي تغيّرات في البيئة عادة ما تكون نتيجة للأنشطة البشرية, و تتراوح ما بين تغير استخدام الأراضي وصولاً إلى تغيّر المناخ؛ التغييرات في الحيوانات أو المضيفات البشرية؛ والتغيرات في مسببات الأمراض, والتي تتطور دائماً لاستغلال مضيفين جدد.

على سبيل المثال, ظهرت الفيروسات المرتبطة بالخفافيش بسبب فقدان موطن الخفافيش

بسبب إزالة الغابات والتوسع الزراعي. تلعب الخفافيش أدواراً مهمة في النظم البيئية من خلال كونها ملقحات ليلية كما أنها تقوم بتناول الحشرات.

تعتمد صحة الإنسان والتنمية على سلامة النظام الإيكولوجي, وتعدل التغيرات البيئية التي يتسبب فيها الإنسان هيكل أعداد الأحياء البرية وتقلل من التنوع البيولوجي، مما يؤدي إلى ظروف بيئية جديدة تفضل مضيفات و/ أو ناقلات و/ أو مسببات الأمراض.

يمكن أن تساعد سلامة النظام البيئي في وضع قواعد للأمراض من خلال دعم مجموعة متنوعة من الأنواع بحيث يكون من الصعب على أحد الأمراض أن ينتشر أو يتضاعف أو يهيمن.

من المستحيل التنبؤ من أين سيأتي التفشي القادم أو متى سيحدث, و تشير الدلائل المتزايدة إلى أن الفاشيات أو الأمراض الوبائية قد تصبح أكثر تواتراً مع استمرار تغير المناخ.

خاتمة :

يعتمد البشر على النظم الإيكولوجية السليمة والمنتجة لتلبية احتياجاتهم الأساسية. ولكن لا يتم تلبية احتياجات كثير من الناس على نحو مستدام أو تلبيتها على الإطلاق, حيث يعاني ٧٩٥ مليون شخص من الجوع ويعيش ١,٢ مليار شخص في المناطق التي تعاني من شحّ المياه. وفي الوقت نفسه، من المتوقع أن يستمر فقدان التنوع البيولوجي وتدهور النظام الإيكولوجي أو حتى تسارعه. وبحلول عام ٢٠٣٠، سيتطلب العالم زيادة بنحو ٤٠ في المئة من المياه، و ٥٠ في المئة من الأغذية، و ٤٠ في المئة من الطاقة، و ٤٠ في المئة من الأخشاب والألياف. والطريقة الوحيدة التي يمكننا بها تلبية هذه المطالب هي إدارة نظمنا الإيكولوجية بذكاء واستدامة.

المراجع :

-1 دورين روبنسون، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، العلاقة بين البيئة الطبيعية وظهور وانتقال الأمراض.

-2 إنغر أندرسون، وكيل الأمين العام للأمم المتحدة والمديرة التنفيذية لليونيب مسببات الأمراض المعدية و سلامة النظم البيئية وصحة الإنسان :

-3 مارتن كابيل، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، صحة النظام الإيكولوجي

4 - تقرير برنامج الأمم المتحدة للبيئة بشأن القضايا البيئية المستجدة لعام 2013 - فصل بعنوان الأمراض الحيوانية المنشأ: الخطوط غير الواضحة للأمراض الحيوانية المنشأ وصحة النظام الإيكولوجي.

-5 برنامج الأمم المتحدة للبيئة (2016). تقرير برنامج الأمم المتحدة للبيئة لعام 2016: القضايا الناشئة ذات الأهمية البيئية. برنامج الأمم المتحدة للبيئة، شعبة الإنذار المبكر والتقييم التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة نيروبي، كينيا 2016 م

Biodiversity loss and the rise of zoonotic 6-pathogensR. S. OstfeldCary Institute of Eco-.system Studies, Millbrook, NY, US 2016

UNEP FRONTIERS 2016 REPORT 7-Emerging Issues of Environmental Concern p18

لمحة عن تاريخ علم الأوبئة

د. بختيار الحسين

ما هو علم الأوبئة؟

هو علم يدرس قوانين الوباء ويضع تدابير لمكافحة الأمراض البشرية المعدية، وقد تطوّر تاريخيّاً كنظام علميّ، وهدفه دراسة الأمراض المعدية، وتخصيص الوباء العام والخاص، ويقسم إلى علم الوبائيات العام، وإلى علم الوبائيات الخاص.

علم الوبائيات العام: تخصص نظريّ، ينظر في القوانين العامة لانتشار الأمراض المعدية، ويطوّر طرقاً للوقاية منها والقضاء عليها.

علم الوبائيات الخاص: يتمّ تطبيقه بشكل أساسي في الطبيعة، على أساس القوانين العامة، ويراعي سمات الوباء.

في نشأة الوباء

عن السؤال متى؟ وأين؟ ولماذا بدأت العدوى؟ يستحيل إعطاء إجابة دقيقة وبسيطة، كون علم الأوبئة علماً لم يبدأ في لحظة تاريخية محددة، فقد نما باستمرار من وحي الحقائق والملاحظات الفردية، وتمّ تشكيله وتعديله حسب الظروف على مر العصور.

يعتبر أبقراط مؤسس عقيدة علم الأوبئة، حيث كتب سبعة كتب عن الأوبئة وعن الهواء والمياه والتضاريس وغيرها، وذُكر في الكثير من المؤلفات عن علم الأوبئة بأنّه لمدة ألفي عام لم تكن هناك وجهات نظر أكثر علمية من آراء أبقراط. فقبل حوالي ٢٤٠٠ سنة كانت كلمة «وباء» تعني الأمراض الجماعية بين الناس، والتي يمكن أن تشمل الأمراض ذات الطبيعة المعدية وغير المعدية. ففي العصور القديمة والوسطى كانت الأوبئة بشكل رئيسي نتيجة لانتشار الأمراض المعدية، على الرغم من وجود آراء مختلفة حول ماهية العدوى وكيف تخترق الجسم؟

لقد ظهرت في العصور القديمة نظريتان حول تطور الوباء؛ النظرية الأولى طرحها أبقراط، الذي أكّد على أنّ سبب الأوبئة هو تغلغل مواد معينة في جسم الإنسان، وهو ما يحدث في الفضاء أو في الأرض، وخاصة في الأماكن المستنقعية. ووفقاً لهذا الرأي؛ فإنّ استنشاق أبخرة المستنقعات من قبل عدد كبير من الناس قد يؤدي إلى حدوث مرض جماعي. فمن الواضح أنّ ذكر الأماكن المستنقعية لم يكن سهواً، لاسيما ظهور بؤر الملاريا فيما بعد والتي قد تكون ذات صلة بهذه الفرضية.

اقترحت النظرية الثانية أنّ سبب تطوّر الأوبئة هو انتشار العامل الممرض الحيّ بين الناس. تم التعبير عن وجهة النظر هذه من قبل أرسطو (القرن الرابع قبل الميلاد) وفي وقت لاحق وجدت دعماً في روما القديمة. أطلق مارك تيرينس وارن (١١٦-٢٧ قبل الميلاد) على هذا العامل اسم «Contagium vivum". كما أظهرت التجربة بأن هذا الاجتهاد العبقري قد حدد سلفاً مجرى تطور علم الأوبئة بالكامل، وكان يعتمد على العدوى الواضحة للمرضى الذين يعانون من أمراض مثل الطاعون والجدري.

في عصر النهضة تم تطوير الفرضية المعدية في كتابات الطبيب الإيطالي Fracastoro الذي قام بنشر كتاب "Siphilides Libris III" (ومن هنا جاء اسم المرض - الزهري)، حيث صاغ فرضية العدوى من الآخرين مثلا الأمراض المنقولة جنسياً، فقد قدّم الكتاب أدلّة دامغة لصالح النظرية المعدية. وهنا تجدر الإشارة إلى أنّ هذه الفرضية لقت تأييداً من مؤسس علم الأوبئة؛ (١٧٢٤-١٨١٠) الروسي Samoilovich في كتاباته تحت عنوان (الطاعون) وكان سبّاقاً على جميع العلماء الأوروبيين، علماً أنّ Samoilovich أول من استخدم المجهر في العالم للكشف عن العامل المزمن المسبب للطاعون. لكن لم تسمح قوة التحليل للمجهر المتوفر وتقنية الفحص المجهري آنذاك بالحصول على نتيجة إيجابية. لاشك بأنّ أنصار هذه الفرضية كانوا بمثابة الحجر الأساس في تطوّر علم الأوبئة.

عوامل ظهور الوباء

بغض النظر عن الفارق الطبقي والاقتصادي والعسكري الذي فرض نفسه تاريخيّاً على البشر تبقى هناك عوامل أقوى؛ فالطبيعة تكاد أن تكون الفاصل في جميع مراحل التطور البشريّ، ولا أحد يستطيع اجتيازه.

بالرغم من جميع الكوارث الطبيعية من أعاصير وطوافين وزلازل... هناك جوانب لا تقل خطورة؛ مثل الأوبئة والجوائح التي كانت حاضرة دائماً، ونحن لسنا بمعزل عنها، لا سيّما تأثيرها المباشر على السلوك البشريّ، وحتّى في الكثير من الأحيان على ديموغرافية الأمم.

تعتبر جميع الأوبئة على مر العصور بمثابة أجوبة من الطبيعة للإنسان الذي طالما عاش نشوة التطور التكنولوجي، وليس عبثاً أنّ فسرها البعض على أنّها عقاب إلهيّ، -وإن اختلفت المضامين- وفي أغلب الأحيان كانت هذه الأوبئة دائماً تعدّ مدخلاً، أو مرحلة انتقالية في تاريخ الإنسان، فظهور البرجوازية والرأسمالية تكاد تكون من أسباب ظهور هذه الأوبئة.

لقد شهد التاريخ القديم والحديث تفشّي العديد من الجوائح والأوبئة، بسبب اتّساع النشاط السكّاني، وتطور الأمراض المعدية، مع سوء الصرف الصحي والتغذية نتيجة الأحوال الطبيعية، ولأسباب قام بها الإنسان؛ مثل الحروب، وما يرافقها من أمراض.

لكن على الرغم من قضاء تلك الأوبئة على حياة الملايين من البشر، وإصابة عشرات الملايين ومعاناتهم، من آلام المرض حتى شفائهم، إلّا أنّها انتهت بأشكال مختلفة.

الطاعون

فقد ظهر الطاعون ظهر للمرة الأولى في القرن السادس الميلادي في أفريقيا (مصر وإثيوبيا) أسبابه البراغيث والقوارض التي كانت تنقل عصية الطاعون، وحسب التقديرات حصد ما يقارب /٣٠/ مليون شخص، وهو ما يمثّل حوالي ١٣٪ من سكّان العالم آنذاك.

في القرون الوسطى ظهر مجدداً في أوربا وحصد ما يقارب نصف سكان القارة، فحسب الإحصائيات كانت الأرقام بحدود ٧٥ - ١٠٠ مليون شخص، وخلفت آثاراً سلبية على الشعب الأوربيّ، وسمّي بالموت الأسود، أو العقاب السماويّ، ومن هنا أتى الشرخ الدينيّ، والنبرات العنصرية، والتي لا تزال إلى يومنا هذا، منها المسألة النازية، واليهودية، ونزاعات الغجر.

لم يكن مفهوم العدوى مدركاً من قبل الناس

> **يعتبر أبقراط مؤسس عقيدة علم الأوبئة، حيث كتب سبعة كتب عن الأوبئة وعن الهواء والمياه والتضاريس وغيرها، وذُكر عن علم الأوبئة بأنّه لمدة ألفي عام لم تكن هناك وجهات نظر أكثر علمية من آراء أبقراط، فقبل حوالي ٢٤٠٠ سنة كانت كلمة «وباء» تعني الأمراض الجماعية بين الناس، والتي يمكن أن تشمل الأمراض ذات الطبيعة المعدية وغير المعدية.**

في تلك الفترة، لكن فكرة انتقال المرض بين الأشخاص بسبب اقترابهم من بعضهم كانت معروفة، لذلك قرّر المسؤولون في مدينة راجوسا التابعة للبندقية في إيطاليا، إجراء حجر صحي على كافة البحّارة الواصلين حديثاً إلى المدينة، للتأكّد من عدم إصابتهم بالأمراض.

وفرض الحجر الصحي للبحارة على سفنهم لمدة ٣٠ يوماً، والتي باتت في عرف البندقية معروفة باسم «ترينتينو»، ومع الوقت توسّعت فكرة الحجر داخل البندقية نفسها، ولمدة ٤٠ يوماً، ومن هنا جاءت كلمة «كورينتينو» الإنجليزية، والتي أصبحت كلمة غربية لتعريف الحجر الصحي، وبذلك انتهى وباء الطاعون الثاني، ولم يتوقف الطاعون عن العودة بعد كل محاولة لإنهائه، وتشير كتب التاريخ إلى أنّه عاد كلّ ٢٠ عاماً تقريباً، فمنذ العام ١٣٤٨ حتى العام ١٦٤٠، أي قرابة ٣٠٠ عام، ومع كل موجة وباء للطاعون كانت حياة ٢٠ بالمئة تنتهي من الرجال والأطفال والنساء، الذين يعيشون في

لندن.

مع حلول القرن السادس عشر دفعت موجات الطاعون إنكلترا إلى فرض نواة قوانين الحجر الصحي، وعزل المرضى، وجرى تمييز المنازل الموبوءة بحزمة قش معلقة على عمود خارجها، فضلاً عن الطلب من أيّ فرد بأسرة مصابة يخرج إلى الأماكن العامة، حمل عمود أبيض، حتى يتجنّبه الناس منعاً لنقل المرض، وكان يعتقد أنّ القطط والكلاب تنقل المرض لذلك وقعت مذبحة بحقها.

أمّا الطاعون الكبير الذي شهدته لندن عام ١٦٦٥، فقد أسفر عن مقتل ١٠٠ ألف من سكان لندن في ٧ أشهر، وفرض الحظر الكامل على الحركة، ومنع خروج المرضى من المنازل بالقوة، ورسمت صلبان حمراء على أبوابهم لمعرفتهم، ويعتقد أنّها كانت الطريقة الوحيدة لإنهاء آخر موجة طاعون بسبب البكتيريا.

أنفلونزا 1N1H

في عام ١٩١٨ انتشر فيروس أنفلونزا H١N١، وأثّر على العالم بأسره من برشلونة إلى كيب تاون في جنوب أفريقيا، ومن ألاسكا إلى جزر في المحيط الهادئ، أصيب به نصف مليار شخص، وسمّي بالمرض الإسباني، كون المريضة الأولى كانت من أصول إسبانيّة، وحتى ملك إسبانيا؛ ألفونسو الثامن كان مصاباً به. فمعدّل الوفيات كان مرتفعاً جدّاً، وتعود لأسباب تتعلّق بالفشل المناعي التام؛ فماتت قرى وبلدات صغيرة بأكملها، ودفنت الجثث في قبور مشتركة، ودام الوباء مدّة عامَين.

الكوليرا

مرض معدي يزور البشرية من وقت إلى آخر، ويشكّل خطراً كبيراً. فقد عانت الدول الأوربية منه ما بين ١٨٥٢-١٨٦٠م، وكانت الإمبراطورية الروسية في المقام الأول، حيث وصل الوباء إلى البحر الأسود، وبحر آزوف، وكامل أراضي أوكرانيا، وبولندا الحديثة، وأسبابه الفيبرين الكوليرا، وأعراضه الإسهال، ما يؤدي إلى الجفاف، وإن لم يبدأ العلاج على الفور فقد يموت المصاب في غضون ٢٤ ساعة. فقد أودت الكوليرا بحياة مليون شخص فقط في روسيا.

كان الاعتقاد السائد منتصف القرن التاسع عشر أنّ المرض الذي قتل عشرات الآلاف، ينتشر عبر الهواء الملوث، لكنّ أبحاث الطبيب البريطاني جون سنو، كشفت أنّ المرض الغامض الذي ينهي حياة مرضاه خلال الأيام الأولى من الإصابة ناجٌ عن مياه الشرب في لندن.

وتتبّع الطبيب سنو سجلات المستشفيات وتقارير مشارح الجثث لرسم مخطط تتبع للمرض، وما إذا كان هناك رابط مشترك بين الضحايا، ليكتشف أنّ قرابة ٥٠٠ ضحية كانت تقطن بالقرب من مضخّة برود ستريت في لندن. وبعد جهد كبير أقنع الطبيب المسؤولين المحليين في لندن، بإغلاق المضخة، ومنع الشرب والاقتراب منها، لإنهاء الكوليرا، وبالفعل توقفت المستشفيات عن تسجيل إصابات جديدة. ورغم انتهاء وباء الكوليرا عالمياً، إلّا أنّه لا يزال قاتلاً في المناطق الأكثر فقراً في العالم، والتي تفتقر إلى الصرف الصحي والمياه النظيفة.

الجدريّ

بلغ معدل الوفيات بمرض الجدري حوالي ٤٠٪ من عدد الحالات، وهو مرض معروف لدى البشرية من العصور القديمة، حيث تمّ ذكره في وثائق القرن الرابع الميلادي. فقد تسلّل الجدري من أوربا إلى أمريكا، ولم يكن لدى سكان المكسيك والبيرو مناعة ضد المرض الجديد، ونتيجة لذلك انقرض ٩٥٪ من السكان الأصليين، وهلكت حضارات الأزتيك والإنكا. وبعد قرنين تكررت قصة مماثلة في أستراليا وأوقيانوسيا، حيث أدّى الاتصال الأوربّي مع السكّان الأصليين إلى انقراضهم الجماعي. فانتشار الجدري في أمريكا مهّد للأوروبيين الفتح السريع، وتدفّقت ثروات أمريكا

على أوربا، وساهم استيراد رأس المال في تطوير الرأسمالية. فقد أصبح الجدري في أمريكا عاملاً في ظهور التجارة العالمية، والاستعمار الأوربّي.

في القرن الثامن عشر جاء بعد وباءِ الطاعون وباءُ الجدريّ، وانتشر في أوربا وروسيا وأمريكا وكان مرضاً رئيسيّاً، وتمركز في كبرى المدن، وأثّر على الحياة اليومية والسياسية بشكل كبير، فقد كان الملوك يموتون، وقتل الآلاف من الجنود في أمريكا الشمالية، وتسبّبَ بانقراض جماعي للهنود؛ وهذا ما سمح للأوربيين ببدء تسوية الشمال الشرقي (كندا) ثم الغرب، فقد أصبح الجدري عاملاً هامّاً في ظهور دولة الولايات المتحدة الأمريكية.

كانت الحلول التي قدمتها أوربا وروسيا جيدة، حيث بدأت في مكافحة هذا المرض، لكنّ الحجر الصحّي لم يكن فعّالاً نتيجة التشجيع الموازي للتجارات المحلية والعالمية. وبدأ التنوير في تشجيع المناهج الخاصة (السياسة الحيوية) وذلك عبر تطعيم السكان، ولم يكن هناك تفسير علمي حتى نهاية القرن الماضي، لكنّ العلاج كان ينتهي بنتائج إيجابية جدّاً.

وتعود قصة اكتشاف اللقاح إلى سيدة تدعى سارة نيلمس، وقد جاءت لاستشارة الطبيب جينر، بأحد الأمراض، فسألها عمّا إذا كانت مصابة بالجدري، وبعد أن أكّدتْ له تعرضها لجدري البقر، بدأ الطبيب في البحث عن سبب عدم إصابتها بالجدري البشري، وعثر على نوعين من جدري البقر؛ أحدهما شبيه بما يصيب الإنسان.

واستفاد الطبيب من الحالة بفكرة التلقيح، وأجري الاختبار الأول عام ١٧٩٦، على طفل يدعى جيمس فيبس، وكان عمره ٨ سنوات، وقام بتلقيحه بجدري البقر، ورغم حصول حمى خفيفة، إلّا أنّ الطفل قد نجا من التلقيح، وبعد ذلك قام الطبيب بحقنه بقيح من مرض

> **تعتبر جميع الأوبئة على مر العصور بمثابة أجوبة من الطبيعة للإنسان الذي طالما عاش نشوة التطور التكنولوجي، وليس عبثاً أنْ فسرها البعض على أنّها عقاب إلهيّ، - وإن اختلفت المضامين - وفي أغلب الأحيان كانت هذه الأوبئة دائماً تعدّ مدخلاً، أو مرحلة انتقالية في تاريخ الإنسان، فظهور البرجوازية والرأسمالية تكاد تكون من أسباباً لظهور هذه الأوبئة.**

الجدري المميت، لعدة مرات بلغت ٢٠ محاولة، وكانت تلك اللحظة الفارقة تاريخياً للقضاء على فيروس الجدري، وأعلنت منظمة الصحة العالمية عام ١٩٨٠ استئصال الجدري من العالم تماماً.

الملاريا

اسم مشتق من مال آريا؛ «الهواء الفاسد» ففي القرون الوسطى أتت فكرة من قدماء الرومان الذين اعتقدوا أنّ المرض أتى من الأبخرة الفظيعة الصادرة من المستنقعات.

فهو مرض معروف بشدة انتشار العدوى إلى البشر، وهو مميت، وقد اجتاح كلّ القارات، وقد جعل العلم والطب هدفهم الرئيسيّ؛ إيجاد العلاج، والوقاية منه لمئات السنين. فقديماً تمّ استخدام الأعشاب كعلاج تقليدي. وبعد اكتشاف الصلة بين البعوض والطفيليات المسبّبة للمرض في أوائل القرن الماضي تمّ

> **مع حلول القرن السادس عشر دفعت موجات الطاعون إنكلترا إلى فرض نواة قوانين الحجر الصحي، وعزل المرضى، وجرى تمييز المنازل الموبوءة بحزمة قش معلقة على عمود خارجها، فضلاً عن الطلب من أيّ فرد بأسرة مصابة يخرج إلى الأماكن العامة، حمل عمود أبيض، حتى يتجنّبه الناس منعاً لنقل المرض، وكان يعتقد أنّ القطط والكلاب تنقل المرض لذلك وقعت مذبحة بحقها.**

البدء باستخدام إجراءات التحكّم بالبعوض، مثل الاستخدام الواسع للمبيدات الحشرية، وتجفيف المستنقعات.

فاز الباحثون في مرض الملاريا بالعديد من جوائز نوبل لإنجازاتهم على الرغم من أنّ المرض مازال يصيب ٢٠٠ مليون، مسبّباً وفاة ٦٠٠ ألف شخص سنويّاً.

وتطول القائمة، من الحصبة، والإيدز، والتهاب الكبد، ولكلّ منها تفاصيل، وجغرافية، ومقابر.

كورونا (COVID-19)

منذ أشهر، والعالم أمام وباء جديد، لا تختلف ملامحه عن الأوبئة التي سبق ذكرها. إنّه الفيروس التاجي (كورونا) الذي بدأ حركته في الصين، وبات يجتاح الدول، ويودي بحياة سكانها، حيث بلغ معدل الوفيات بـ COVID-١٩ بأرقام مرعبة، والعالم يدخل نفقاً مظلماً، ويعجز عن إيجاد الحلول، وجميع الاجتهادات المقترحة لا تزال في طور متواضع، ولا ترتقي إلى المستوى المطلوب. يعتقد عالم الفيروسات الأميركي ناثان وولف أنّ فيروس كورونا المستجد، المعروف باسم "كوفيد-١٩" لن يكون آخر جائحة في عالمنا شديد الترابط، وللأسف لن يكون هو الأسوأ.

تبقى هناك جوانب مشتركة بين جميع الأوبئة على مرّ العصور، حيث كانت سدّاً أمام الحروب، ونقلت البشرية من مرحلة إلى أخرى. ومن الصعب أن تكون متفائلاً أمام واحدة من أشدّ الأزمات في العصر الحديث. فتخيّلْ لو أنّ هذا الوباء حدث قبل أربعين عاماً، في عالم لا وجود للإنترنت فيه، ولا وجود لأنظمة العمل عن بعد، ولا التجارة الإلكترونية، ولا وجود لخدمات التوصيل. في عالم غير مؤهل لاكتشاف تفشٍّ، وتعقّب فيروس في أيّام، وجدولة التشخيصات في أسابيع، واللقاحات في أشهر.

ثم تخيّل أنه الآن مع كلّ هذه الأدوات، والتكنولوجيا الحديثة، وإدراك البشرية تماماً حجم المخاطر التي تواجهها، وتسخّر قدرتها الرائعة للتكيّف، والابتكار، لحماية نفسها من الأوبئة المستقبلية. هذا هو المستقبل الوحيد الذي يمكننا اختياره، ويمكن أن يبدأ الآن إذا أردنا ذلك. وبغضّ النظر عن مدى صحة فكرة الحرب البيولوجية، والحروب التي نحن نعيشها الآن تبقى هناك أسئلة، ومنها:

- هل سيكون الفيروس الأخير نهاية لحروب دامت طيلة قرنين؟ وهل سيدرك الإنسان أنّ وزنه في فلك الطبيعة يعادل وزن فيروس مجهري؟!

المراجع:

1. Zueva L.P. ، Yafaev R. Kh. علم الأوبئة.
2. P. M Lerner ملاحظات عالمb الأوبئة.
3. Melnichenko P.I. ، Ogarkov PI ، Lizunov Yu.V. كتاب للجامعات الطبية.
4. Wikipedia epidemiology.

تأثير كورونا على المنحى السياسي في العالم

د. شهاب الدين العبّاس

هل كورونا هذا الفيروس المجهول الهوية والمصدر مصنّع؟ أو إنه خلقٌ طبيعيّ وهو نتاج التحوّرات الجينية لبعض الفيروسات؟ هل لدى المخابرات والمختبرات العالمية علمٌ مسبق بهذا الفيروس أم هو نتاج صدفة مفاجئة للبشرية إذا افترضنا الفيروس طبيعياً؟

والتساؤل الآخر: لقد حاول علماء الأحياء خلق خلية عام 1960 ولكنهم فشلوا في جعلها حيّة نشِطة, فهل فيروس وورونا نتاجٌ لاستمرار المحاولات في تلك الحقبة التاريخية؟.

لماذا بدأت كورونا في الصين وفي منطقة معينة دون أيّ منطقة أخرى هناك, أو في العالم؟ هل لأن المنطقة توفرت فيها كل الظروف الموضوعية لخلق هذا الميكروب؟ أم ثمة أسباب اقتصادية وسياسية في الموضوع وهذا ما نطرحه الآن.

لقد شهد العالم ظهور فيروس قاتل مستجدّ «كوفيد ١٩» المعروف (بكورونا). حيث ظهر لأول مرة في الصين مقاطعة (ووهان) ولم تكترث أوربا ومثلها أمريكا لخطورة انتشار المرض, بل نظروا للصين باعتبارها دولة منافسة للاقتصاد الرأسمالي ولدولهم, وأن هذا الوباء سيكون لديه عواقب اقتصادية وسياسية على الصين وحدها. أما الأنظمة العربية فكانت هي الأخرى غير مكترثة وغير مدركة لتقدّم الوباء, ولم تستمع لنداءات وتحذيرات منظمة الصحة العالمية, وأيضاً لم تكترث لها في إنقاذ الشعوب من الوباء القادم. بل على العكس كانت تأمل بأن تستغلّ الفيروس لأهداف سياسية.

لقد استخدمت الصين العقلية التآمرية من قبل الحكومات الغربية فكثّفت من ضخّ الوضع الصحي وانتشار المرض في ووهان, عبر كافة وسائل الإعلام العالمي ومجهوداتها في محاولتها لمحاربة هذا الوباء, ولكن ما أدركناه لاحقاً هو أن الصين كانت مستعدّة لمثل هذه الحروب سواء كانت مصطنعة أم طبيعية, فاستخدمت إمكانياتها العلمية والطبية والتكنولوجية لحصرها في نطاق ضيّق.

والجدير بالذكر أن الذكاء الصيني ينظر للأمر اقتصادياً, حيث استطاعت الصين شراء معظم الشركات والمصانع الأوربية والأمريكية الموجودة في الصين عبر البورصة, وانتظرت حتى تدنّي أسعار أسهم تلك الشركات لأدنى قيمة لها, وبالتالي أصبحت تلك الشركات العالمية ملكاً للصين والتي كانت تمثل عبئاً كبيراً على اقتصادها من خلال المنافسة للمنتج الصيني المحلي وفرض عقوبات جمركية لمنتجاتها المحلية من قبل الدول الغربية, فبلع الغرب الطعم نتيجةً لنظرتها الضيّقة للصراع الغربي مع الصين. وعند انتشار هذا الوباء في أوروبا وأمريكا كانت الصدمة والخسائر كبيرة لدرجة أفقدتُهما السيطرة عليه, وتأثّر على إثر انتشاره الاقتصاد العالمي بعد الحظر الذي فُرض على المجتمع وعجلة الإنتاج, في الوقت الذي استأنفت فيه الصين العمل والإنتاج بشكل كامل.

أما الدول النامية أو الأقلّ نمواً فقد تأثرت كثيراً بهذا الجمود الاقتصادي العالمي

عندما أعلن رئيس الولايات المتحدة الأمريكية, إيقاف دعمه لمنظمة الصحة العالمية باعتبار أن المنظمة كانت تدعم الصين بالمعلومات والخبراء دون سواها, إلا أن هذا التقدير الخاطئ هو دليل فشل أمريكا والغرب في احتواء هذا الفيروس, ولم يكونوا مستعدّين له أصلاً, ما أدّى إلى وفيات كثيرة في تلك الدول وأدّى هذا بدوره إلى انهيار المنظومة الاقتصادية لتلك الدول نتيجة توقف الإنتاج بشكل كبير فأصبحت الصادرات شبه متوقفة.

وكذلك هبوط سعر البترول للبرميل لأقلّ مستوى, هو الآخر ساعد الصين وبعض الدول في شراء البترول, وهذا ساعدها في التغلب على تكاليف الإنتاج وازدهار اقتصاد الصين, الأمر الذي يدفعها لتكون الدولة الأكثر وفرةً في الإنتاج وأكثرها حظّاً في الصادرات لتغطية احتياجات البلدان من السلع.

إن دولاً في آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية والدول العربية, أصبحت اليوم تنظر للصين كشريك تجاريّ, بينما كان الغرب هو المهيمن الأكبر على أسواقها في السابق, كل تلك المتغيّرات ساعدت في تقارب تلك الدول في إطار التبادل التجاري والتعاون السياسي, وخلقت خارطة سياسية واقتصادية جديدة للعالم.

أما العالم العربي في إطار رؤيته المستقبلية في التعاون المشترك, فإن مثل هذه الرؤية قد تساعد هذا التقارب الأممي لمحاربة الفيروس, للتفكير مليّاً في تقاربها مع بعضها البعض والدفع نحو تطوير قدراتها, والاعتماد على مواردها الطبيعية والبشرية في خلق مناخ جديد من التعاون المشترك, والدليل كمثال على ذلك هو الدعم السعودي الإماراتي لليمن لوجستياً في محاربة الوباء, وأيضاً قيام الدول العربية بإنتاج بعض المعدّات الطبية محلياً, بينما كانت سابقاً تستوردها من الغرب, كل ذلك من شأنه أن يخلق وعياً جديداً بين الدول العربية لبناء ذاتها والاعتماد على نفسها في أمور كثيرة, وسينعكس كل ذلك مستقبلاً في إطار التعاون المشترك بينهم في كافة المجالات.

إن العالم منذ حرب الخليج في حروب مستمرة وخصومات دائمة, ولا سيّما وضع القضية الكردية في زخم هذا الصراع الإقليمي, إلا أن وباء كورونا دفع نحو التهدئة والجمود السياسي والعسكري, ولكن مع ذلك هناك بعض الحراك تحت الطاولة لإذابة بعض الخلافات بسبب مواجهة العدو المشترك, الذي يجمع كافة الأطراف للتحديات الكبيرة التي تواجه العالم العربي من جرّاء هذا الوباء.

إن الأمة العربية اليوم يجب عليها أن تجد آليات مشتركة أكثر من أيّ وقت مضى لوضع نهاية لهذا الصراع العبثي, وأن تهتم ببناء اقتصادها ورفاهية شعوبها, وستظلّ القضية الفلسطينية والقضية الكردية محور تحدٍّ لتلك الدول, وبالتالي فإن السعي لاستقرار هذا الإقليم يتطلب الإسراع في حلحلة هاتين القضيّتين ودعم حقوقهما في العيش, وبناء قدراتهم الاقتصادية والسياسية, وأن تدفعهما بفاعلية ضمن المحور الإقليمي لمجابهة التحديات العامة.

إن العالم العربي يمتلك مقوّمات اقتصادية وبشرية هائلة تؤهلها أن تلعب دوراً عالمياً في كافة المجالات, ولكنها فقط تحتاج لإرادة وطنية وقومية لتكريس تلك المقدّرات على أرض الواقع, والمحور الصيني الروسي الهندي سيلعب دوراً هاماً في المرحلة القادمة في قيادة العالم اقتصادياً وسياسياً وسيكون للصين دورٌ بارز فيه, وهذا سيقلّل من احتمال نشوب حرب عالمية في المدى الطويل, لأن بلدان العالم ستفكّ ارتباطها التاريخي مع الغرب ولو بشكل نسبيّ وغير مطلق, وحينها سيلجأ العالم للإنتاج و منافسة السوق وسينتقل الاقتصاد من اقتصاد طفيلي استهلاكي من قبل الدول النامية وغير النامية, إلى اقتصاد وطني منتج تُخلق من خلاله تنمية مستدامة لتلك البلدان.

والجدير بالذكر: لقد استفادت دول كثيرة من هذا الوباء داخلياً بلملمة أطرافها ومحاولتها تمكين دورها سياسياً واقتصادياً, ومجابهة القصور في سياستها أو وضعها الاقتصادي أو الأمني, أو تصفية الخصوم أو معالجة الصراعات الداخلية. وهذا ما نتلمسّه كمثال في العلاقة بين النظام السوري والإدارة الذاتية الديمقراطية شمال شرق البلاد, من تقارب تحت وفوق الطاولة, وأيضاً الوضع في السودان حيث تحاول الثورة المضادّة زعزعة الأوضاع الداخلية اقتصادياً وسياسياً, وإن هذا الحظر على حركة المواطنين جرّاء الوباء دفع بالدولة لترتيب أوضاعها السياسية والاقتصادية لمواجهة هذا التحدّي الكبير.

ولكن بعد انحسار هذا الوباء سينكشف العالم قوةً وضعفاً, وستكون هناك خارطة جديدة للعالم سياسياً واقتصادياً, ومحاور جديدة بعيدة كل البعد عن سابقاتها .

السلطة والإدارة والدولة ـ نظريّة واصطلاحاً

عبدالله أوجالان

تمهيد

من الصعبِ صياغةُ تفسيراتٍ مفعمةٍ بالمعاني في علمِ الاجتماع، من دونِ تعريفِ المصطلحاتِ والنظرياتِ الأساسية المستخدَمة فيه. علماً أنه لَم يتمّ الإجماعُ بعدٌ على تعريفٍ لعلمِ الاجتماعِ ذاتِه. ولن يكونَ معقولاً بذلُ الجهودِ والبحثُ عنَ الجزمِ في حقلِ علمِ الاجتماع، في الحين الذي تعانيَ فيه العلومُ بَجميعِ حقولِها من الأزمة. ما يَلزمُ أساساً هو التعريفُ السليمُ للظاهرةِ الاجتماعية. فأنشطةُ معرفةِ المجتمعِ تتميزُ بإرثٍ زهيدٍ أكثرٍ مما يُظَنُّ في حقلِ المعنى. حيث نواجِهُ مفارقةً من قبيلِ الغوصِ في مزيدٍ من الجهالةِ كلما زادَت المساعي لتعريفِ المجتمع.

فبقدرِ ما يلعبُ المجتمعُ دوراً مصيرياً في تطوُّرِ الفردِ الإنسان، فهو يُعَدُّ بالمِثل حجرَ عثرةٍ على دربِ تطوُّره أيضاً. هذه هي المفارقةُ الاجتماعية. فالفردُ الذي يُزعَمُ أنّه حرٌّ في ظلِّ الليبراليةِ المُعَزِّزة للفردية، والفردُ الذي كَبَّلَته الجماعيةُ بقيودٍ وثيقة، هما فردان مُشَوَّهان بمعايير متماثلة، ومَقصِيّان من الحياةِ بصفتِهما منفردَين بذاتِهما. ومن غيرِ الممكنِ تعريفُ المجتمعِ اعتماداً على هكذا أفرادٍ مَرضى. كم هو مؤسفٌ حقاً أنّ البشريةَ لَم تتخلصْ حتى يومِنا الحاليّ من تأثيرِ هاتَين الحالتَين. من هنا، فمدى القدرةِ على سلوكِ العلمِ وإنتاجِه بهذه المفارقةِ الاجتماعية، موضوعُ جدالٍ وسجالٍ إلى آخرِ درجة. ذلك أنّ الذكاءَ الذي يُعَدُّ شرطاً أولياً للتمكنِ من مزاولةِ العلم، لن يستطيعَ تحقيقَ قفزتِه، إلا بالتعبيرِ عنه من خلالِ المجتمع. إلا أنه يتمُّ قطعُ طريقِه بَعد خطوٍ خطوةٍ إلى الأمامِ على يدِ هذا الكيانِ الاجتماعيّ. بالتالي، تبقى ظاهرةُ الحقيقةِ نِسبيةً إلى آخرِ حد. وفي هذه النقطةِ بالذات، فإنّ الإنسانَ ذا الذكاءِ الغائص في العقائدِ أو الأفكار الأكثر تصَلُّباً، يغدو مخلوقاً بليداً وذا وعيٍ خاطئٍ لدرجةٍ تَفُوقُ ما هي عليه أكثرُ الكائناتِ الحيةِ تخلفاً. ولدى التفكيرِ بمدى استفحالِ المجتمعِ الدوغمائيّ، فإنّ نسبيةَ العلمِ تفرضُ وجودَها بدرجةٍ ملحوظة.

إلى جانبِ استحالةِ تجاوُزِ هذه المفارقةِ الاجتماعيةِ كلياً، فمن الممكن تخَطّيها ولو بحدود، والوصولُ بذلك إلى مستوى المعرفة. وفي هذه الحال، فقد يَكُونُ الوصول إلى أقصى درجاتِ المعرفةِ بصددِ الحياةِ نفسِها أمراً ممكناً. فالحياةُ من حيث هي طبيعةٌ مُدرِكةٌ لذاتِها، قد تَجعلُ الموتَ بلا معنى. ولدى تساؤلِنا "متى يتوقفُ أو ينتهي صراعُ التوالدِ والمأكلِ والمأمنِ لدى الكائناتِ الحية؟"، فالجوابُ الأكثر حِكمةً يتجسدُ في إشارتِنا إلى أنّ ذلك يكمنُ في الإنسانِ باعتبارِه "الطبيعةَ المُدرِكةَ لذاتِها". وبإمكانِنا تسميةُ ذلك بالكونيةِ النهائية. بالرغمِ من الاعتقادِ بوقوعي في ذاتيةٍ مُفرطة، إلا أنه يُمكنني القولُ أنّ كلَّ ما يُرى ويُدرَكُ ويُحَسُّ هو محدودٌ بالإنسانِ باعتبارِه كياناً متسماً بالنسبية. بالتالي، فمدى نجاحِ الطبيعةِ المدركةِ لنفسِها على هذا النحو في تمثيلِ الكونية، هو موضوعُ جَدَلٍ إلى حدٍّ ما. ولكنّ وجودَ كونيةٍ خارجَ نطاقِ "الإنسانِ بوصفِه طبيعةً مدركةً لذاتِها" هو أيضاً موضوعُ سِجالٍ محتدم. وبالإمكانِ القولُ إنّنا وَقعنا مرةً أخرى في مفارقةٍ بالقولِ أنه: بقدرِ ما يَكُونُ الكونُ الكامنُ خارجَ حدودِ عقلِ الإنسانِ –الذي يُعتَبَرُ اختصاراً لجميعِ كائناتِ العالَمِ– موضوعَ جَدَل، فإنّ مدى تمثيلِ عقلِ الإنسانِ للكونِ أيضاً هو موضوعُ جَدَل. لكنّ كاملَ نطاقِ الحقيقةِ مُؤَطَّرٌ ومُحاطٌ بهذه المفارقة. النتيجةُ التي يجبُ استخلاصُها هنا، هي الطابعُ النسبيُّ للمعرفة، وعلاقتُه الوثيقةُ بالطبيعةِ الاجتماعية. بناءً عليه، لا يُمكن تجاوز الأزمةِ المستفحلةِ في عالَمِ العلم، إلا بالتركيزِ على الطبيعةِ الاجتماعية، وبعقدِ أواصرِها مع الطبيعتَين الأولى والثالثةِ بنحوٍ صحيحٍ وأخلاقيٍّ وجماليّ، وبمنوالٍ نسبيٍّ أيضاً.

المدنية:

غالباً ما يُعَرَّفُ مجتمعُ الثقافةِ العامة، الذي تَشَكّلَت فيه الطبقةُ والمدينةُ والدولة، بأنه مجتمعُ المدنية. ذلك أنّ الطبقةَ والمدينةَ والدولةَ هي تصنيفاتٌ أوليةٌ لمجتمعِ المدنية. أي أنّ المجتمعَ هنا هو مجتمعٌ متمايزٌ طبقياً ومتمدنٌ ومتدول. وبمنوالٍ ملموسٍ وتاريخيٍّ للتطور، فإنّ ظاهرةَ التمايُزِ الطبقيّ البارزةَ في المجتمعِ الكلانيّ والقَبَلِيّ المُفعَمِ بالمساواة، وظاهرةَ التمدنِ المتأسسةَ على خلفيةِ مجتمعِ الزراعةِ – القرية، وظاهرةَ التدولِ المنبثقةَ من أحشاءِ المجتمعِ الهرميّ؛ جميعُها تَقومُ بتوصيفِ المدنية. ويتجلّى مجتمعُ المدنيةِ بشكلٍ ملموسٍ كلما تطوَّرَت علاقةُ التحكمِ الأحاديِّ الجانبِ ضمن الطبيعةِ الاجتماعية، وكلما اتَّخَذَت حالةَ تناقضٍ محتدمٍ طردياً جنباً إلى جَنبٍ مع العلاقةِ التكافليةِ المبنيةِ على

المجتمع–الطبيعة. وهكذا تُطَوِّرُ المدنيةُ كينوناتٍ بُنيويةً ومعانٍ وأحاسيسَ خُلُقِيةً وجماليةً مغايرة في المجتمع. هل المدنيةُ تطورٌ إيجابيٌّ أم سلبيٌّ بالنسبةِ للمجتمع؟ إنه موضوعُ سجالٍ مفتوح. فعلى صعيدِ مُشَيِّدي التاريخ من وجهةِ نظرِ الشرائحِ المهيمنةِ والمستعمِرة، تُعَدُّ المدنيةُ تطوراً تاريخياً عظيماً، بل هي التاريخ بعَينِه. في حين أنها تُعَدُّ كارثةً مُفجِعةً وفقداناً ليوتوبيا الجنةِ من جهةِ الذين يُعَرِّفون أنفسَهم بالشرائحِ المُعَرَّضة للقمعِ والاستغلال. وهذا هو الصحيح. من هنا، فمن دواعي الطبيعةِ الاجتماعية أنْ يظهرَ التبايُنُ في الفكرِ والخُلُقِ والعواطفِ الجماليةِ في مجتمعٍ يُعاني هذا التناقضَ في الصميم. كما أنَّ نشوءَ عالَمِ المؤسساتِ والمعاني المتجزئة والمتناقضةِ هو من دواعي المدنية. وغالبا ما تشيرُ الحروبُ إلى هذه الحقيقة. في حين أنّ وجودَ ممارساتٍ اجتماعيةٍ يُعاشُ فيها الإفناءُ الجسديُّ بكثافة كالحربِ مثلاً، لا يُمكِنُ إلا أنْ يُعَبِّرَ عن مجتمعٍ متجزئٍ حتى أعماقِه. أما تَجَزُّؤُ المعنى، فَيُعَبِّرُ عن الحربِ الأيديولوجية، التي تُفيدُ بدورِها بحربِ هيمنةٍ تؤثرُ (بأقلِّ تقدير) بما يُعادِلُ الحربَ الجسديةَ المُعاشةَ بكثافةٍ ضمن مجتمعِ المدنية. وبينما يَبسطُ الطرفان المتصارعان في مجتمعِ المدنيةِ فوارقهما التي تُمَيِّزُهما عن بعضِهما بعضاً عن طريقِ الحروبِ الأيديولوجيةِ والجسديةِ والمؤسساتيةِ من جهة، فإنّ كِلَيهما لا يتوانيان من الجهةِ الثانيةِ عن التعبيرِ عن الذات ككُلٍّ متكاملٍ من البنى والمعاني الأساسيةِ التي تقتضي بدورِها الهيمنةَ والسيرورة. بل ويَزعَمُ كلٌّ منهما أنّ المجتمعَ الحقيقيَّ يتكونُ منه هو، وأنّ المجتمعَ يُصَيِّرُ نفسَه وجوداً بهذه الشاكلة. وتظلُّ الحقيقةُ الرئيسيةُ للمدنيةِ على هذا المنوال، مهما تَسَتَّرَت في دواخِلها بمراحل مختلفة، ومهما تجسدَت في مؤسساتٍ مختلفةٍ أو تقمَّصَت معانيَ متغايرة.

الظاهرةُ الأساسيةُ التي تُلاحَظُ أثناء تصاعُدِ مجتمعِ المدنية، هي ابتلاعُه طردياً للمجتمعِ

> **بقدرِ ما يَكُونُ الكونُ الكامنُ خارجَ حدودِ عقلِ الإنسانِ موضوعَ جَدَل، فإنّ مدى تمثيلِ عقلِ الإنسانِ للكونِ أيضاً هو موضوعُ جَدَل. لكنّ كاملَ نطاقِ الحقيقةِ مُؤَطّرٌ ومُحاطٌ بهذه المفارقة. النتيجةُ التي يجبُ استخلاصُها هنا، هي الطابعُ النسبيُ للمعرفة، وعلاقتُه الوثيقةُ بالطبيعةِ الاجتماعية. بناءً عليه، لا يُمكن تجاوز الأزمةِ المستفحلةِ في عالَمِ العلم، إلا بالتركيزِ على الطبيعةِ الاجتماعية**

الذي تنامى بين طواياه، وصَهرُه إياه داخلَ أجهزةِ العنفِ والاستغلال، وقيامُه تأسيساً على هذه الظاهرةِ بتفكيكِ وتدميرِ العلاقةِ الأيكولوجيةِ التكافليةِ القائمةِ مع الطبيعةِ الأولى مُحَوِّلاً المجتمعَ إلى مَصدرٍ للموارد، واستثمارُه تدريجياً حتى النهاية. التساؤلُ المطروحُ في هذه الحالة هو: "هل سيتبعثرُ المجتمعُ بالتناقضاتِ الداخليةِ أم بالتناقضاتِ الأيكولوجية؟". وقد باتَ هذا سؤالاً مرحليّاً قائماً. والصحيحُ هو أنه لا يُمكنُ للطبيعتَين الأولى والثانيةِ أنْ تَتَجَنّبا معاناةَ الكوارثِ الكبرى في ظلّ هيمنةِ التناقضَين معاً، في حالِ عدمِ حصولِ تحَوُّلٍ إيجابيٍّ جذريٍّ في المدنية. أما التقييماتُ التي تَذهبُ إلى القولِ باستحالةِ عيشِ المجتمعاتِ بلا مدنية، والتي تَنظرُ إلى المجتمعاتِ المتحضرةِ على أنها مجتمعاتٌ ثريةٌ ومنيعة؛ فهي تقييماتٌ أيديولوجية، وغالباً ما تَعكسُ براديغما النخبةِ الاحتكاريةِ التَّحَكُّميةِ الاستعمارية. فكافةُ الأوساطِ العلميةِ ذات السيادةِ تُقَيِّمُ

> **إنّ الطبقةَ والمدينةَ والدولةَ هي تصنيفاتٌ أوليةٌ لمجتمعِ المدنية. أي أنّ المجتمعَ هنا هو مجتمعٌ متمايزٌ طبقياً ومتمدنٌ ومتدوّل. وبمنوالٍ ملموسٍ وتاريخيّ للتطور، فإنّ ظاهرةَ التمايُزِ الطبقيّ البارزةَ في المجتمعِ الكلّانيّ والقَبَليّ المُفعَمِ بالمساواة، وظاهرةَ التمدنِ المتأسسةَ على خلفيةِ مجتمعِ الزراعةِ – القرية، وظاهرةَ التدولِ المنبثقةَ من أحشاءِ المجتمعِ الهرميّ؛ جميعُها تَقومُ بتوصيفِ المدنية.**

المستوى الذي بَلَغَه التمايُزُ الطبقيُّ والتمدنُ والتدول على أنه سرطانٌ اجتماعيّ (السرطانُ الجسديُّ متعلقٌ بهذه الواقعة). وثمة مؤشراتٌ جمّةٌ في هذا الشأن. فالتسلحُ النووي، ودمارُ البيئة، البطالةُ البنيوية، المجتمعُ الاستهلاكيّ، التضخمُ السكانيُّ المفرط، السرطانُ البيولوجيّ، الأمراضُ الجنسية، والإباداتُ المتزايدةُ هي بضعةُ مؤشراتٍ أولية. بناءً عليه، فالحضارةُ أو العصرانيةُ الديمقراطيةُ تُصبحُ مع الزمنِ بديلاً كسبيلٍ للنفاذ، نظراً لإخراجِها المدنيةَ المتناقضةَ والسرطانيةَ السائدةَ من طابعِها التسلطيِّ والاستعماريّ، ولإطرائِها التحولَ عليها. بالتالي، وعوضاً عن تقييمِ انهيارِ المدنيةِ القديمةِ على أنه انهيارٌ للبشريةِ قاطبة، فإنّ الصحيحَ هو النظرُ إلى ذلك على أنه تصاعُدٌ للحضارةِ الديمقراطيةِ كي تأخذ المنزلةَ الرئيسية. ومن الأهميةِ بمكانٍ الإدراكُ في هذه الحالةِ بأنّ الثقافاتِ الاجتماعيةَ أكثرُ رسوخاً وسيرورة، وأنها تملكُ القدرةَ على إحداثِ التبايُنِ والتطورِ في المدنيات وإطراءِ التحولاتِ الجذريةِ عليها. من هنا، فدعكَ من تقييمِ انهيارِ المدنيةِ في مجتمعٍ ما كخسارةٍ جذرية، بل ينبغي الحكمُ عليه كتطورٍ إيجابيٍّ إلى آخرِ حدّ. فيما إذا فتحَ المجالَ أمام تطوُّرِ الثقافةِ بنيةً ومعنىً. ولَئِنْ مَهَّدَ الطريقَ أمام تحوُّلِ المدنية، فبإمكاننا تفسيرُ هذا التطورِ على أنه تحررٌ جذريٌّ وبلوغٌ إلى الحياةِ الحرة.

السلطة:

يتصدرُ مصطلحُ السلطةِ لائحةَ المصطلحاتِ المتضاربة، والمؤديةِ إلى الأخطاء، والمتسببةِ بأكثرِ المشقاتِ لدى تحليلِ الواقعِ الاجتماعيّ؛ وكأنه يُعانِدُ صياغةَ تعريفٍ واضحٍ له شكلاً ومضموناً. ويَنعكِسُ ذلك على تعريفِ الحاكميةِ الكامنةِ في طبيعتِه، ويُعانِدُ صياغةَ تعريفٍ واقعيٍّ له، فلا يُبرِزُ ذاتَه بوضوح. إذ يَبدو وكأنه ظاهرةٌ حياديّةٌ ولكنْ لا يُمكنُ الاستغناءُ عنها. كما يُعَمِّمُ ذاتَه، ويُصَيِّرُها مُطلقةً بحيث تكادُ تصبحُ إلهية. من هنا، فالأصحُّ هو تعريفُ السلطةِ الاجتماعيةِ بكونِها استغلالاً اقتصادياً مُرَكَّزاً وإمكانيةَ قوةٍ مُكَثَّفة (طاقة كامنة). وهكذا فإنّ السلطةَ التي أصبحَت وكأنها ذات طابعٍ جينيٍّ في كلِّ البؤرِ البنيويةِ والعقليةِ للمجتمع، تُقدّم الإمكانياتِ للاستغلالِ والقوةِ المتراكمَين. في حين إنّ القوى الاجتماعيةَ المستوليةَ على آليةِ هذه السلطةِ تُشَكِّلُ الدولةَ التاريخيةَ العينيةَ ونُخَبَها الاستغلاليةَ وطبقاتِها. لذا، من عظيمِ الأهميةِ إضفاءُ المعنى على السلطةِ من حيث كونِها طاقةً احتياطيةً كامنةً لكياناتِ الطبقةِ والدولة. أما السلطةُ التي تتجسدُ طاقتُها الكامنةُ بشكلٍ ملموس، فإنها تُشَكِّلُ دولةً ما بطبقتِها الاستغلاليةِ الاجتماعيةِ التي ترتكزُ إليها نُخَبُها الحاكمة (العبودية، الإقطاعية، البورجوازية وما شابه). كما وبالإمكانِ التفكيرُ في السلطةِ من حيث

هي طاقةٌ كامنةٌ لقوةٍ جسديةٍ وفكرية. الدافعُ المهم الآخرُ لفرضِ السلطةِ نفسَها على المجتمعِ وكأنها ضرورةٌ حتميةٌ ولازمةٌ باستمرار، يتمثلُ في المطابقةِ بين وجودِها وبين الحاجةِ إلى الإدارةِ المجتمعيةِ الطبيعية. أي أنّه يغدو لا غنى عن السلطةِ لمطابقتِها ذاتَها مع ظاهرةِ الإدارة. في حين سيُرى أنّ السلطةَ تتسللُ إلى البنيةِ الاجتماعيةِ كوَرَمٍ سرطانيّ، إذ ما تمّ تمييزُها عن قيادةِ المجتمعِ الطبيعيّ.

من الأهميةِ أيضاً ملاحظةُ الفارقِ بين السلطةِ والدولة. فرغمَ انتشارِ السلطةِ في المجتمعِ وتغلغُلِها في كافةِ مساماتِه بدرجةٍ أكبر، إلا أنّ الدولةَ تُعَبِّرُ عن هويةِ السلطة الأكثر ضيقاً وذاتِ ضوابط ملموسة. بمعنى آخر، فالدولةُ شكلٌ من أشكالِ السلطةِ الخاضعةِ لرقابةٍ أكبر، والمرتبطةِ بالقواعد، والمتحولةِ إلى قانون، والتي تُبدي عنايةً فائقةً لشرعنةِ ذاتِها. وبينما تُقَيَّمُ السلطةُ كحالةِ نفوذٍ عامّ، فإنه بالمستطاعِ الحكمُ على اللاسلطةِ كحالةِ عبوديةٍ عامة. واختلافُ أشكالِ السلطةِ والعبوديةِ متعلقٌ بالمزايا العامةِ للدولة، إذ تنتهلُ غيضَها من فَيضِها. لذا، بالوسعِ الحكمُ عليها أيضاً بأنها مضادةٌ للحرية. فبقدرِ تواجُدِ كُمونِ السلطةِ في المجتمع، فإنّ غيابَ الحريةِ يَسُودُ بالمِثل. وبقدرِ التقليلِ من السلطة، فإنّ وضعَ الحريةِ يُحقِّقُ التطورَ بالمِثل. لذا، ينبغي الانتباه جيداً للحنينِ إلى السلطةِ بين صفوفِ المجتمع. فبقدرِ استفحالِه يتكاثرُ المستبِدّون الاجتماعيون الصغارُ بالمِثل. وهذا ما يؤولُ إلى استهلاكِ الديمقراطيةِ تماماً. ولا مناصّ من تحوُّلِ الاستبداديةِ التي هي مَرَضٌ سلطويٌّ إلى عملاقٍ مارد، في حالِ تَملُّصِها من الرقابةِ وحُرِّرها من قيودِها، مثلما لوحِظَ في مثالِ هتلر. إنّ الاستبداديةَ البارزةَ تاريخياً في هيئةِ حُكمٍ مِزاجيّ، والتي تَسودُ كأورامٍ اجتماعيةٍ فاشية؛ تتضخمُ بسرعةٍ في سياقاتِ السلطةِ الرأسمالية، مستشريةً في جميعِ المساماتِ الاجتماعية، ومتجسدةً في

> **إنّ طبيعةَ السلطةِ المهيمنة لا تَقبَلُ أيّ فراغٍ زماناً ومكاناً، بل ما هو قائمٌ هو الامتلاءُ الأعظم، أي أنّ الحلقاتِ متداخلةٌ ومتماسكةٌ بمتانة. وإذا لم تُعَمّرْ الثغرة أو تُملأْ في زمانِها، فلا محال من الانهيارِ وتبديلِ المكان. ويجب عدم التفكيرِ في السلطةِ المهيمنةِ المركزيةِ على أنها وضعٌ خاصٌ بالإمبراطورياتِ الكبرى فحسب. إذْ تدورُ المساعي لربطِ المجتمعِ بأكملِه بعلاقاتِ السلطةِ المهيمنة**

حُكمِ قوةٍ توتاليتاريةٍ ضمن المجتمع. أما شكلُ السلطةِ من طرازِ الدولةِ القومية، فله أواصرُه مع النظامِ الرأسماليّ–الفاشيّ، مُعَبِّراً بذلك عن وضعِه الأولويّ.

الإدارة:

التعريفُ الصحيحُ لظاهرةِ الإدارةِ مهمٌّ على صعيدِ تلافي السلبياتِ وقِصَرِ النظرِ الناجمِ من ظاهرةِ السلطة. الإدارةُ أيضاً كما الثقافة، ظاهرةٌ مستداماً كما الثقافة، ظاهرةٌ مستمراقضة ةٌ في المجتمع. وإذا عَمَّمنا أكثر، فهي تُعادِلُ الرقيَّ الدماغيَّ على المستوى الكونيّ، وتَرَكُّزَ الحالةِ العصبيةِ ضمن الكونِ البيولوجيِّ بصورةٍ خاصة. وتُعبِّر الإدارةُ عن حالةِ الانتظامِ في الكونِ وعن حالةِ الهربِ من الفوضى. والوضعُ الراقي لطبيعةِ المعنى ذاتِ الذكاءِ المرنِ في المجتمع، يقتضي بدوره رقيَّ القدرةِ على الإدارة. من الممكنِ تسميةُ

> **تعتبر الثقافات الاجتماعيةَ أكثرُ رسوخاً وسيرورةً، إذْ تمتلكُ القدرةَ على إحداثِ التبايُنِ والتطورِ في المدنيات، وإطراءِ التحولاتِ الجذريةِ عليها. فلا يمكن تقييمِ انهيارِ المدنيةِ في مجتمعٍ ما كخسارةٍ جذرية، بل ينبغي الحكمُ عليه كتطورٍ إيجابيّ، فيما إذا فتحَ المجالَ أمامَ تطوّرِ الثقافةِ بنيةً ومعنىً. فإذا مُهّدَ الطريقَ أمام تحوّلِ المدنية، فبإمكاننا تفسيرُ هذا التطورِ على أنه تحررٌ جذريٌ وبلوغ الحياةِ الحرة.**

الإدارة على أنها «العقل المجتمعيّ». ومن المهمّ في هذه الحالةِ تحليلُ مصطلحَي الإدارةِ الذاتيةِ والإدارةِ الدخيلة. فبينما تَقومُ الإدارةُ الذاتيةُ بتنظيمِ القُدُراتِ الكائنةِ في طبيعتِها الاجتماعيةِ ومراقبتِها، وتُؤَمّنُ بالتالي سيرورةَ المجتمع، وتَضمَنُ مَأكلَه ومَأمَنَه؛ فإنّ الإدارةَ الدخيلةَ "تُشَرعِنُ نفسَها" كسلطة، وتعملُ على إغواءِ المجتمعِ المُسَلَّطةِ عليه (تحاولُ نثر دماغه). لتَقدِرَ بالتالي على حُكمِه بعدَ تحويلِه إلى مستعمَرة. من هنا، فالإدارةُ الذاتيةُ تتمتعُ بأهميةٍ مصيريةٍ بالنسبةِ لمجتمعٍ ما. وكيفما يستحيلُ على مجتمعٍ يفتقرُ إلى الإدارةِ الذاتيةِ أنْ يتجنبَ التحولَ إلى مستعمَرة، فلا مفرَّ من فنائِه وزوالِه ضمن سياقِ الصهرِ والإبادةِ كمَآلٍ طبيعيّ.

تُمَثِّلُ الإداراتُ الدخيلةُ على جوهرِ المجتمعِ أكثرَ أشكالِ السلطةِ طغياناً واستعماراً. بناءً عليه، فالمَهَمَّةُ الأخلاقيةُ والعلميةُ والجماليةُ المصيريةُ والأهمّ على الإطلاقِ بالنسبةِ لمجتمعٍ ما، هي بلوغُه قوةَ الإدارةِ الذاتية. ومثلما لا يُمكنُ لمجتمعٍ قاصرٍ عن النجاحِ في هذه المَهَمَّةِ أنْ يتطورَ أخلاقياً وعلمياً وجمالياً، فإنّ تطورَه وطابعه المؤسساتيّ السياسيَّ والاقتصاديَّ أيضاً يَزول. المهمُّ هنا هو منعُ كفاءةِ الإدارةِ من الانتقالِ بذاتِها نحو شكلِ السلطةِ من جانب، وتَصَدّيها حتى آخرِ رمقٍ تجاه اللاإدارةِ من الجانبِ الآخر. وبقدرِ أهميةِ عدمِ تحويلِ الإدارةِ إلى سلطة، فإنّ انتزاعَ امتيازاتِ الإدارةِ من يدِ السلطةِ أيضاً يتحلى بأهميةٍ كبيرة. وبقدرِ ما تُعَدُّ السلطةُ مناهِضةً للمجتمعية، فإنّ الإدارةَ كفاءةٌ وقوةٌ مجتمعيةٌ بالمِثل. ومن دونِ القوةِ الاجتماعية، لن يحصلَ التطورُ الأخلاقيُّ والجماليّ والعلميّ. هكذا، وفي حالِ غيابِ التطورِ الثقافيِّ بمعناه الضيق، فلن يحصلَ التطورُ الاقتصاديُّ والسياسيُّ أيضاً بالمعنى الواسع. وما سيُعاشُ في هذه الحالة، هو الفناءُ نتيجةَ الاستعمارِ والصهرِ والإبادة.

بقدرِ ما يَكُونُ حُكمُ السلطةِ مناهِضاً للديمقراطيةِ في المجتمع، فإنّ الإدارةَ الذاتيةَ مرتبطةٌ بالدرجةِ نفسِها بالإدارةِ الديمقراطية. وبقدرِ ما تُعَبِّرُ أشكالُ حُكمِ السلطةِ المَحض عن التضادِّ مع الديمقراطيةِ وعن إقصاءِ المجتمعِ عن الإدارة، فإنّ الإداراتِ الذاتيةَ تدلُّ على التحولِ الديمقراطيِّ بقدرِ إشراكِ المجتمعِ في الإدارة. وفي هذه الحال، يمكنُ تعريفُ الديمقراطيةِ على أنها الإدارةُ الذاتيةُ التي يُشارِكُ فيها المجتمع. ونظراً لاهتمامِ الإداراتِ الذاتيةِ بالمجتمعِ دوماً، فإنّ الديمقراطيةَ موجودةٌ في طبيعتِها، بحُكمِ استحالةِ التفكيرِ في عدمِ مشاركةِ المجتمعِ فيها. وبينما يتمُّ تصوُّرُ الديمقراطيةِ بالأغلبِ على أنها مصطلحٌ معنيٌّ بالمجتمعاتِ الكبرى كالشعوبِ والأمم، فإنّ الإداراتِ الذاتيةَ تشيرُ إلى الكفاءةِ أو القوةِ المستدامةِ التي تنتشرُ من أصغرِ المجتمعاتِ الكلانيةِ إلى أوسعِ المجتمعاتِ الوطنية. ويأتي عجزُ علمِ الاجتماعِ عن تحليلِ الخلطِ بين السلطةِ والإدارةِ في مقدمةِ الأزماتِ أو الإشكالياتِ المهمةِ جداً التي يعاني منها.

وهذا ما أبقى بدوره على جميعِ التحليلاتِ البنيويةِ والعقليةِ والمواقفِ التاريخيةِ تتخبطُ في الفوضى، مُطيلاً بذلك من عُمرِ الأزمة. والنتيجةُ هي ابتلاعُ السلطةِ لكلِّ المجتمعِ والبيئة، وإفراغُها الديمقراطيةَ من جوهرِها مختزلةً إياها إلى قِشرةٍ جوفاء، واختزالُ ذاتِها إلى شكلٍ صُوريٍّ متكررٍ بلا جدوى. لذا، لا يُمكنُ تخطّي أزمةِ الحقلِ العلميِّ وبالتالي الأزمةِ الاجتماعيةِ بوصفِها كينونةً بنيويةً وكينونةَ معنى؛ ما لَم يَقُمْ علمُ الاجتماعِ بتحليلِ مصطلحَي السلطةِ والإدارةِ الديمقراطيةِ بعدَ وضعِهما في مِحورِ اهتماماتِه، وما لَم يَقُمْ ارتباطاً بذلك بتعميمِ الحلِّ على التاريخ والعلوم الأخرى.

السلطة المهيمنة المركزية:

ينبغي وجودُ تعريفٍ نظريٍّ للسلطةِ المهيمنةِ المركزية، كونَها مصيريّةً بالنسبةِ لموضوعِنا المحوريّ. فالنظريةُ الرئيسيةُ القادرةُ على تنويرِ كيفيةِ استدراجِ شعبٍ إلى حافةِ الإبادةِ العِرقية، هي نظريةُ السلطةِ المهيمنةِ المركزية. ونظراً لتعريفِ مصطلحِ السلطةِ كفايةً، فمن الأهميةِ بمكان تبيانُ كيف تقوم السلطةُ بإقحامِ المجتمعِ بين فكّيها خلال التطورِ التاريخيّ. يجب أولاً تبيان الطابعِ المهيمنِ للسلطةِ بشكلٍ جيد. فبُؤَرُ السلطةِ مُرغمةٌ بالضرورةِ ومنذ ولادتِها على الدخولِ في تنافسٍ عتيدٍ فيما بينها، ليتحولَ ذلك مع الزمنِ إلى حروبٍ ضارية. في البدايةِ ترمي السلطاتُ من شنِّ الحروبِ إلى إفناءِ بعضِها بعضاً للتحولِ إلى مَنْليثية[1] عملاقة. ولدى الإدراكِ بعد فترةٍ أنّ هذا محالٌ ولا فائدة تُرجى منه، تُجمِعُ مراكزُ السلطاتِ الأخرى على أنّ الانضواءَ تحتَ سيادةِ مركزِ السلطةِ الأقوى هو أهوَنُ الشرّين. فضلاً عن أنّ الحركاتِ المناهِضةَ للسلطة، والتي تنبثقُ دوماً من القاعِ والخارج، تَجعلُ التحالُفَ أمراً لا بدَّ منه بين أصحابِ السلطةِ الشركاء في ظلِّ سلطةٍ مهيمنةٍ واحدة (متحكم، قائد رئيسيّ). السلطاتُ المحضةُ استثنائيةٌ في التاريخ. أما القاعدة، فهي الطابعُ المهيمنُ للسلطة. والسلطةُ المركزيةُ يجب إتمامُها بالمركزِ الاقتصاديِّ بكلِّ تأكيد. ذلك أنّ تكاثُفَ السلطةِ المركزيةِ على عُرىً وثيقةٍ مع المركزِ الذي يَسُودُه التكاثفُ الاقتصاديُّ الرئيسيّ. ولدى قيامِ الاقتصادِ المركزيِّ بترسيخ نظامِه عبر التوسعِ نحو الأطرافِ على موجاتٍ متتالية، فمن الضروريِّ أنْ يَنقلَ ذلك بالتداخُلِ مع توسعِ السلطةِ المركزية. وبحُكمِ كونِ السلطةِ المركزيةِ بذاتِ نفسِها بنيةً اقتصاديةً مُرَكَّزةً وطاقةً اقتصاديةً كامنةً هي الأقوى على الإطلاق، فإنها تَقومُ بتنشيطِ الاقتصادِ مرحلياً، ناشرةً إياه من المركزِ صوب الأطراف. ويُبَدِّلُ المركزُ والأطرافُ مكانَيهما ببعضِهما بعضاً على الدوام، حسبَ التكونِ الأعظميِّ للمَكسَبِ ولتراكُمِ رأسِ المال. وهذا الوضعُ بدورِه يجعلُ من المراحلِ المسماةِ بالأزماتِ أمراً لا مهرب منه.

إذن، والحالُ هذه، فالأطرافُ والأزمةُ بمثابةِ السماتِ الأوليةِ التي لا غنى للسلطةِ والاقتصادِ المركزيَّين عنها. إذ لا داعي لتغييرِ المركز، ما دام النظامُ مُثمِرٌ في عملِه. لكن، ومثلما شوهِدَ في التاريخ بالأغلب، فإنّ قوةً منتجةً من المحيطِ تَقومُ بانطلاقتِها بالاستفادةِ من تداعياتِ الأزمةِ الناجمةِ عن التَطَفُّلِ المتزايدِ للمركزِ مع مُضِيِّ الزمن. وتُحَقِّقُ وثبتَها هذه بإنجاحِ اقتصادِها أكثر من خلالِ تطبيقِ تكنولوجيةٍ حديثة. والتكنولوجيا الحديثةُ تعني تقنيةً عسكريةً جديدة. وتَبَدُّلُ أماكنِ السلطةِ في هكذا فتراتٍ تاريخيةٍ حاسمة، ينتهي بتكوُّنِ مراكز وأطرافٍ جديدة. وتتأسسُ هيمنةُ السلطةِ مُجدَّداً. ولَطالما يُصادَفُ تَكَوُّناتٌ سلطويةٌ مهيمنةٌ كهذه في التاريخ، تتصاعدُ بطليعةِ قومٍ جديدٍ أو سلالةٍ جديدة. والفصلُ بين الاقتصادِ

- **المنليث:** حجر ضخم مفرد عادةً على شكل عمود أو مِسَلّة. والمقصود هو التحول إلى كيان ضخم ومفرد (المترجمة).

> **الدولةُ شكلٌ من أشكالِ السلطةِ الخاضعةِ لرقابةٍ أشدّ، وهي مرتبطةٌ بقواعد، ومتحولةٌ إلى قانون، وتُبدي عنايةً فائقةً لشرعنةِ ذاتِها. فبينما تُقَيّمُ السلطةُ كحالةِ نفوذٍ عامّ، فبالمستطاعِ الحكمُ على اللاّ سلطةِ كحالةِ عبوديةٍ عامة. وإنّ اختلافَ أشكالِ السلطةِ والعبوديةِ متعلقٌ بالمزايا العامةِ للدولة، إذ تنتهلُ غَيضَها من فَيضِها. لذا فبالوسعِ الحكمُ عليها أيضاً بأنها مضادةٌ للحرية.**

والسلطةِ من حيث التأثيرِ الحاسمِ والمُعَيِّن، أمرٌ ليس ذا معنى هنا. ذلك أنه، وكيفما يستحيلُ على أيةِ سلطةٍ مهيمنةٍ العملُ من دون مركزٍ اقتصاديّ، كذا يستحيلُ على أيِّ مركزٍ اقتصاديٍّ أنْ يُعَزِّزَ نفسَه على المدى الطويلِ أو بنحوٍ دائمٍ، دون التوجهِ صوب إنشاءِ سلطةٍ مهيمنةٍ مركزية.

الظاهرةُ الأخرى المهمةُ جداً على الصعيدِ التاريخيِّ ارتباطاً بالسلطةِ المهيمنةِ المركزية، هي أنّ هذا النظامَ يرتبطُ تسلسلياً بالنظامِ السلطويّ الذي يسبقه، ويتمتعُ بخاصيةٍ لا تَحتملُ الفراغَ أبداً، وأنه يجري كحلقاتٍ السلسلة، لا كمجموعاتٍ منفصلةٍ زماناً ومكاناً. أي أنّ طبيعةَ السلطةِ المهيمنةِ لا تَقبَلُ أيِّ فراغٍ زماناً ومكاناً. بل ما هو قائمٌ هو الامتلاءُ الأعظم. أي أنّ الحلقاتِ متداخلةٌ ومتماسكةٌ بمتانة. ولَئنْ ما حصلَ فراغٌ أو انقطاع، تتبدى في الأفقِ احتمالاتُ انهيارِ المركز. وإذا لم تُعَمَّرْ أو تُملأْ الثغرةُ في زمانِها، يغدو لا ملاذ من الانهيارِ وتبديلِ المكان. هذا ويجب عدم التفكيرِ في السلطةِ المهيمنةِ المركزيةِ على أنها وضعٌ خاصٌّ بالإمبراطورياتِ الكبرى وحسب. حيث تدورُ المساعي لربطِ المجتمعِ بأكملِه بعلاقاتِ السلطةِ المهيمنة. وبدءاً من مركزِ أكبرِ الإمبراطوريات، وصولاً إلى وحدةِ الأسرةِ التي يَتبعُ لها؛ فالقواعدُ المهيمنةُ المماثلةُ تَسري عليها جميعاً. فما يَكُونُه الإمبراطورُ في روما، هو نفسُه ما يَكُونُه الآغا في القريةِ والزوجُ في الأسرة. من هنا، محالٌ فهمُ المجتمعِ التاريخيّ، في حالِ غضّ الطَّرْفِ عن أنه منسوجٌ بهكذا عُرىً وروابط مهيمنة. قد يتواجدُ كمٌّ معرفيٌّ لدينا حينذاك، ولكن، لن يتحققَ الإدراكُ الدياليكتيكيُّ قطعياً.

لا تَقتصرُ السلطةُ المهيمنةُ المركزيةُ على الاقتصادِ فحسب، بل هي مُرغمةٌ أيضاً على إكمالِ ذاتِها بالهيمنةِ الأيديولوجيةِ التي تُعادِلُ الاقتصادَ أهميةً بأقلِّ تقدير. إذ لا نفوذ لسلطةٍ تفتقرُ إلى الهيمنةِ الأيديولوجية. ونخصُّ بالذِّكرِ هنا الانطلاقاتِ الميثولوجيةَ والدينيةَ الأساسيةَ البارزةَ في سياقِ المدنية. فإما أنها مناهضةٌ للهيمنة، أو أنْ يندمجَ جناحٌ منها على الأقلِّ مع السلطة، متحولاً بسرعةٍ إلى هيمنةٍ في غضونِ فترةٍ وجيزة. وتصاعُدُ الأديانِ التوحيديةِ خصيصاً بالتداخُلِ مع الهيمنةِ المركزية، أمرٌ مفيدٌ وتعليميٌّ إلى حدٍّ بعيد. فانطلاقاتُها على صِلةٍ مع الهيمنةِ المطلقة. فإما أنْ يَكُونَ مصطلحُ الربِّ أو اللّهِ بديلاً للهيمنةِ الرئيسية، فيَغدو الدينُ في هذه الحالةِ معارِضاً ومقاوِماً؛ أو أنْ يصبحَ تقديساً وتأليهاً للهيمنةِ عينِها، ليغدوَ الدينُ في هذه الحالةِ انعكاساً للنظامِ المهيمنِ المركزيّ. هذا ويَسُودُ وضعٌ كثيفٌ جداً من الحياةِ والحربِ فيما بينهما، من حيث التجاذباتِ والتناقضات. لن نستطيعَ فهمَ تاريخِ الأديانِ التوحيدية، إلا بالنبشِ والتدقيقِ في تاريخِ السلطةِ المهيمنةِ المركزيةِ أيضاً. ولا يُمكنُ فهمُ تاريخِ الأديانِ بشكلٍ آخر. ذلك أنّ تاريخَ الأديانِ المنفصلَ

عن السلطةِ والبنيةِ الاقتصادية، ليس إلا سفسطةً كبيرة. والعلاقةُ الكامنةُ بين الدين، الإله، الهيمنة، السلطة، والاقتصاد؛ أكثرُ كثافةً مما يُظَنّ. فكما أنّ السلطةَ المهيمنةَ تحيطُ بالزمانِ والمكانِ تسلسلياً، فالتاريخُ الحقُّ أيضاً مُحاطٌ بالدينِ والإلهِ والهيمنةِ والسلطةِ والاقتصادِ بمنوالٍ متداخل. والمجتمعُ التاريخيُّ يَصِلُ يومَنا الراهنَ متبدياً في هيئةِ هكذا إحاطاتٍ وحلقات.

بشكلٍ ملموس، وكما هو معروف، فهذا السياقُ الذي يبدأُ بالمِلكِ الأكاديِّ سارغون كأولِ مهيمن، ويمتدُّ على شكلِ حلقاتٍ متسلسلة، ويستمرُّ في راهننا مع الولاياتِ المتحدةِ الأمريكيةِ التي هي مهيمنٌ مشابهٌ لإمبراطوريةِ سارغون؛ هذا السياقُ هو أَشبَهُ بتدفُّقِ نهرٍ أُمٍّ على صعيدِ نظامِ المدنيةِ المركزية. يتكونُ النهرُ الأُمُّ من هيمناتِ سومر، أكاد، بابل، آشور، الحثيين، الميتانيين، أورارتو، ميديا، البَرسيين، الإسكندر، روما، الساسانيين، البيزنطة، الإسلام العربيّ، المغول الأتراك، العثمانيين، بريطانيا، والولايات المتحدة الأمريكية. في حين أنّ إمبراطورياتِ مصر، عيلام، هارابا، الصين، الهند، روسيا، الفرنجة، والجرمان هي بمثابةِ الفروعِ الجانبيةِ للنهرِ الأُمّ. من هنا، سوف يُستَوعَبُ المجتمعُ التاريخيُّ بنحوٍ واقعيٍّ أكثر، فيما إذا رُمِّزَ عينياً بالنهرِ الأُمِّ وفروعِه الجانبيةِ الممتدةِ على طولِ تاريخِ المدنيةِ المركزية. لا ريب أنه لهذا النهرِ الأمّ ولفروعِه الجانبيةِ أنهارٌ أصغر تُشَكِّلُ فروعاً سفليةً وتعبُرُ كلٌّ واحدةٍ منها عن ثقافةٍ وحضارةٍ ما. المهمُّ هو الإدراكُ أنّ التطورَ التاريخيَّ ليس متقطعاً، وأنّ الهيمنةَ المركزيةَ كَوَّنَت عالَمنا الراهنَ بتعزيزِ وجودِها على الدوام، فيما عدا فتراتِ الانتقالاتِ البَينية. ما من شكٍّ في أنّ هذا التكوينَ ليس أحاديَّ الجانب. ففي الجانبِ الآخرِ أَنشَأت القوى المناهِضةُ للهيمنةِ وجودَها المستمرَّ منذ بدءِ انطلاقتِها ضد نظامِ المدنيةِ المركزيةِ وقواه المهيمنة، حاملةً القطبَ الآخرَ من العالَم، أي ناقلةً عالَمَ الحضارةِ الديمقراطيةِ إلى يومِنا الراهن. لذا، ما لا يَقبلُ الجدلَ هو أنّ الجوهرَ الأساسيَّ لهذا العالَمِ هو جوهرٌ ديمقراطيٌّ وأخلاقيٌّ وسياسيٌّ يُعَزِّزُ ويَستَحدثُ نفسَه باستمرار عن طريقِ الكونفدراليات الديمقراطيةِ التي لا تنضب، وأنّ القوى المناهِضةَ للهيمنةِ تُنشِئُ عوالِمَها الأيديولوجيةَ في طوايا مذاهبِ الأديانِ عموماً والأديانِ التوحيديةِ خصوصاً، وأنها هي الصاحبُ الحقيقيُّ المنتِجُ للاقتصاد.

إنّ التاريخَ الانفراديَّ للدولِ القومية، والذي تَعمَلُ الحداثةُ الرأسماليةُ على بسطِه، عاجزٌ عن تغييرِ الحقيقةِ الكونيةِ للتطورِ العالميِّ التاريخيِّ المهيمنِ المركزيّ، مهما عمِلَت على قمعِه وطمسِه. ذلك أنه لا وجود للتاريخ الانفراديّ من دونِ التاريخ الكونيّ. أو بالأحرى، يتطورُ التاريخُ بتغذيةِ الانفراديِّ والكونيِّ بعضَهما بعضاً. ومن غيرِ المُستَطاعِ فهمُ تواريخِ الأممِ أو الطبقاتِ أو السلالاتِ الانفرادية، أو فهمُ التواريخِ الشخصية، دون مَوضَعَتِها ضمن روابطِها العالمية. أما الحداثةُ الرأسمالية، فبإعلانِها تاريخَها الليبراليَّ على أنه "نهايةُ التاريخ"، تَجهدُ لتكرارِ حيلةٍ تمّ اللجوءُ إليها في كلِّ عصورِ الهيمنةِ الكلاسيكيّة. إذ تُعلنُ كلَّ قوةٍ مهيمنةٍ عن نفسِها بأنها الأخيرة. لكنّ التاريخَ يستمر. لذا، لَربما أنّ المنتهيَ هو الحداثةُ الرأسماليةُ بذاتِها. حيث أنّ هذا النظامَ بات من حيث المضمونِ بلا معنى، نظراً لعدمِ بقاءِ أيِّ رابطٍ عينيٍّ له مع التاريخ والمجتمعِ تزامُناً مع عصرِ رأسِ المالِ الماليِّ العالميّ. كما ويتحققُ تشرذُمُه من حيث الشكلِ أيضاً يوماً بعد يوم. وربما هي المرةُ الأولى في التاريخ يَستهلكُ فيها النظامُ المهيمنُ المركزيُّ كلَّ قواه الاحتياطية، ليُصابَ بالتصدُّعِ البطيء، ويَدنوَ من نهايتِه وهو يتخبطُ في الأزماتِ دون انقطاع. لقد تمّ تخطيه جوهرياً في العديدِ من مناحيه. ويَسُودُ الفضولُ بشأنِ مدى صونِه نفسَه بالتحصنِ بقوالبَ مُدَرَّعة. أما الموضوعُ الخَليقُ بالبحثِ وباكتشافِ حقيقتِه؛ فهو التساؤل: هل يُخَلِّدُ هذا النظامُ وجودَه شكلياً بعدمِ الاعترافِ بالزمانِ والمكان، أم

> **من المهمّ ألّا تتحوّل الإدارةِ إلى سلطة، وأن تنتزع من السلطة امتيازات الإدارةِ. فبقدرِ ما تُعَدُّ السلطةُ مناهضةً للمجتمعية، فإنّ الإدارةَ كفاءةٌ وقوةٌ مجتمعيةٌ بالمثل. ومن دونِ القوةِ الاجتماعية، لن يحصلَ التطورُ الأخلاقيُ والجماليّ والعلميّ. ففي حالِ غيابِ التطورِ الثقافيّ بمعناه الضيق، لن يحصلَ التطورُ الاقتصاديُ والسياسيُ بالمعنى الواسع أيضاً. وما سيُعاشُ في هذه الحالة، هو الفناءُ نتيجةَ الاستعمارِ والصهرِ والإبادة**

أنه يعيشُ مرحلةَ نفاذِه واضمحلالِه؟

السلطة والإدارة الديمقراطية:

يتحلى التمييزُ بين الشكلِ السلطويّ وشكلِ شبهِ الاستقلالِ الديمقراطيّ في ظاهرةِ الإدارةِ المجتمعيةِ بأهميةٍ مصيريةٍ أثناء تحليلِ القضايا الاجتماعيةِ الأولية. إذ لا مهربَ من عدمِ فاعليةِ كافةِ الحلولِ المُصاغة، في حالِ عدمِ التمييزِ والجزمِ بالفوارقِ الجذريةِ الكائنةِ بين براديغما النموذجَين الإداريَّين. وإذا لُم تُعَيَّن الإدارةُ المجتمعيةُ بحرية، فستتسمرُ كافةُ القضايا الأخرى في خضمِّ العُقمِ الإداريِّ لتُفرَغَ من فحواها في آخرِ المآل، بل وسيؤدي ذلك إلى ازديادِ وطأةِ القضايا. وإذا استدعى الأمرُ إعطاءَ مثالٍ تاريخيّ، فإنّ المقاربةَ الديكتاتوريّةَ السلطويّةَ من ظاهرةِ الحُكمِ قد أدت دورَها المُعَيَّنَ في إفلاسِ التجربةِ السوفييتية. وتتوارى الظاهرةُ عينُها في خلفيةِ الثوراتِ الفاشلةِ أيضاً. فحصيلةَ عجزِ رُوّادِها عن الانقطاعِ بأيِّ شكلٍ من الأشكال عن مفهومِ الحُكمِ السلطويّ. فإما أنّ تلك الثورات تَسَنَّمَت السلطةَ ففَسُدَت، أو أنها دَحَضَت ظاهرةَ الحُكمِ والإدارةِ كلياً، فانزلَقت صوبَ الفوضويةِ الفردية، لتُصَيِّرَ الهزيمةَ مآلاً لا مفرَّ منه. تنبعُ القضيةُ الاجتماعيةُ من اعتداءِ السلطةِ الهرميةِ والدولتيةِ على ظاهرةِ الإدارة. ذلك أنه، ومن دونِ تَعَرُّضِ الأخيرةِ للاعتداء والتحريفِ والتشويه؛ لا يُمكِنُ للإدارةِ الذاتية أنْ تتحقق في المجتمع. وحتى لو تحققت، فلن تتخلصَ من أنْ تَكُونَ مؤقتة؛ نظراً لعدمِ التَّمَكُّنِ من مَأسَسَةِ القمعِ والاستغلال. بمعنى آخر، تتأسسُ آلياتُ القمعِ والاستغلالِ الشاملَين على المجتمعات، بالتناسُبِ طرداً مع مدى تَحَقُّقِ اغتصابِ الإدارةِ والتعدي عليها. وهكذا تختنقُ جميعُ الظواهرِ الاجتماعيةِ في مستنقعِ القضايا الإشكاليةِ بما يُشبهُ فتحَ صندوقِ باندورا.

كان نظامُ المجتمعِ الطبيعيِّ الذي تَشَرذَمَ بالحُكمِ الهرميّ سيُواجِهُ القضايا الاجتماعيةَ الداخليةَ أيضاً، فضلاً عن القضايا التي تتسببُ بها الطبيعة. وكانت ستزدادُ وطأةُ القضايا طردياً في ثنايا الثقافةِ الماديةِ والمعنويةِ للمجتمع. فالنزاعاتُ المحتدمةُ بين الكلاناتِ والعشائر تُشيرُ إلى البُنيةِ الإشكالية. وما الأفكارُ الميثولوجيةُ والمصطلحاتُ الإلهيةُ المتنافرةُ في العالَمِ الذهنيِّ في مضمونِها سوى تعبيرٌ عن القضايا الاجتماعيةِ المتزايدة. بمقدورِنا رصدُ كلِّ هذه الظواهرِ في المجتمعِ السومريِّ بنحوٍ لافت. فالحربُ بين الآلهةِ ليست في حقيقةِ الأمرِ سوى إشارةٌ إلى تنافُرِ وصِدامِ المصالحِ بين السلالاتِ الهرميةِ المتصاعدةِ وحُكّامِ دولةِ المدينة. أما الاحتكاراتُ الاستغلالية لصراعاتِ السلطة، والتي برزَت خلالَ أعوام ٥٠٠٠–٣٠٠٠ ق.م في ميزوبوتاميا السفلى، والتي كانت ستَشهَدُها جميعُ مجتمعاتِ المدنية المتكونةِ لاحقاً؛ فكانت تُشَكِّلُ النماذجَ البِدئيةَ المصغَّرةَ للقضايا الاجتماعيةِ ولصراعاتِها الجذريةِ

الكائنةِ وراء التناقضاتِ الطبقيةِ الناشبة بين المدينةِ والريف (البرابرة). وكانت ستُجَرَّبُ هنا أولى الأمثلةِ التي ستَظهرُ فيما بعد من جميع أشكالِ الصراعِ والوفاقِ الاجتماعيَّين، الصراعات الدولتية والطَبقية، النزاعات الناشبة داخل وخارج المدينة، ومبادرات السلام.

إلى جانبِ أنّ الإدارة السلطويةَ هي التي خَرجَت فائزةً من ذاك السياق، إلا أن المجتمعَ لم يتخلَّ قط عن رغبتِه في الإدارةِ الذاتية، بل صَعَّدَ دوماً من مطالبِه في الإدارةِ الذاتيةِ في وجهِ الحُكمِ السلطويّ. علماً أنّ العشائرَ والقبائل، التي هي أكثرُ أشكالِ المجتمعِ انتشاراً في التاريخ، قد عاشَت في جوهرِها الإدارةَ الذاتية، وفَضَّلَت أنْ تَكُونَ مجتمعاً رَحّالاً يَتجولُ دوماً في الجبالِ والبوادي والسهوب، على أنْ تذعنَ وتخنعَ للحُكّامِ السلطويين الغرباء. لقد وَضعَت التعرضَ للإبادةِ حتى النهاية نُصبَ العين، ولكنها لم تتراجعْ عن حقِّها في الإدارةِ الذاتيةِ كحاجةٍ أوليةٍ للطبيعةِ الاجتماعية. كانت العشائرُ والقبائلُ تعيشُ مُعَبَّأةً بالوعيِ العميقِ المُنتبهِ إلى أنّ التخليَ عن الإدارةِ الذاتيةِ يعني الأسرَ وفقدانَ الهوية. وما الظاهرةُ المسماةُ بمقاومةِ البرابرةِ ضد المدنِ في مضمونِها سوى حربُ المجتمعِ القَبَلِيِّ في سبيلِ صونِ هويتِه وعدمِ التخلي عن إدارتِه الذاتية. هذا وبالمستطاعِ ملاحظةُ هذه الظاهرةِ بنحوٍ واسعِ النطاقِ حتى يومِنا الحاليّ. فالمقاوماتُ والهجماتُ التي واجَهَها المجتمعُ السومريُّ على يدِ الآراميين الذين هم قبائلٌ صحراوية (القبائل العربية البدئية) غرباً، وقبائلِ الهوريين (الكرد الأوائل) شمالاً وشرقاً، يَرِدُ ذِكرُها في اللوحاتِ السومريةِ على شكلِ ملاحم ذات تعابير لافتة للنظر.

تتجسدُ قضيةُ الإدارةِ الذاتيةِ للمجموعاتِ العشائريةِ والقبائليةِ في هيئةِ قضيةِ الديمقراطية (وتعني في اليونانية "إدارة الشعبِ نفسَه بنفسِه») خلال مراحلِ

> **تعتبر نظريةُ السلطةِ المهيمنةِ المركزيةِ النظريةَ الرئيسيةَ القادرةَ على تنويرِ كيفيةِ استدراجِ شعبٍ ما إلى حافةِ الإبادةِ العرقيةِ، فمنَ الأهميةِ بمكانٍ تبيينُ كيف تقومُ السلطةُ بإقحامِ المجتمعِ بين فكّيها خلالَ التطورِ التاريخيّ؟! ويجب أوّلاً تبيين الطابعِ المهيمنِ للسلطةِ بشكلٍ جيد، فبُؤرُ السلطةِ مُرغَمةٌ بالضرورةِ ومنذ ولادتِها على الدخولِ في تنافسٍ عتيدٍ فيما بينها، ليتحوّلَ ذلك مع الزمنِ إلى حروبٍ ضارية**

التحولِ إلى قومٍ أو مِلةٍ أو شعب. يتوجب تعريفُ الديمقراطيةِ بصفتين مهمتين: أولاهما؛ احتواؤُها على التضادِّ مع مؤسساتيةِ وتدوُّلِ السلطةِ المسلَّطةِ على الشعب. **ثانيتهما؛** إضفاؤُها المزيدَ من التشاركيةِ على الإدارةِ الذاتيةِ المتبقيةِ من المجتمعِ التقليديّ، ومَأسَستُها لثقافةِ النقاشِ والاجتماعاتِ مُعَزِّزةً إياها بتأسيسِ نموذجِ مُصَغَّرٍ من البرلمان. تُحَقِّقُ الإدارةُ الذاتيةُ مشاركةَ جميعِ الوحداتِ المجتمعيةِ المعنيةِ بوصفِها شبهَ استقلاليةٍ ديمقراطيّة، وتُؤَمِّنُ مؤسساتيتها. هذا ونَعثُرُ في ديمقراطيةِ أثينا على المثالِ التاريخيِّ الملفتِ للنظرِ في هذا المضمارِ أيضاً باقتفاءِ أثَرِ الوثائقِ المدونة. لا تُعتَبَرُ ديمقراطيةُ أثينا تامة، كونَها لم تتخطَّ العبودية. لكنها لا تُعَدُّ دولةً أيضاً، كونَها لَم تَقبَل التدوُّلَ الذي في نموذجِ إسبارطة. هذا المثالُ اللافتُ للأنظارِ على صعيدِ الانتقالِ من الديمقراطيةِ التامةِ نحو الدولة، يَمُدُّنا بالعديدِ من العِبَرِ التي

تَسري على يومِنا أيضاً بشأنِ الديمقراطيةِ الحقة. فالديمقراطيةُ المباشرة، أي انتخابُ الإدارةِ بالانتخاباتِ السنوية، وعدمُ امتلاكِ المنتَخَبين أيةَ امتيازاتٍ تَفَوُّقٍ على الحَول، وظاهرةُ الإدارةِ المؤتمِرة بالديمقراطية، وثقافةُ الاجتماعاتِ التي تُؤَمِّنُ مشاركةَ المواطنين في النقاشاتِ السياسية، وبالتالي تُحَقِّقُ تعبئتَهم بالتدريب؛ كلُّ ذلك قِيَمٌ متبقيةٌ من إرثِ ديمقراطيةِ أثينا إلى راهننا. ولا ريب في وجودِ ثقافاتٍ ديمقراطيةٍ مثيلةٍ شَهِدَتها المجموعاتُ الأخرى، ولكنها لَم تُسكَبْ على الورق.

تَبسطُ التجاربُ التاريخيةُ التي سعَينا إلى دعمِها بالأمثلةِ الموجزة فوارقَ ظاهرةِ الإدارةِ الذاتيةِ والديمقراطية، ومدى انتشارِها. حيث تُعَرِّفُ الديمقراطيةُ نفسَها كشكلٍ إداريٍّ لا يتحولُ إلى سلطة، وبالتالي لا يُمهِّدُ السبيلَ أمام القضايا الاجتماعية، ولا يفتحُ المجالَ أمام ولادةِ القمعِ والاستغلال. من هنا، يتسمُ إضفاءُ الشفافيةِ دوماً على تلك المزايا الأساسيةِ للديمقراطيةِ أو شبهِ الاستقلاليةِ الديمقراطيّة، وعدمُ التخلي عنها تجاه فسادِ ورعونةِ الحُكمِ السلطويِّ بعظيمِ الأهمية. فتصيير الديمقراطيةِ قناعاً لشرعنةِ السلطةِ أو الدولة، هو أفظعُ سيئةٍ ستُرتَكَبُ بحقِّها. إذ ينبغي عدم مطابَقةِ الديمقراطياتِ قطعياً مع السلطةِ أو الدولةِ. فخَلطٌ من هذا القبيلِ يعني استفحالَ القضايا الاجتماعيةِ لدرجةِ العجزِ عن إيجادِ الحلِّ بأيِّ حالٍ من الأحوال. إنّ الديمقراطياتِ التي تُحافظُ دوماً على حيويةِ الوعيِ السياسيِّ واليقظةِ الأخلاقيةِ لدى المجتمعات، هي ساحةُ الحلِّ الحقيقيِّ للقضايا النابعةِ من السلطةِ والدولة. حيث لَم نَشهَدْ بتاتاً نُظُماً أخرى أَبدَت قُدرتَها على حلِّ القضايا الاجتماعيةِ دون اللجوءِ إلى الحرب، بقدرِ ما هي الديمقراطية. أما عندما تتعرضُ سلامةُ المجتمعِ وأمنُه لخطرٍ قاتلٍ على يدِ السلطةِ والدولة، فحينها تَخوضُ الديمقراطيةُ الحربَ بحماس، ولا تَخسَرُ فيها بسهولة.

يأتي الخطرُ الأكبرُ الذي يُهدِّدُ الديمقراطياتِ والإداراتِ شبهَ المستقلةِ في عصرِ الحداثةِ الرأسمالية من السلطاتِ الدولتيةِ القومية. فالكثيرُ من الدولِ القوميةِ التي تُموِّهُ نفسَها بستارِ الديمقراطية، تُرَسِّخُ المركزيةَ الأكثرَ صرامة، قاضيةً بذلك كلياً على حقِّ المجتمعِ في الإدارةِ الذاتية. وتَعملُ الهيمنةُ الأيديولوجيةُ الليبراليةُ على إقناعِ الغَيرِ بأنّ مزيةَ الدولةِ القوميةِ في التضادِّ مع الديمقراطيةِ هي خاصيةُ «عصرِ الديمقراطية"، وتُسَمّي تفنيدَ الديمقراطيةِ من قِبَلِ الدولةِ القوميةِ بأنه "نصرُ النظامِ الديمقراطيّ". لذا، فالقضيةُ الحقيقيةُ للديمقراطياتِ إزاءَ الحداثةِ الرأسمالية، هي عرضُها فوارقها التي تُمَيِّزُها، وعدم التخلي عن خصائصِها التي تتطلبُ المشارَكةَ والسيرورة. ما من قضيةٍ اجتماعيةٍ لا تقدرُ الديمقراطياتُ على حلِّها، ما دامَ ليس هناك فرضٌ لهيمنةِ السلطةِ والدولة.

يكمنُ الدافعُ الأساسيُّ وراء إفلاسِ الاشتراكيةِ المشيدةِ في شروعِها بحلِّ قضيةِ السلطةِ والدولةِ عن طريقِ إنشاءِ سلطةٍ ودولةٍ مضادَّتَين. حيث لَم تَحسبْ حسابَ أنّ الدولةَ والسلطةَ رأسُ مالٍ متراكم، وأنَّهما ستَؤُولان إلى رأسِ المالِ والرأسماليةِ كلما ازدادتا فعالية؛ بل عانت عمىً نظرياً جاداً في هذا الشأن. وبينما ظَنَّت الاشتراكيةُ المشيدةُ أنها ستَبلغُ الشيوعيةَ بتضخيمِ الدولتيةِ القوميةِ المركزيةِ بما يَزيدُ أضعافاً مضاعَفة عن نماذجِ الدولةِ الليبراليةِ الكلاسيكية، فقد باتت وجهاً لوجهٍ أمام أكثر الكياناتِ الرأسمالية وحشيةً وترويعاً. من هنا، فتجاربُ الاشتراكية المشيدةِ غدت من أهمِّ النتائج التي تدلُّ على استحالةِ تحقيقِ الاشتراكيةِ من دونِ ديمقراطية. فقضايا المجتمعِ المدنيِّ والإداراتِ المحليةِ وحقوقِ الإنسانِ وحقوقِ الأقليات، وكذلك جميعُ القضايا القوميةِ الكلاسيكيةِ الرائجةِ في راهننا؛ إنما تنبعُ من قمعِ الدولةِ القوميةِ المركزيةِ للديمقراطيةِ والإداراتِ الذاتية. بالتالي، فولوجُ هذه القضايا على درب

الحلِّ غيرُ ممكنٍ إلا بالتغلبِ على أرضيةِ اغتصابِ الحقوق، والتي رَصَفَتها الدولةُ القومية. وما الطابعُ الفيدراليُّ للولاياتِ المتحدةِ الأمريكيةِ من جهة، وتطويرُ الاتحادِ الأوروبيِّ لنفسِه من الجهةِ الثانيةِ تأسيساً على إعادةِ القِيَمِ الديمقراطيةِ المَسلوبةِ ونَقلِها شيئاً فشيئاً إلى المجتمعِ المدنيِّ والأفرادِ والأقلياتِ والإداراتِ المحلية؛ ما ذلك سوى إشارةٌ إلى أنها تخلَّت عن النظرياتِ والتكتيكاتِ الدولتيةِ القوميةِ التي دامَت ثلاثةَ قرون، والتي تسبَّبَت بحروبٍ ونهبٍ وسلبٍ واستعمارٍ وإباداتٍ وعملياتِ صهرٍ لا نظيرَ لها في أيةِ مرحلةٍ من التاريخ. من هنا، فمثالُ الاتحادِ الأوروبيِّ خطوةٌ تاريخيةٌ على دربِ العودةِ إلى الديمقراطيةِ ولو بحدود. ومثلما لوحِظَ في مثالِ الدولةِ القومية، فإنه من المرجَّحِ أنْ تتشاطرَ دولُ العالَمِ وشعوبُه رويداً رويداً هذا النموذجَ المنفتحَ على الديمقراطية. ولكن، يَبدو وكأنّ الديمقراطيةَ الراديكاليةَ ستتنامى أساساً في القاراتِ الأخرى من العالَم. فتجربةُ أمريكا اللاتينية، مقارباتُ بلدانِ الاشتراكيةِ المشيدةِ القديمة، واقعُ الهند، بل وحتى واقعُ أفريقيا؛ كلُّ ذلك يَبسطُ يوماً بعدَ يوم أهميةَ الدمقرطةِ بنحوٍ متزايد، ويَدفعُ بعجلةِ التطورِ في هذا الاتجاه.

تُظهِرُ الفوضى العارمةُ المستشريةُ في البلدانِ والمناطقِ الأمِّ للمدنيةِ المركزيةِ حقيقةَ إفلاسِ الدولتيةِ القوميةِ وتشاطُرِ السلطةِ بكلِّ نواحيها وبكلِّ سطوعِها. فهذه الفوضى قد أسقَطَت كافةَ أقنعةِ الدولتياتِ القوميةِ في فلسطين–إسرائيل والعراق وأفغانستان وأقنعةِ السلطويةِ التي ترتكزُ بجذورِها إلى أرقى أنواعِ الهرميات؛ وجَزَمَت بكونِهما تُشَكِّلان المَصدرَ الأوليَّ للقضايا، وبَسَطَت للمَلأِ ومن جميعِ النواحي أنّ العنفَ والإرهابَ والحروبَ والمجازرَ التي لا تَعرِفُ حدوداً تتغذى على هذا المصدر. لقد بُرهِنَ كفايةً أنّ الدولتيةَ القوميةَ ومشاطَرةَ السلطةِ لا تمتلكان سوى كفاءة ضربِ صاحبِهما ونَحرِه

> **إنّ التاريخَ الانفراديّ للدولِ القومية، عاجزٌ عن تغييرِ الحقيقةِ الكونيةِ للتطورِ العالميّ التاريخيّ المهيمنِ المركزيّ، مهما عملَتَ على قمعِه وطمسه. ذلك أنه لا وجود للتاريخِ الانفراديّ من دونِ التاريخِ الكونيّ. أو بالأحرى، يتطورُ التاريخُ بتغذيةِ الانفراديّ والكونيّ بعضِهما بعضاً. ومن غيرِ المُستَطاعِ فهمُ تواريخِ الأمم أو الطبقاتِ أو السلالاتِ الانفراديةِ، أو فهمُ التواريخِ الشخصيةِ، دون مَوضَعَتِها ضمنَ روابطِها العالمية**

كما آلةُ البَمْرَنْغ.

في هذه الأجواءِ تَظهرُ قوةُ الحلِّ لدى الديمقراطيةِ الراديكاليةِ والكونفدراليةِ الديمقراطية. أي أنّ أراضيَ كردستان، التي كانت مَهداً لبزوغِ فجرِ الحضارةِ ماضياً، تَغدو هذه المرّةَ مَهداً لبزوغِ فجرِ الكونفدراليةِ الديمقراطيةِ والديمقراطيةِ الراديكاليةِ الحقيقية. ثمة قاعدةٌ في الطبيعةِ مفادُها: كلُّ شيءٍ ينمو مجدَّداً على جذرِه. ويَلوحُ أنّ الديمقراطيةَ أيضاً ستُحَقِّقُ ولادتَها كاملةً وبنجاحٍ على جذورِها المخفيةِ في الثورةِ النيوليتية. كما ويَبدو أنّ بمقدورِ هذا المَهد، الذي لا تَبرَحُ ضرباتُ المدنياتِ المهيمنةِ المركزيةِ جمعاء تَلحقُ به، أنْ يَعتَنيَ بمَولودتِه الديمقراطية. أي أنّ هذه الأراضيَ والجبال، التي فَقدَت منذ أَمَدٍ غابرٍ قوتَها في الإدارةِ الذاتيةِ ومهارَتَها في كينونةِ المجتمعِ السياسيِّ والأخلاقيّ، قد تَكُونُ شاهداً على نهوضِ "الكورتيين» من المَهدِ وبدئِهم بالمسيرِ مرةً ثانية. كلُّ شيءٍ في ثقافةِ الشرقِ الأوسطِ مرتبطٌ ببعضِه بعضاً مثلما الأوعيةُ

المتلاصقة. فالحقيقةُ الاجتماعيةُ التي أَثْبَتَت جدارتَها في ميدانٍ ما، تتسمُ بميزة الانتشارِ السريع في الميادينِ الأخرى أيضاً. لقد غدا الإسلامُ نظاماً عالمياً في غضونِ فترةٍ تُقارِبُ الثلاثين عاماً لا غير. وقضيةٌ صغيرةٌ كفلسطين وكأنها تَأسِرُ المنطقةَ برمّتِها سنواتٍ عديدة. أما الديمقراطيةُ الحقة، وشبهُ الاستقلالِ الديمقراطيّ، والكونفدراليةُ الديمقراطية، والعصرانيةُ الديمقراطيةُ التي هي تعبيرٌ مَنهَجٌ عن جميعِ هذه الظواهرِ التي بَلغَت مرتبةً تُؤَهِّلُها للتعاظُمِ ولتحقيقِ انطلاقتِها في مَهدِ الحضارة وأثناءَ بزوغِ فجرِ كردستان؛ فقد باشَرَت أداءَ دورِها بوصفِها بديلاً منيعاً في وجهِ الحداثةِ الرأسمالية. ذلك أنّ العصرانيةَ الديمقراطيةَ بمثابةِ نجمٍ يزدادُ عُلُوّاً وتألُّقاً تجاه ذاك النظامِ الذي يُثبِتُ إفلاسَه يوماً بعدَ يومٍ بدروسٍ مليئةٍ بالعِبَر.

تتعلقُ المشكلةُ الأساسية، التي ينبغي حلُّها في العلاقاتِ بين السلطةِ والدولةِ وشبهِ الاستقلاليةِ الديمقراطية، بقدرةِ كلٍّ منها في الحفاظِ على الفوارقِ التي تُمَيِّزُها وترتيبِها حسبَ الأولويات. وبمعنى آخر، فهي تتعلقُ بكيفيةِ قدرتِها على حلِّ قضيةِ السلامِ المجتمعيّ. إذ نَرصدُ من خلالِ الأمثلةِ التاريخيةِ والراهنةِ أنّ مقارباتِ إفناءِ بعضِها البعضِ تؤدي فقط إلى تحوُّلِ سلطةِ الدولةِ إلى وحشٍ (لوياثانٍ) اجتماعيّ، وتفضي إلى استمرارِ الفوضى العارمةِ وتجذُّرِها طردياً. وكلُّ تجربةٍ في الحلِّ ضمن هذا الإطار تَكتمُ أنفاسَ المجتمعِ وتَستهلكُه أكثر. وهكذا، لَم يتبقَّ من العُقمِ السقيمِ سوى بشريةٌ منحصرةٌ في قوالبِ الاستهلاك، ومُتَنَمِّلةٌ تحت ظلِّ النفوذِ المطلقِ للدولة. وقد تَكَوَّنَ هذا الواقعُ تماشياً مع الهجومِ الشاملِ الذي شَنَّته الحداثةُ الرأسماليةُ ضد المجتمع. أما نقاطُ ضعفِ الثوريةِ الخياليةِ القاصرةِ عن تجاوُزِ السلطوية، فقد تَسَبَّبَت في تعزيزِ الحداثةِ الرأسماليةِ أكثر فأكثر.

بمقدورِ حلِّ شبهِ الاستقلالِ الديمقراطيِّ بصفتِه قوةَ الحل، أنْ يتغلبَ على هذه البنى المتضخمةِ بأسلوبَين: الأسلوبُ الثوريُّ والأسلوبُ الإصلاحيّ. وقد تجسدَت التجربةُ التاريخيةُ للأسلوبِ الثوريِّ المرتكزِ إلى الهدمِ الكليِّ لبُنى الحداثةِ الرأسماليةِ عموماً وبنى السلطةِ الدولتيةِ القوميةِ خصوصاً، في المزيدِ من ترسيخِ الدولتيةِ القوميةِ السلطوية، وعجزَت عن النجاحِ في خلقِ بُنى المجتمعِ المناديةِ بالديمقراطيةِ والحريةِ والمساواة. بينما عجزَت الديمقراطيةُ الإصلاحيةُ أيضاً عن الخلاصِ من الانحلالِ في بوتقةِ الحداثةِ المهيمنة. النتيجةُ التي ينبغي استنباطها هنا، أياً كان الأسلوبُ المتَّبَع؛ هي أنّ صُلبَ الأمرِ يتمثلُ في المواظبةِ على وضعِ الخَياراتِ المؤسساتيةِ والذهنيةِ التي ستُطَوِّرُ نظامَ العصرانيةِ الديمقراطيةِ في الأجندة، وفي تطبيقِها ميدانياً. هذا ويَطغى احتمالُ الجَزمِ بأنْ يُضطرَّ نظاما كِلتا الحداثتَين على العيشِ سويةً ربما لمئاتٍ من السنين، وعلى تطويرِ الحلولِ الدستوريةِ الديمقراطية، سواءٌ ضمن بنيةِ الدولةِ القوميةِ الانفرادية، أم في ثنايا النظامِ العالَميِّ العابرِ للقوميات؛ وذلك كي يتمكنَ كِلا النظامَين من تذليلِ التناقضاتِ وتعزيزِ العلاقاتِ فيما بينهما. وتطوُّرٌ في هذه الوجهةِ قد يتمكنُ من تجاوُزِ الماضي السلبيِّ والاتجاه به نحو مستقبلٍ إيجابيّ.

الحوكمة

أحمد دالي

حول مفهوم وماهية الحوكمة:

تُعتبر الحوكمة مفهوماً جديداً على ساحة العلم والدراسات, ولذلك وقع اختلاف بين العلماء والمفكرين حول تحديد ماهية المفهوم أو وضع تعريف موحّد له, ولكنها أي الحوكمة بشكل عام مجموعة الآليات والتدابير والنظم والقوانين التي تعمل على رفع سوية العمل المؤسسي وضمان تنظيمه, وقد أضحت الحوكمة وخاصة في السنوات الأخيرة من أهم ضرورات العمل على مختلف مستوياته ومجالاته سواء العمل الإداري أو الاقتصادي أو السياسي أو التعليمي....

والغرض من الحوكمة أولاً وأخيراً هو وضع قواعد وأسس من شأنها الارتقاء بمستوى إدارة المؤسسات, وكيفية الرقابة عليها, ومحاربة الفساد وإرساء الشفافية وصولاً إلى أسلوب «الإدارة الرشيدة» التي يمكن إسقاطها على جميع المجالات التي ذكرناها, وبالتالي تطبيق السبل الضامنة والكفيلة باستمرار العمل والاحتياط للأزمات والقدرة على المنافسة.

ـ الحوكمة لغةً: هي مشتقة من الحكم لاشكّ, وبالتالي لا تخلو الكلمة من الانضباط والالتزام واحترام الضوابط والمعايير, والتقيّد بالأنظمة والقواعد والسلوكيات. وهي من جهة أخرى تدلّ على الحكمة بما تحتويها من الإرشاد والتوجيه والنصح, إلى جانب مراعاة الظروف ومداراة التجارب والخبرات. ثم إنها لا تخلو من معنى النزاهة والحيادية والشفافية لأنها تعني أيضاً التحاكم أي: التقاضي في مجال القضاء والحقوق.

ـ الحوكمة اصطلاحاً: تعني تنظيم العلاقة بين جميع أطراف العمل المؤسسي ضمن مجال ما, ومتابعة ومراقبة كل ما من شأنه دفع هذا العمل إلى الأمام وتحسين سيره والارتقاء به, بدءاً من عملية التخطيط وحتى النتائج النهائية.

وبعبارة مجملة: هي جميع النشاطات التي تقوم بها الإدارة في مجال ما بحيث تتمكن من وضع الأسس والقواعد الأيسر تطبيقاً والأسرع إنجازاً, الأمر الذي يجعلها في مراتب متقدمة من حيث الإنتاج والمنافسة والديمومة والجودة مع تحقيق النتائج المنشودة.

وهذا المصطلح بالمفهوم الذي تقدّم أخذ عدة تسميات منذ نشأته, ولعلّ من أهمّ تلك التسميات (الإدارة الرشيدة), إلى أن اتُّفِق على تسميته بالحوكمة في العام ٢٠٠٢ من قبل مجمع اللغة العربية بعد أن درسه من حيث المفهوم والغاية.

وثمة تعريفات كثيرة لمصطلح الحوكمة لكنها جميعاً تقود في النهاية إلى هدف واحد على الرغم من عدم الاتفاق على تعريف موحد جامع ومانع للمصطلح. ومن هذه التعريف ات:

ـ تعريف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية: وهي منظمة تضم أكثر دول العالم تقدماً في الإدارة والمالية والاقتصاد, وتعرّف الحوكمة بأنها نظام يحدد توزيع المسؤوليات والحقوق والواجبات بين الأطراف داخل المؤسسة.

ـ تعريف مؤسسة التمويل الدولية: هي النظام الذي يتم من خلاله إدارة الشركات والمؤسسات والتحكم في أعمالها.

ـ تعريف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: هي ممارسة السلطات الاقتصادية والإدارية والسياسية لإدارة شؤون الدولة على جميع المستويات.

ـ تعريف الاتحاد الدولي للمحاسبين القانونيين: هي مجموعة من المسؤوليات والممارسات التي يقوم بها مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية بهدف توفير التوجيه الاستراتيجي وضمان تحقيق الأهداف, والتأكد من إدارة المخاطر بشكل صحيح والتحقق من استخدام موارد المنشأة بشكل مسؤول. ومن التعريفات الأخرى: هي مجموعة التدابير والإجراءات والقواعد التي تحقق الانضباط المؤسسي.

ومن مجمل ما تقدم من تعريفات نجد أن الحوكمة تعني وجود نُظم تحكم العلاقات بين الأطراف الأساسية في الشركات والمؤسسات.

والجدير بالذكر أن الحوكمة نشأت في الغرب ووُلدت وانطلقت من القطاع الخاص في مجال الشركات والأسواق والمنشآت الخاصة, ثم دخلت بعد ذلك إلى القطاع العام أي الحكومي. فهي إذاً: وُجدت في أساسها لتحكم

العلاقة بين الأطراف الأساسية (مجلس الإدارة والجمعية العمومية والإدارة التنفيذية بالإضافة إلى المساهمين والعملاء وأصحاب المصالح....) في إدارة المنشآت والمؤسسات الخاصة والشركات وغير ذلك من مجالات عمل القطاع الخاص, حيث أن هذا الخليط ينطوي على مصالح وصلاحيات واسعة قد تتداخل أحياناً أو تدخل في ما يشبه التعدّي أو التجاوز على مصالح وصلاحيات الغير, وهنا يأتي دور الحوكمة لتنظيم الأدوار وتوزيعها ما بين الأطراف الفاعلة سالفة الذكر, فيكون الترتيب على النحو الآتي في السلّم الهرمي: الإدارة التنفيذية تكون على رأس العمل وعلى تماس مباشر بمجرياته, ومن فوقها مجلس الإدارة ثم الجمعية العمومية في رأس الهرم بما تتضمن من الملّاك (أصحاب رأس المال) والمساهمين والمقرِضين.

لكن الحياة العملية مختلفة عن الدروس النظرية, فقد يلجأ أحد الأطراف بسبب مطامع أو مصالح مرجوّة إلى فرض أساليب أوسنّ قوانين أو وضع قواعد لا تتّفق مع مصلحة أطراف أخرى, أو ربما لا تخدم المنشأة الخاصة مهما كان نوعها وتضرّ بها, فنكون أمام سوء في استخدام السلطة أو التعسّف في استعمال الحقّ, فتُخلق نتيجةً لذلك حالة من مدّ النفوذ والسيطرة أشبه بحرب باردة دافعها جلب المنفعة ومآلها الفوضى والزعزعة. وبالتالي فإن الحوكمة الرشيدة هي الكفيلة بفكّ وحلحلة جميع المشاكل والعُقد والتضارب بين المصالح وتنازع الاختصاصات وتداخل الصلاحيات.

ثانياً- نشأة الحوكمة والحاجة إليها:

كما قلنا إن نشأة الحوكمة كانت في ملعب القطاع الخاص في الغرب, وتحديداً في العقد الأخير من القرن العشرين, أي في الشركات

"إن إحدى أهم الأزمات التي تداهم الشركات والأسواق ومختلف المنشآت الخاصة هي ظاهرة الفساد الإداري والمالي, الأمر الذي يؤثّر سلباً على كل من ارتبط بالشركة وتعامل معها, والتفت رجال الاقتصاد والمال والإدارة إلى هذه الانهيارات على الرغم من وجود إدارات قوية ومتماسكة في تلك الأماكن التي تتعرض للانهيارات والأزمات حتى الإفلاس, من هنا زاد الاهتمام بموضوع الحوكمة وأصبحت ركيزة أساسية في الوحدات الاقتصادية المختلفة"

والأسواق بالدرجة الأولى, وهذا يعني أننا أمام مجال مالي صرف, وهذا المجال دائماً يتأرجح بين الربح والخسارة, فمع تعاظم الاهتمام بمفهوم وآليات الحوكمة في الكثير من الاقتصاديات المتقدمة والناشئة, أصبحت الحوكمة من الموضوعات المهمة لدى كافة المؤسسات والشركات والمنظمات والأسواق الدولية والإقليمية, لكن الانهيارات المالية لبعض الشركات واستشراء الفساد في هياكلها الإدارية, وافتقار إداراتها إلى الممارسة السليمة والرشيدة في التوجيه والرقابة والإشراف, أثبت فشل الأساليب التقليدية في منع تلك الأزمات أو على الأقلّ الحدّ من وقوعها أو إيقاف مسبّباتها, ومن أهم تلك الأزمات التي داهمت الشركات والأسواق ومختلف المنشآت الخاصة كانت ظاهرة الفساد الإداري والمالي, الأمر الذي أثّر سلباً على كل من ارتبط بالشركة وتعامل معها, فالتفت رجال الاقتصاد والمال والإدارة إلى هذه الانهيارات على الرغم من وجود إدارات

قوية ومتماسكة في تلك الأماكن التي تتعرض للانهيارات والأزمات حتى الإفلاس, من هنا زاد الاهتمام بموضوع الحوكمة وأصبحت ركيزة أساسية في الوحدات الاقتصادية المختلفة, وخاصة مع توجّه الكثير من دول العالم إلى النظم الاقتصادية الرأسمالية التي تعتمد في الأساس على الشركات الخاصة لتحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي, ومن ثم تحرير الأسواق المالية وانتقال رؤوس الأموال عبر الحدود وانفصال المُلكية عن الإدارة, فكانت الحوكمة ثمرة دراسات مطوّلة من أصحاب الاختصاص وذوي الخبرة المالية والاقتصادية والإدارية.

واستبشروا فيها خيراً لمنع تكرار تلك الانهيارات والأزمات المالية أو الحدّ منها, بوصفها أي الحوكمة: تدعيم لتوجيه ومراقبة نشاط المؤسسة ومتابعة مستوى أداء القائمين عليها فيما يتعلق بدراسة التوقعات والتنبؤات والقرارات التي يمكن أن تترجم تلك التوقعات واقعاً, والتحقق من الأداء, أضف إلى ذلك **تمتع منظومة الحوكمة بمجموعة من السمات جعلتها ضرورة ملحّة.**

ـ سمات الحوكمة:

من أهم السمات التي تتحلّى إليها الحوكمة للتغلب على الانحراف والفساد, أنها تتّسم بالدرجة الأولى بالشفافية والمساءلة والمرونة والتوجيه والرقابة, فمنظومتها تبدأ من الخلية الأولى وهي الدراسة والمدارسة ثم التخطيط ثم التوجيه وسبل اتخاذ القرارات والرقابة على التطبيق, وصولاً إلى وسائل التحقيق والتحقق من سلامة الأداء, إضافة إلى وجود الإطار التسريعي والقانوني والعدالة الاجتماعية ومبدأ تكافؤ الفرص. وبعبارة مختصرة: تعني الانتقال من مستوى التوقعات والتنبّؤات والدراسات إلى سياسة تنفيذية على الواقع.

والحال هذه, فإلامَ تحتاج الحوكمة لتُحكم قبضتها على جميع المفاصل المالية والإدارية في المؤسسة أو الشركة أو مهما تكن المنشأة الخاصة؟

تحتاج الحوكمة في المستوى الأول إلى كفاءات بشرية واعية ونُظُم متقدمة, وإلى التحلّي بالمرونة والشفافية, وقرارات وقوانين مواكبة للزمان والمكان ومختلف الظروف الموضوعية والذاتية, ولعلّ كل ذلك يعود أوتوماتيكياً إلى الحاجة الأولى وهي الكفاءات البشرية الواعية التي تتحلّى بالموضوعية والروح الجماعية لا الفردية, ومن ذوي الاختصاص والقدرات الاستثنائية في القراءة والتخطيط والتوجيه والمتابعة.

ـ أسباب دخول الحوكمة إلى الأجهزة الحكومية والجهات العامة:

من أهم الأسباب التي استدعت دخول الحوكمة ميدان الإدارات والأجهزة الحكومية قضايا الفساد وانعدام الشفافية وغياب الرقابة, هذا إلى جانب فقدان المرونة, فكان الأمل معقوداً على الحوكمة لوضع المؤسسة على الطريق الصحيح ورسم الرؤى التي تتفق مع التوجه العام للحكومات أو الدول, بما يحقق مصداقية الحكومة وتطمين الجهات والدول التي تتعامل أو تتعاقد معها, وتُعتبر نيوزيلندا في مقدمة الدول التي لجأت إلى الحوكمة في مؤسساتها الرسمية.

ومع بداية العقد الأخير من القرن الماضي تم التركيز على تفعيل دور المجتمع المدني في منظومة الحوكمة وتدعيم مشاركته, حيث ربطت منظمة التنمية الاقتصادية بين جودة وفعالية الحوكمة من جهة ورخاء المجتمع وتقدمه من جهة ثانية, ثم إن الحوكمة انعكاس للتطورات والمتغيرات الحديثة التي فرضت نفسها كواقع من النواحي الإدارية والاقتصادية والسياسية, وثمة «عوامل»

عدّة وقفت وراء هذا الدفع والزخم في فرض الحوكمة لنفسها كإطار ومنظومة متدفقة, من شأنها المضيّ قُدماً في أيّ مجال تدخل إليه, **ولعلّ من أبرز تلك العوامل:**

- **ازدياد مشاركة القطاع الخاص في عملية التنمية الاقتصادية وخاصة في الدول التي تنتهج نظام الاقتصاد الرأسمالي, ما أدى إلى تغير وتراجع الدور التقليدي للدولة كفاعل رئيسي.**

- **ظهور مفاهيم جديدة للتنمية وخصوصاً في العقد الأخير من القرن الماضي, نتج عنها ولادة تيار جديد يدعو إلى نوع جديد من الليبرالية المحدثة, حيث تستند على الحرية الفردية والخيار الشخصي فيما يتعلق بالعمل في السوق, وهذا بالنتيجة سيؤدي إلى تقييد سلطة الحكومة المقيدة للفرد.**

- **انتشار ظاهرة الفساد عالمياً, وهذا ما سرّع التفكير في الأخذ بالحوكمة وانتهاج آليات جديدة ومبتكرة تجعل من الأجهزة الإدارية أكثر شفافية ومرونة, بغية القضاء على هذه الظاهرة.**

- **حدوث تحولات كبيرة على مستوى العالم, منها الأزمات والانهيارات الاقتصادية ومنها تحوّل العالم إلى قرية صغيرة نتيجة العولمة.**

- **الرغبة في زيادة نسبة رضا المواطنين عن الخدمات التي يقدمها القطاع العام وتحقيق تكافؤ الفرص بين جميع المواطنين.**

- **مستوى قدرات الدوائر الحكومية من خلال تعزيز وتطوير الأداء المؤسسي وتحقيق الأهداف الوطنية الاستراتيجية وتحقيق الاستقرار المالي للمؤسسات الحكومية.**

كل تلك العوامل دفعت بالدول والحكومات إلى الإسراع في الترحيب بالحوكمة في أجهزتها الإدارية وأنظمتها الاقتصادية.

> **"مع بداية العقد الأخير من القرن الماضي تم التركيز على تفعيل دور المجتمع المدني في منظومة الحوكمة وتدعيم مشاركته, حيث ربطت منظمة التنمية الاقتصادية بين جودة وفعالية الحوكمة من جهة ورخاء المجتمع وتقدمه من جهة ثانية, ثم إن الحوكمة انعكاس للتطورات والمتغيرات الحديثة التي فرضت نفسها كواقع من النواحي الإدارية والاقتصادية والسياسية, وثمة "عوامل" عدّة وقفت وراء هذا الدفع والزخم في فرض الحوكمة لنفسها كإطار ومنظومة متدفقة"**

وتوصي المؤسسات الدولية اليوم وأكثر من أيّ وقت مضى, بتطبيق مبادئ الحوكمة والإدارة الرشيدة من أجل تحسين مشاركة المواطنين وضمان حماية البيئة, ولهذا تقوم الدول المتقدمة دائماً بمراجعة مفهوم الحوكمة وتحسين أدائها وتطوير مبادئها وآلياتها. ما يسمح لبلدانهم باستقطاب الاستثمارات وزيادة المكاسب, الأمر الذي ينعكس بشكل إيجابي على الدولة والمواطنين معاً.

وفي هذا الإطار يرى الدكتور أشرف جمال الدين وهو أستاذ محاضر في معهد (حوكمة) في دُبي, **أن الحوكمة لابدّ لها من أن ترتكز على أربعة عناصر لتكون قادرة على القيام بوظيفتها:**

1- **مبدأ المساءلة:** حتى يشعر كل شخص أوكل إدارة بصفتها شخصية اعتبارية

تساهم في التنمية الإنسانية هي:

أ-الحوكمة الاقتصادية: وتضم مسارات صنع القرار التي تؤثر مباشرة على نشاطات الدولة، أو علاقتها مع اقتصاديات الدول الأخرى، وهي ذات تأثير كبير على القضايا الاجتماعية كالمساواة والرفاهية والفقر ونوعية الحياة ومستواها.

ب- الحوكمة السياسية: وتشير إلى صنع القرار وتنفيذ سياسة الدولة، وتشترط فصل السلطات والمشاركة والتعددية السياسية.

ج-الحوكمة الإدارية: وهي نظام لتنفيذ السياسات الإدارية، ويقوم هذا النظام على وجود قطاع عام مستقل و منفتح، ويخضع للرقابة والمحاسبة.

> **يمكن القول بأن ضمان إيجاد إطار فعّال لحوكمة الشركات تكمن في تعزيز شفافية الأسواق وكفاءتها، بمعنى أن يتوفر الصدق والأمانة والدقة والشمول بخصوص المعلومات التي يتم تقديمها عن أعمال وأنشطة المؤسسة للأطراف البعيدين وبحيث تكون متناسقاً مع أحكام القانون، وأن يصيغ بوضوح تقسيم المسؤوليات فيما بين السلطات الإشرافية والتنظيمية والتنفيذية المختلفة**

ثالثاً- مقّومات الحوكمة ومعاييرها:

1- مقوّمات الحوكمة:

الآن وبعد دخول الحوكمة إلى مجال الحكومات والمؤسسات والشركات، بات مناط نجاحها هو التطبيق الفاعل والناجح لها، ويتوقف ذلك على مجموعة من المقوّمات الداخلية والخارجية التي ترسم سبيلها إلى ذلك النجاح المأمول.

أ. المقوّمات الداخلية:

هي تلك المحددات المتعلقة بالإجراءات والأسس والقواعد المرسومة لكيفية دراسة واتخاذ القرارات داخل المؤسسة وسبل توزيع السلطات والصلاحيات داخلها، بحيث يؤدي كل ذلك بالنتيجة إلى التقليل من التنازع في الاختصاصات والتداخل في الصلاحيات والتضارب والتعارض في مصالح أطراف المؤسسة جميعاً.

فالعمل في النهاية وفق الرؤية السابقة بأن هناك مسؤوليات ملقاة على عاتقها وأنه ينبغي إنجازها.

2- **الرؤية المستقبلية:** بمعنى التوجه المستقبلي الذي يتناسب مع التوجه العام للدولة.

3- **الاستراتيجية:** لابدّ لكل خطة أو مشروع من استراتيجية عمل معينة تأخذ في الحسبان الأهداف والأسباب والنتائج وإمكانية التحقيق.

4- **الإشراف:** وهو بمثابة مرجعية للجهة التنفيذية، أو هو جهة إشرافية على أدائها للتحقق من إنجاز ما هو مطلوب وفق الرؤية المرسوم لها في الدراسة والتخطيط، وفي حال التقصير؛ يقوم الإشراف بالتحقق فيما إذا كان ذلك التقصير وقع عمداً أو خطأ.

وأهم المجالات التي يمكن أن تكون ميادين لنظام الحوكمة في الدولة العصرية التي

سيؤدي إلى نمو الاقتصاد الحكومي, وينسحب ذلك بلا شكّ إلى الاقتصاد الخاص ما يؤدي إلى زيادة الثقة بالاقتصاد القومي ورفع معدلات الاستثمار وتحقيق الأرباح وخلق فرص عمل, وهذا ما تحتاجه الحكومات قبل الشركات والمؤسسات الخاصة.

ب. المقوّمات الخارجية:

وهي محددات متعلقة بالمناخ والبيئة العامة للاستثمار في الدولة وضخّ رؤوس الأموال فيها, وكما يُقال (رأس المال جبان) ولذلك فهو يبحث دائماً عن البيئة الخصبة والصالحة للنمو والزيادة, ومن هنا يأتي التركيز على القوانين والأنظمة الراعية والناظمة للاقتصاد, مثل قوانين المنافسة والإفلاس والاستيراد والتصدير ومنع الاحتكار, إضافة إلى حالة البنوك والمصارف وكفاءة القطاع المالي والأجهزة والهيئات الرقابية, والظروف السياسية للبلد وعلاقاته بالمجتمع الدولي ومدى توفر الأمن والسلم.

وترجع أهمية المقوّمات "المحددات» الخارجية إلى أن وجودها يضمن تنفيذ القوانين التي تضمن بدورها حسن سير العمل والإدارة في المؤسسات والشركات, وبالتالي فإن هذه المحددات تضمن حقوق المستثمرين وتزيد من ثقتهم بالمضيّ في استثماراتهم في هذا البلد أو ذاك.

2ـ معايير الحوكمة:

لا نبالغ إذا قلنا إن من أكثر المصطلحات والمفاهيم طرقاً على الأذن خلال العقود الثلاثة الأخيرة في مجالات الإدارة والاقتصاد هو مفهوم ومصطلح الحوكمة, وذلك نظراً لحرص الشركات والمؤسسات الخاصة ومن بعدها الحكومات على دراسة هذا المفهوم وتحليله والبحث في معايير تطبيقه, وسنتطرق ههنا إلى المعايير التي اتخذتها بعض المنظمات والمؤسسات الدولية.

أ. معايير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

أصدرت هذه المنظمة في العام ١٩٩٩ خمسة معايير لتطبيق الحوكمة وتتمثل في:

ـ ضمان وجود أساس لإطار فعّال لحوكمة الشركات: إذ يجب أن يتضمن إطار حوكمة الشركات كلاً من تعزيز شفافية الأسواق وكفاءتها, كما يجب أن يكون متناسقاً مع أحكام القانون, وأن يصيغ بوضوح تقسيم المسؤوليات فيما بين السلطات الإشرافية والتنظيمية والتنفيذية المختلفة.

ـ حفظ حقوق جميع المساهمين: وتشمل نقل ملكية الأسهم واختيار مجلس الإدارة ومراجعة القوائم المالية, وحقّ المساهمين في المشاركة الفعّالة في اجتماعات الجمعية العامة.

ـ المعاملة المتساوية بين جميع المساهمين: ويعني ذلك المساواة بين حَمَلة الأسهم داخل كل فئة وصون حقهم في الدفاع عن حقوقهم القانونية, والتصويت في الجمعية العامة على القرارات الأساسية, وكذلك حمايتهم من أيّ عمليات استحواذ أو دمج مشكوك فيها, أومن الإتجار في المعلومات الداخلية, وكذلك حقهم في الاطلاع على كافة المعاملات مع أعضاء مجلس الإدارة أو المديرين التنفيذيين.

ـ دور أصحاب المصالح في أساليب ممارسة سلطات الإدارة بالشركة: وتشمل احترام حقوقهم القانونية والتعويض عن أيّ انتهاك لتلك الحقوق, وكذلك آليات مشاركتهم الفعالة في الرقابة على الشركة, وحصولهم على المعلومات المطلوبة. ويُقصد بأصحاب المصالح البنوك والعاملون وحَمَلة السندات والمورّدون والعملاء.

ـ الإفصاح والشفافية: وتتناول الإفصاح

"إن فشل قوانين مكافحة الفساد في البلدان النامية يعود إلى التفاوت في القوة, وأن تحسين نظام الحوكمة هو عملية تتفاعل من خلالها الدولة مع الجهات غير الحكومية لرسم السياسات وتنفيذها. وضرورة استخدام مواردها بأقصى قدر ممكن من الشفافية والفعالية, وهذا يعني الاستفادة من خبرات القطاع الخاص وتوثيق العلاقة والعمل مع المجتمع المدني من أجل القضاء على الفقر وتعزيز الرخاء"

عن المعلومات المهمّة ودور مراقب الحسابات، والإفصاح عن ملكية الأسهم، وعن أعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين. ويتم الإفصاح عن كل تلك المعلومات بطريقة عادلة بين جميع المساهمين وأصحاب المصالح في الوقت المناسب ودون تأخير.

ـ مسؤوليات مجلس الإدارة

وتشمل هيكل مجلس الإدارة وواجباته القانونية، وكيفية اختيار أعضائه ومهامه الأساسية، ودوره في الإشراف على الإدارة التنفيذية.

ب- معايير لجنة بازل للرقابة المصرفية العالمية (lesaB eettimmoC)

وضعت لجنة بازل في العام ١٩٩٩ إرشادات خاصة بالحوكمة في المؤسسات المصرفية والمالية وهي تركز على النقاط التالية:

- قِيَم الشركة ومواثيق الشرف للتصرفات السليمة وغيرها من المعايير للتصرفات الجيدة والنظم التي يتحقق باستخدامها تطبيق هذه المعايير.

- إعداد استراتيجية جيدة للشركة، والتي بموجبها يمكن قياس نجاحها الكلي ومساهمة الأفراد في ذلك.

- التوزيع السليم للمسؤوليات ومراكز اتخاذ القرار.

- وضع آلية للتعاون الفعّال بين مجلس الإدارة ومدققي الحسابات والإدارة العليا.

- توفر نظام ضبط داخلي قوي يتضمن مهام التدقيق الداخلي والخارجي وإدارة مستقلة للمخاطر عن خطوط العمل, مع مراعاة تناسب السلطات مع المسؤوليات.

- مراقبة مراكز المخاطر في المواقع التي يتصاعد فيها تضارب المصالح، بما في ذلك علاقات العمل مع المقترضين المرتبطين بالمصرف وكبار المساهمين والإدارة العليا.

- الحوافز المالية والإدارية للإدارة العليا التي تحقق العمل بطريقة سليمة، وأيضاً بالنسبة للمديرين أو الموظفين سواء كانت على شكل تعويضات أو ترقيات أو عناصر أخرى.

- تدفق المعلومات بشكل مناسب داخلياً أو إلى الخارج.

ج- معايير مؤسسة التمويل الدولية

وضعت مؤسسة التمويل الدولية التابعة للبنك الدولي في العام ٢٠٠٣ موجّهات وقواعد ومعايير عامة تراها أساسية لدعم الحوكمة في المؤسسات على تنوعها، سواء كانت مالية أو غير مالية، وذلك على مستويات أربعة كالتالي:

ـ الممارسات المقبولة للحكم الجيد.

ـ خطوات إضافية لضمان الحكم الجيد الجديد.

ـ إسهامات أساسية لتحسين الحكم الجيد محلياً.

ـ القيادة.

كما أشار برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى خصائص الحكم الجيد وهي:

. الكفاءة والفعالية: والتي تعني أن استخدام المؤسسات والعمليات تؤدي إلى إشباع رغبات المجتمع، بينما يتم استخدام الموارد المتاحة لأقصى صورة ممكنة.

. التضمين والمساواة: بما يضمن الاستماع لكل الأصوات في المجتمع، لا سيما أصوات المهمشين.

. المحاسبة والشفافية: وتعني أن القرارات المتخذة وطريقة تطبيقها تتبع القواعد والإجراءات، وهوما يتأسس على حرية تدفق المعلومات وتحقيق التوافق بين مختلف الفاعلين والمصالح في المجتمع.

. المشاركة: وتشمل جميع أفراد المجتمع سواء مباشرة أومن خلال ممثلين.

. حكم القانون: الذي يتضمن أُطُراً قانونية يتم إنفاذها بحيادية بما يحمي حريات وحقوق الأفراد في ظل وجود قضاء مستقل.

رابعاً ـ مبادئ الحوكمة وآلية عملها:

1ـ مبادئ الحوكمة:

هناك عدة مبادئ للحوكمة ولكن يكاد أن يكون هناك إجماع على المبادئ الأربعة التالية:

. الشفافية: إذ يجب على أعضاء مجلس الإدارة أن يوضحوا ويبيّنوا بشكل جلي وصريح لأطراف المؤسسة من أصحاب رأس المال والمساهمين والمودعين أسباب اتخاذهم للقرارات الجوهرية, بمعنى أن يتوفر الصدق والأمانة والدقة والشمول بخصوص المعلومات التي يتم تقديمها عن أعمال وأنشطة المؤسسة للأطراف البعيدين وغير المشاركين بشكل فعلي في الإدارة بسبب ظروفهم التي قد لا تمكّنهم من الإشراف أو الحضور أو المتابعة.

. المسؤولية: وهنا يجب على أعضاء مجلس الإدارة أداء واجباتهم بمهنية واحترافية وأن يتحلّوا بروح المسؤولية, بمعنى تحديد المسؤولية المقررة على كل طرف والعمل على أدائها بكل أمانة ودقة وإخلاص.

. المساءلة: يجب أن يكون أعضاء مجلس الإدارة في موضع المساءلة عن قراراتهم والمحاسبة من قبل المساهمين, بمعنى ضرورة محاسبة كل مسؤول عن التزاماته.

. العدالة: إذ يجب هنا أن يحظى جميع المساهمين بالمساواة من قبل مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية, والعدالة تُعتبر من أهم أركان العقود بغضّ النظر عن الأطراف ونوع العقد.

ويضاف إلى هذه المبادئ الأربعة سيادة القانون والنزاهة والمرونة والانضباط المتمثل باتباع السلوك الأخلاقي المناسب, وأخيراً المسؤولية الاجتماعية التي هي بمثابة ثقافة الالتزام بالمسؤولية ضمن أولويات التخطيط الاستراتيجي للدولة والمجتمع.

2ـ آلية عمل الحوكمة:

يرى الدكتور أشرف جمال الدين أنه لا يمكن توحيد آليات عمل الحوكمة على جميع المؤسسات وحتى داخل الحكومات, ولا يوجد مقياس واحد يناسب جميع المؤسسات, لأن

> **تتفاوت مفاهيم الحوكمة بتفاوت وتعدّد الجهات التي تتناولها, حيث لا يوجد مقياس واحد لتطبيقها, كما لا يمكن تفصيلها على مقاس معين لتتناسب مع جهة دون أخرى, ولا يجب إهمال الحاجة إلى الحوكمة بعد الإخفاقات والانهيارات المالية لكبريات الشركات والمؤسسات على مستوى العالم, وكذلك الأزمات المالية المتكررة ما بين وقت وآخر**

ما يميز الحوكمة هو مرونتها حتى تختلف كل مؤسسة عن سواها حتى داخل الحكومة الواحدة, وهنا لابدّ من التفريق بين الحوكمة والإدارة, فالحوكمة نظام أعلى من الإدارة يضع التوجه الاستراتيجي للمؤسسة والذي هو ليس من اختصاص الإدارة, بالإضافة إلى عملية الرقابة وهذا أيضاً يكون من خارج إطار الإدارة, أما الإدارة فتشمل كل ما يتعلق بالأعمال اليومية للمؤسسة, لكن التقاطع يكون في أن ما تقوم به الإدارة التنفيذية هو بالفعل ما تريده وتسعى إليه الجهة الأعلى أي الحوكمة.

خامساً- الحوكمة في البلدان النامية:

صدر في العام ٢٠١٧ تقرير للبنك الدولي حول السياسات العامة يحثّ كلاً من البلدان النامية ووكالات التنمية الدولية, وقد تناول تقرير خاص عن التنمية صدر في نفس العام الحوكمة والقانون وكيف أن المجتمعات التي لا يتم فيها توزيع السلطة بشكل قانوني وعادل, ومع وجود الإجحاف والتهميش, كيف أن كل ذلك يتعارض مع الفعالية التي يمكن أن تحدثها السياسات المتّبعة, لأن التوزيع غير العادل للقوة من شأنه أن يؤدي إلى إبعاد وإقصاء مجموعات أو أفراد من المكاسب الناجمة عن المشاركة في تلك السياسات.

وأشار التقرير إلى أن السبب في فشل قوانين مكافحة الفساد في البلدان النامية يعود إلى التفاوت في القوة, وأن تحسين نظام الحوكمة هو عملية تتفاعل من خلالها الدولة مع الجهات غير الحكومية لرسم السياسات وتنفيذها. ومن خلال تعقيبه على التقرير المذكور أشار رئيس البنك الدولي "جيم يونغ كيم" إلى دور الحكومات, وأنه لابد أن تستخدم مواردها بأقصى قدر ممكن من الشفافية والفعالية, وهذا يعني الاستفادة من خبرات القطاع الخاص وتوثيق العلاقة والعمل مع المجتمع المدني من أجل القضاء على الفقر وتعزيز الرخاء.

ويخلص التقرير إلى أن السياسات الرشيدة غالباً ما يتعذر تطبيقها في الدول النامية لأن فئات معينة هي من تستغلّ الأوضاع القائمة هناك وتحقق مكاسب من ذلك, وهذه الفئات ربما تكون قوية بما يكفي لمقاومة الإصلاحات المطلوبة.

ويرى خبراء الحوكمة أن ثروات البلد وغناه ليس هو الأساس في نجاح الحوكمة, بل الأسباب الحقيقية لنجاح الحوكمة وتعزيزها إنما تعود إلى النظم والتشريعات والقوانين والشفافية قبل غِنى البلد ومقدّراته وثرواته, وهذا ما لا يتوفر بسهولة ويُسر في البلدان النامية, وكل ذلك بالنتيجة لا يشجع الاستثمار فيها, وهذا الأمر يتوقف على الجهات الحكومية وليس على مؤسسات القطاع الخاص, فعلى الدولة هنا أن تمتلك الاستراتيجية والرؤية البعيدة, ولا ينحصر دورها في حلّ المشاكل الطارئة واليومية, ومن جهة ثانية تفتقر هذه البلدان

إلى الثقافة المؤسسية, أي أن مجرد وضع القواعد وتحديد المعايير غير كافٍ ولا يسهم ذلك في تقدّم البلد وتطوره, وإنما كيفية تطبيقها والرغبة في تطبيقها قبل كل شيء هو الأساس, يُضاف إلى ذلك افتقارها إلى وضوح الرؤية بالنسبة للخطط بعيدة المدى.

كما تعاني البلدان النامية بصورة عامة من المحسوبيات في العمل الإداري والمؤسسي, وربما يفرض الولاء للسلطة الحاكمة نفسه على الكفاءة والخبرة, فتطفو هنا على السطح إشكالية جديدة تكمن في تحديد طبيعة العقلية المؤسسية ما بين الكفاءة والولاء, وهو داء قديم جديد يتوالد على مرّ الأزمان, ولا يُخفى على أحد أن شعوب البلدان النامية وحكوماتها ميّالة إلى التنظير والشعارات أكثر من التطبيق العملي, بمعنى أنها لا ترتقي إلى مستوى الدول المتقدمة من حيث البحث والدراسة ووجود مراكز خاصة بذلك, يُضاف إلى كل ما تقدّم أنه في بعض الأحيان تخرج مشكلة (الأنا) على الساحة, وهي المتمثلة في تفضيل الذات على الآخر دون اعتبار منطقي سوى أنه أفضل من غيره, وهذا بطبيعته لم يأتِ من فراغ بل هو نتاج تراكمات تاريخية ودينية ومجتمعية طويلة, لأن الإنسان ابن بيئته, ولا يمكن إنكار أن كل هذه الأعراض إن جاز التعبير ستولّد تأثيراً عكسياً وسلبياً على جميع نواحي الحياة, بدءاً من الأفراد ومروراً بالمجتمعات ولاشكّ وصولاً إلى العقلية الإدارية والمؤسسية بعامّها وخاصّها.

خاتمة:

إنّ سرّ اهتمام الأدبيات العربية والغربية بمفهوم الحكم الرشيد أي الحوكمة، هو ربط ذلك بتحقيق التنمية الإنسانية، بمعنى أن الحديث عن الحوكمة يعني تناول آليات توزيع السلطات، وآليات المشاركة والمساءلة في المجتمع وتحقيق الحريات والفرص المتساوية. وفي جميع الأحوال تكاد تُجمِع معظم الأدبيات أنه

إنّ سرّ اهتمام الأدبيات العربية والغربية بمفهوم الحكم الرشيد أي الحوكمة، هو ربط ذلك بتحقيق التنمية الإنسانية، بمعنى أن الحديث عن الحوكمة يعني تناول آليات توزيع السلطات، وآليات المشاركة والمساءلة في المجتمع وتحقيق الحريات والفرص المتساوية. ولا يمكن تحقيق التنمية المستدامة دون تفعيل مبادئ الحوكمة، ألا وهي المساءلة والشفافية والمحاسبة والعدالة والمسؤولية والمرونة

لا يمكن تحقيق التنمية المستدامة دون تفعيل مبادئ الحوكمة، ألا وهي المساءلة والشفافية والمحاسبة والعدالة والمسؤولية والمرونة، إذ أن الواقع العملي كثيراً ما يكشف عن أن الخلل الأكبر يتمثل في إدارة تلك السياسات وليس في السياسات ذاتها, بمعنى آخر: ليست المعضلة بالضرورة تكون في الدراسة والتنبؤ والتخطيط كما قد يفهم البعض, فقد تكون الدراسة النظرية صحيحة لكن التطبيق العملي قد يخيب, وحكماً الدراسة الخاطئة ستؤدي إلى نتائج خاطئة.

وقد تتفاوت مفاهيم الحوكمة بتفاوت وتعدّد الجهات التي تتناولها, لأنه كما أسلفنا لا يوجد مقياس واحد لتطبيقها, كما لا يمكن تفصيلها على مقاس معين لتتناسب مع جهة دون أخرى, لأن من سماتها الأساسية المرونة, فهي تتكيف حسب الظروف الذاتية والموضوعية للمؤسسة التي يجري الخوض فيها.

ولقد ساهمت المنظمات الدولية التي تدعم سياسات التنمية في بلورة هذا المفهوم، وعلى رأسها منظمة الأمم المتحدة، وكذا العديد من المنظمات الدولية والإقليمية الأخرى، فضلاً عن التراكم العلمي والأكاديمي في هذا المجال. ولا يجب في هذا الميدان إهمال الحاجة إلى الحوكمة وخاصة بعد الإخفاقات والانهيارات المالية لكبريات الشركات والمؤسسات على مستوى العالم, وكذلك الأزمات المالية المتكررة ما بين وقت وآخر وتداعيات كل ذلك على المستويين العام والخاص من الكبوات الاقتصادية والتعثر المالي والإداري وآثارها.

إن البلدان التي نجحت في تحقيق الحوكمة يعود الفضل في تحقيق تلك النجاحات إلى التضافر والتعاون ما بين المؤسسية الرسمية وغير الرسمية، وكذلك وجود البيئات والبنى التحتية الثقافية اللازمة لذلك، لأن تجاوز المراحل نحو الأفضل يستدعي دائماً ربط المفهوم بضروريات نجاحه السياقية، ولذا تُعدّ عمليات إصلاح المؤسسات وإدارة المجتمعات والبلدان عملية ليست باليسيرة، فهي تنطوي على فهم التحديات والعقبات التي قد تعترض ذلك, ويتطلب إلى جانب ذلك دراسة وفهم الإمكانات المتاحة سواء البشرية منها أو الاقتصادية, وعليه فإن منظومة الحوكمة تتطلب أن يترافق معها إصلاح الجهات الإدارية والسلطات الحاكمة وتفعيل دور المواطنين بصورة حقيقية لا شكلية, ليكون عاملاً مؤثراً وإضافةً فاعلة كي يتمكن الجميع من تأدية أدوارهم في عملية الإصلاح والارتقاء بالتنمية الشاملة التي تنعكس في النهاية على جميع فئات وأفراد المجتمع.

المراجع والمصادر:

- مجلة العلوم القانونية والسياسية: الأستاذة سليمة بن حسين ـ العدد رقم ١٠

ـ محاضرة في الحوكمة والإدارة الرشيدة: الدكتور أشرف جمال الدين المدير التنفيذي لمعهد حوكمة- دُبي

ـ الحوكمة في الدول النامية وفشل مكافحة الفساد: إيهاب علي النوب ـ شبكة النبأ المعلوماتية

ـ تحسين نظام الحوكمة أساس النمو المنصف في البلدان النامية: هلا أبو حجلة ـ جريدة الدستور يناير ٢٠١٧

ـ مفهوم الحوكمة- التعريف والمبادئ: سعد محمد السياري ـ صحيفة مال الاقتصادية

ـ الحوكمة في القطاع العام: موقع مقال الالكتروني

كوسموبوليتية الحوكمة والنظام المالي فائق الليبرالية

صلاح الدين مسلم

تمهيد عن الكوسموبوليتية الرأسماليّة

ما يميّز الطبيعة هو الاختلاف والتنوّع، وهذا ما منحها جمالية ورونقاً وحياة وديمومة، وكانت المجتمعات البشريّة على أنواعها تعتمد هذا المبدأ الطبيعيّ في كينونتها، لكنّ الرأسماليّة والنظام العالمي الجديد باتا يبحثان عن حلول قوليبيّة للمجتمعات، فخلقوا القوميات، وقولبوا الجغرافيات حسب اللغات السائدة، فسادت أثنيات وطمست أخرى، والآن يبحثون عن حلّ لعولمة الفكر وجعله موحّداً ضمن نمط اختزالي، في نوع واحد للإدارة، ونوع واحد للقيادة، ونوع واحد للقيم، فاندثرت تلك القيم، وباتت ضمن أطر يحدّدها النظام العالميّ الجديد.

تكمن الكوسموبولتية[1] الجديدة ؛ (السياسة الكونيّة الجديدة) للرأسمالية في خلق شبكة معقّدة من الشركات العابرة للقارّات، وفي الروابط العابرة للقوميّات، والمنظمات العابرة للدول (ترسناسيونال) إذْ يرى أولريش بيك بديلاً عن الأفكار السابقة التي طرحت في القرن العشرين فيقول: "يربط المنظور الكوسموبوليتي احترام كرامة من تعتبر ثقافتهم ثقافة أخرى مع قلق كلّ فرد بالحفاظ على بقائه. بعبارات أخرى، إنّ الكوسموبوليتية هي الفكرة المستقبلية الكبرى التي ستحلّ مكان الأفكار التي طالما استخدمت في التاريخ، مثل القوميّة والشيوعيّة والاشتراكية المحدّثة، وقد يجوز أن نجعل هذه الفكرة ما لم نجرِ تجربته ممكناً، أي أنّها قد تتيح للإنسانيّة أن تستمر بالبقاء في القرن الواحد والعشرين دون أن تقع مجدداً في البربرية[2]» مازال أولريش بيك مقتنعاً بأنّ الحلّ يكمن في طرح الرأسمالية أفكاراً جديدة بديلة تكون هي الحلّ، وأنّ الحلّ يكمن في النظام، مع أنّ هذا النظام هو المعضلة بحدّ ذاته، وهذه مشكلة المفكّرين في عدم الابتعاد عن الفلك الذي يرسمه النظام من أفكار، إذْ لا تخدم الكوسموبوليتية برأيي إلّا النظام الرأسماليّ، لكن يمكننا أن نستفيد من هذه الأطروحات في كيفية التعايش معها.

الرأسماليّة والمحاسبة

لقد تغيّر في القرن الواحد والعشرين مفهوم الثقافة، وأضحتِ المحاسبة وإدارة المؤسّسة الربحيّة هي الثقافة الوحيدة، وهذا ما يوضّحه الكاتب آلان دونو في كتابه (نظام التفاهة) بطريقة ساخرة مؤلمة عن واقع الحال: «ضع كتبك المعقّدة جانباً، فكتب المحاسبة صارت الآن أكثر فائدة. لا تكن فخوراً، ولا روحانيّاً، ولا مرتاحاً، لأنّ هذا يمكن أن يظهرك بمظهر المغرور. خفّف من شغفك، لأنّه مخيف. وقبل كلّ شيء، لا تُقدّم لنا (فكرة جيدة) من فضلك، فآلة إتلاف الورق ملأى بها سلفاً. هذه النظرة الثاقبة في عينيك مقلقة: وسّع حدقتَي عينيك، وأرخِ شفتَيك. ينبغي أن تكون للمرء أفكارٌ رخوة، وينبغي أن يُظهر ذلك. عندما تتحدّث عن نفسك، قلّلْ من إحساسك بذاتك إلى شيء لا معنى له: يجب أن نكون قادرين على تصنيفك. لقد تغيّر الزمان.... لقد تبوّأ التافهون موقع السلطة.[3]»

وقد أورد الروائي فلوبير مقطعاً يصف فيه النظام الرأسماليّ بطريقة شعرية:

- **آهٍ أيّتها التفاهة المنتنة**
- **الشعر النفعيّ**
- **أدب البيادق**
- **الثرثرة الجماليّة**
- **القيء الاقتصاديّ: المنتَج المقزّز لأمّة مستهلكة**
- **إنّني أكرهك بجميع قواي الروحيّة!**
- **إنّك مثل الغرغرينا**
- **بل أنت ضمورٌ عضويٌّ!**

١ الكوسموبوليتية: أو السياسة الكونيّة، وهي الأيديولوجية التي تقول: إنّ جميع البشر ينتمون إلى مجتمع واحد، على أساس الأخلاق المشتركة. ويسمى الشخص الذي يلتزم بفكرة الكوسموبوليتية في أي شكل من أشكالها، كوسموبوليتاني أو مواطن عالمي. تقترح الكوسموبوليتية في الأصل، إنشاء بوليس كوزمو أو «حكومة عالمية» للبشرية جمعاء. يشبه المصطلح العولمة والعالمية. وقد يعتمد المجتمع الكوسموبوليتي على الأخلاق الشاملة أو العلاقة الاقتصادية المشتركة أو الهيكل السياسي الذي يشمل جميع الأمم باختلافها.

٢ السلطة والسلطة المضادة في عصر العولمة — أولريش بيك — ترجمة: جورج كتورة وإلهام الشعراني — المكتبة الشرقية — بيروت — الطبعة الأولى ٢٠١٠ — ص٢٦

٣ نظام التفاهة — د. آلان دونو — د. مشاعل عبد العزيز الهاجري — دار سؤال — بيروت — الطبعة الأولى ٢٠٢٠ — ص ٦٩

- إنّك لست بالغرغرينا ـ بل أنت ضمور عضويّ!
- إنّك لست بالاتهاب الساخن للأزمنة المحمومة
- بل أنت الخُرّاج البارد ذو الأطراف الباهتة، الذي يقطر كما النبع الذي يجد مصدره في تجويف تسوّس عميق![٤]»

النظام الماليّ فائق الليبراليّة

يمكننا اختزال هذا النظام العالميّ الجديد بمصطلح (ULTRA LIBERAL FINANCIAL SYSTEM) أي **(النظام الماليّ فائق الليبرالية) وهو المصطلح الأدق برأيي، إذ تعدّ (الليبرالية) أو (النيوليبرالية) الأيديولوجية المركزية للحداثة الرأسمالية، فهي الدين والوثن غير الرسميّ لها، وتعرضها أمام الناس على أنّها العلمية أو الوضعية، والدعاية الإعلامية لها على أنّها الخلاص، وتهدفُ إلى الحرّية الفردية، وترسّخ مبدأ الفردانية وتعتبرها الدواء الناجع لكلّ الحلول في كلّ الأزمنة، فهي ماء الحياة، والحياة حياة الليبرالية فحسب، بل وصلت مرحلة بدأت ترى في نفسها أنّها نهاية التاريخ.**

إنّ الليبرالية تعدّ قمة الانغلاق على التاريخ والثقافة والتراث، بل هي الدوغمائية نفسها، إذ تحول الدولة القومية إلى وثنٍ وإله يُعبَد، فكلّ هذا الكم الهائل من الطغاة المتجبّرين هم من لدن الدولة القومية إحدى أركان الحداثة الرأسمالية.

تعتمد النيوليبرالية على تقسيم المجتمع إلى ثلاث طبقات، الطبقة العليا التي تعيش على هامش المجتمع وهي العالة عليه، وهي التي تكدّس المال، وتحتكر كلّ شيء، وتمثّل ٥٪ من المجتمع، والطبقة الوسطى التي تعتبر جنود الدولة في الدفاع عن ماهيّتها والتسويق

لقد ارتكزت الحوكمة على الرقابة القويّة، والانضباط الحازم، والإرشاد الدائم، والسيطرة، ووضع قوانين تتكفّل استمرار العمل وعدم ظهور الفساد لأنّه يقلّل من الإنتاج، فنظرة الحوكمة 'لى الفساد ليست نظرة أخلاقيّة، بل نظرة عائق أمام تكديس المال وفائض الإنتاج، فهدف الحوكمة الرئيس هو تنظيم العلاقة بين الإدارة التنفيذية لأي مؤسّسة ربحيّة ومجلس الإدارة وبين حملة الأسهم وأصحاب المصالح المرتبطين بالمنظمة

لها على أنّها الحلّ النهائيّ، والطبقة الدنيا التي تشكّل غالبيّة المجتمع والتي تُحدَّر بمعيّة الطبقة الوسطى المُحَدَّرة بالأساس، وما المثقّفون إلّا أداة بيدهم، فهم يناضلون بأقلامهم في سبيل ترسيخ هذا الجوّ الذي يعدّ الملاذ الذي لا ملاذ سواه، أمّا الطبقة الدنيا التي خرجوا من رحمها، فلا يهتمّون بها البتّة؛ من خلال الحريّة الفرديّة التي يسعَون إليها.

إنّ طرح البديل لهذه الليبراليّة السلطويّة الطبقيّة بشكل واضح من مهام المجتمع المتحرّر، فهذه المصطلحات حول السلطة والإدارة والديمقراطيّة والدولة والمجتمع ورأس المال والاقتصاد... بحاجة إلى توضيح وبذل الجهود في المحاورات بين أفراد المجتمع ليتضح أي مفهوم جديد تخلقه الرأسماليّة.

ما يزال المجتمع الغربيّ والشرقيّ عن طريق المستشرقين يعيشون تحت نير المعلوماتيّة الليبراليّة، وينظرون إليها على أنّها الفردوس

٤ المصدر السابق ص٧٤

> **لقد ارتكزت الحوكمة على الرقابة القويّة، والانضباط الحازم، والإرشاد الدائم، والسيطرة، ووضع قوانين تتكفّل استمرار العمل وعدم ظهور الفساد لأنّه يقلّل من الإنتاج، فنظرة الحوكمة 'لى الفساد ليست نظرة أخلاقيّة، بل نظرة عائق أمام تكديس المال وفائض الإنتاج، فهدف الحوكمة الرئيس هو تنظيم العلاقة بين الإدارة التنفيذية لأي مؤسّسة ربحيّة ومجلس الإدارة وبين حملة الأسهم وأصحاب المصالح المرتبطين بالمنظمة**

المفقود، حيث يرون السعادة في ناطحات السحاب التي تجنّد المجتمع في خدمة طبقة قليلة جدّاً، تريد أن تعيش عالة على كدح المجتمع، وتريد أن تسيطر على فائض الإنتاج، على حساب الكادح الذي لولاه لما شيدتْ أسوار هذه المدن الطفيليّة التي تقتات على القرى الإيكولوجيّة.

إنّ لبرلة الذهنيّة الشرقيّة وفق منهجيّة واضحة؛ تكمن في تذئيب أيّة عملية نهضويّة إصلاحية كانت أم ثوريّة وتحويلها إلى سلطة، وتحويل المجتمع من جديد إلى خرفان يساقون إلى حتفهم، فهدف الليبراليّة يكمن في جعل ١٪ من المجتمع إلى ذئاب، وتحويل المجتمع إلى قطيع يساق نحو هاوية الانقياد، فالليبراليّة دين من لا دين له، وعقيدة من لا عقيدة له، ومنهج من لا منهج له.

لم تتوقف أذرع الليبراليّة عن التسلّل إلى الذهنيّة المجتمعيّة، من خلال الإعلام، والثقافة والفنّ والرياضة وكلّ ما لا يخطر ببال الفرد، مهما تعلّم في جامعات هذا النظام العالمي الجديد أو ما يعدّ (النسق العالمي الحديث) فلا بديل إلّا السلطة والدولة في مخيّلتهم. "فالنسق العالمي الحديث القائم، في جزء من هذا الكوكب على الأقلّ منذ القرن السادس عشر الطويل، هو اقتصاد عالميّ رأسماليّ. ويعني ذلك عدّة أمور. فالنظام يكون رأسماليّاً إذا كانت الدينامية الأساسيّة للنشاط الاجتماعيّ قائمة على التراكم اللامتناهي لرأس المال.[٥]» ا شيء يزحزح هذا النظام وروّاده عن مكانه، فروح الربح المضاعف واللانهائيّ جعل هذا النظام مجنوناً، وبات الربح قيمة، بل إلهاً يُعبَد.

لقد كانت سياسة اللا حلّ تجدي نفعاً في هذا النظام الماليّ فائق الليبراليّة، ويبدو أنّها تستفيد من هذه السياسة، فلقد ظلّت هذه السياسة كموجودة منذ نشوء الرأسماليّة أي في القرنين السابقَين، فعندما تكون الحروب يكون الاحتكار، والنظام الرأسماليّ يرى الاحتكار مبرّراً لوجوده، وبالتالي باتت لغة «اهرُبْ يا أرنب، أمسِكْ به يا كلب الصيد» هي اللغة الوحيدة في التعامل مع دول الشرق الأوسط، لذلك اضطرّ قادة النظام الرأسماليّ إلى إعادة إنتاج نظام الفوضى واللا حلّ.

إنّ تطبيق سياسة أسلوب «اهرب يا أرنب، أمسك به يا كلب الصيد» هو أسلوب الهيمنة، وبدأ القرن الواحد والعشرين بتطبيق فجّ لهذا الأسلوب، سواء بين الشيعة والسنّة، أو بين الكرد والأتراك، أو المسلمين والمسيحيين... فسيخرّ الأرنبُ وكلبُ الصيدِ مُنهَكَين في هذه المطاردة السيزيفيّة عديمة الجدوى، سوى أن يستنفذ الشرق الأوسط قواه ولا يعود

٥ نهاية العالم كما نعرفه – إيمانويل فالرشتاين – ترجمة: د. فايز الصيّاغ - هيئة البحرين للثقافة والآثار – الطبعة الأولى – المنامة ٢٠١٧ – ص ١١٦

إلى الساحة قويّاً يقود العالم، وتنطلق منه الحضارات كما كان، ومن جهة أخرى وهي المهمّة في هذا الصراع هو الاستفادة من الطرفَين المتنازعَين. «فمنذ الثورة الفرنسية أصبح لكلّ دولة (مواطنون) وليس (رعايا)، وللمواطنين حقوق، فهم مشاركون على قدم المساواة في اتّخاذ القرارات السياسية في دولهم. إلّا أنّه، منذ إطلاق المفهوم، حاولت الدول دون استثناء، أن تحدّ وبشدّة من تنفيذ المفهوم في الواقع؛ ومن الطرق التي تمّ بها ذلك إطلاق النظام العالمي سلسلة كاملة من المقابلات الثنائيّة وإعطائها أهمّيّة سياسيّة وصلت إلى درجة غير مسبوقة؛ (الطبقة الوسطى البرجوازيّة مقابل طبقة البروليتارية، الرجل مقابل المرأة، الأبيض مقابل الأسود (أو الشخص الملوّن بشكل عام)، الشخص المعيل مقابل ربّة المنزل، العامل المنتج مقابل الشخص غير المنتج، المستقيم جنسيّاً مقابل الشاذ جنسيّاً، المتعلّمون مقابل الرعاع، المواطن الصالح مقابل المجرم، الإنسان الطبيعيّ مقابل غير الطبيعيّ ذهنيّاً، البالغ قانوناً مقابل القاصر، المتحضّر مقابل غير المتحضّر) والقائمة تطول[1].»

السيطرة من خلال الحوكمة

الحوكمة (governance) هو أسلوب ممارسة الإدارة الرشيدة للقطّاع الرأسماليّ في المؤسّسات، وذلك لتكون قانوناً يحلّ محلّ الأخلاق في المؤسسة التجاريّة أو الصناعية، وذلك بعد غياب الأيديولوجيّات الأخلاقيّة، أو بعد فقدان القيم الاجتماعيّة والإنسانيّة والقوميّة والذاتيّة، فقد جهدت النيوليبراليّة لاستئصال كلّ القيم، والتركيز على الفرد، وتعزيز الرأسمال المالي، فباتت تستخدم كلّ السبل لاستمرار العمل، والقدرة على المنافسة، وعدم الانهيار أمام تغييرات العملات العالمية، والحفاظ على

”تكمن الكوسموبولتية الجديدة؛ (السياسة الكونيّة الجديدة) للرأسمالية في خلق شبكة معقّدة من الشركات العابرة للقارّات، وفي الروابط العابرة للقوميّات، والمنظمات العابرة للدول (ترسناسيونال) إذْ يرى أولريش بيك بديلاً عن الأفكار السابقة التي طرحت في القرن العشرين فيقول: ”يربط المنظور الكوسموبوليتي احترام كرامة من تعتبر ثقافتهم ثقافة أخرى مع قلق كلّ فرد بالحفاظ على بقائه“

حقوق أصحاب المصالح: المساهمون، والدائنون، والمستهلكون، والموردون، والقوى العاملة بكافة المناصب العُليا والدنيا، حتّى وصلت إلى ما يشمل كلّ الأفراد والدولة والمجتمع.

لقد ارتكزت الحوكمة على الرقابة القويّة، والانضباط الحازم، والإرشاد الدائم، والسيطرة، ووضع قوانين تتكفّل استمرار العمل وعدم ظهور الفساد لأنّه يقلّل من الإنتاج، فنظرة الحوكمة ’لى الفساد ليست نظرة أخلاقيّة، بل نظرة عائق أمام تكديس المال وفائض الإنتاج، فهدف الحوكمة الرئيس هو تنظيم العلاقة بين الإدارة التنفيذية لأي مؤسّسة ربحيّة ومجلس الإدارة وبين حملة الأسهم وأصحاب المصالح المرتبطين بالمنظمة، ومن هنا ظهر مفهوم الحوكمة ليصل إلى تعويم هذا المصطلح ليشمل مجال الحياة كافّة، بما فيها الإدارات البعيدة عن سلطة الدولة، أو المجتمعات التي خرجت من سلطة الدولة، لتكون بديلاً عن الدولة، وتدخل في مجال العولمة الاقتصاديّة،

٦ انحسار القوّة الأمريكيّة — إيمانويل فالرشتاين — ترجمة: إيزيس قاسم — المركز القومي للترجمة — الطبعة الأولى — القاهرة ٢٠١٤ — الصفحة ١٨١

> **”ما يزال المجتمع الغربيّ والشرقيّ عن طريق المستشرقين يعيشون تحت نير المعلوماتيّة الليبراليّة، وينظرون إليها على أنّها الفردوس المفقود، حيث يرون السعادة في ناطحات السحاب التي تجنّد المجتمع في خدمة طبقة قليلة جدّاً، تريد أن تعيش عالة على كدح المجتمع، وتريد أن تسيطر على فائض الإنتاج، على حساب الكادح الذي لولاه لما شيدتْ أسوار هذه المدن الطفيليّة التي تقتات على القرى الإيكولوجيّة“**

وتدخل ضمن النظام العالميّ الجديد.

تحتاج الحوكمة دائماً إلى وضع آليات لتتمكّن من السيطرة على كلّ المفاصل المالية والإدارية في المؤسسة أو الشركة أو مهما كانت منشأة الخاصة. فالمبدأ الأساسيّ للحوكمة هو الحصول على المعلومات كافّة، والإلمام بكلّ شيء، وألّا يخفى عنها شيء، لتستطيع التغلب على الانحراف والفساد, فلذلك تعتبر الشفافية قانونها الرئيسيّ. فيجب أن يعرف الصادر والوارد. فلا يجب أن يكون هناك فراغ. وإن حصل هذا الفراغ فهو دليل على ابتعاد المؤسسة من التابو المقدّس الجديد ألا وهو الحوكمة. فالمساءلة هي الجوهر في هذا المجال. فيجب أن تعمل المؤسسات على مبدأ المحاسبة الدائمة والمساءلة، من خلال المرونة لئلا تلجأ المجتمعات إلى الثورات. والتوجيه المستمرّ الفعّال لأنّ المجتمع بات فاقداً للقيمة المعنوية، والرقابة دائماً فلا ثقة أبداً بأحد.

إنّ الحوكمة هي بديل عن الدور التقليدي للدولة في التدخّل في الأمور الرأسمالية (الشركات والمصانع والمنظمات...) وقد أصبحت الدولة الغربية هشّة في هذا القرن بعد عولمة الرأسمالية الماليّة. فباتت الحاجّة إلى نظام بديل عن الدولة، بهدف ازدياد مشاركة القطاع الخاص في عملية فائض الإنتاج. ولتستطيع الشركات أن تتخذ قراراتها الدولتية بعيداً عن نظرة الدولة الخارجيّة. فالعلاقات الخارجية للدول قد تتضارب أحياناً مع مصالح الشركات ذات المردود الماليّ. وكذلك صنع القرار الذي قد يتضارب مع مصالح الدولة في نظرتها للداخل. فلذلك تنتهج مبدأ فصل السلطات والتعددية السياسية.

مبادئ الحوكمة هي الشفافية والمسؤولية والمساءلة والعدالة وسيادة القانون والنزاهة والمرونة والانضباط من خلال اتّباع السلوك الأخلاقي المناسب, والمسؤولية الاجتماعية. وهذا يدلّ على أنّ الحداثة الرأسمالية تعود دائماً إلى المجتمع. لأنّها لا تستطيع أن تقوى إلّا على حسابه. وبما أنّها تسلبه القيم ليكون المجتمع فرداً فعّالاً منتجاً ومستهلكاً في الآن عينه. فبالتالي يجب أن تبحث عن آلية جديدة دائما وأبداً لهندسته من جديد. بعد أن يثور المجتمع على كلّ نظام احتكاريّ.

ويؤكّد د. آلان دونو في كتابه ”نظام التفاهة“ على هذا الأمر إذ يقول: ”لقد تمّ استبدال مفاهيم (الإرادة الشعبيّة) و(الناشطون السياسيّون) و(المواطن) و(المريض) بمفاهيم (المقبولية المجتمعيّة) و(اللوبيات) و(الشريك) و(المريض) تباعاً.

وشيئاً فشيئاً، تحوّل الاهتمام بالصالح العام من شأن سياسيّ قيمي إلى مجرّد إدارة عمليّة. فخلا العمل العام من منظومات الأخلاق والمفاهيم والمثل العليا والمواطنة والالتزام. وصار الهمّ العام هو الخصخصة وتحويل المشروعات العامّة إلى القطّاع العام. بهاجس تحقيق الربح

فقط، وكأنّ الدولة محض شركة تجاريّة.

يبدو لي أنّ محاولات العالم للالتفاف على القيمة والاستعاضة عنها بالحوكمة ليست مجدية. ولكن البشريّة لا تتعلّم إلّا بالطرق الصعبة[٧]»

هذا النظام العالميّ الجديد له همّ واحد وهو زرع الفساد، فكلّ من يشتبك مع هذا السوبرمان سيكون فاسداً بالنتيجة، واحتكار المعلومة، وهمّه الوحيد الحصول على المعلومات، ويعرف كلّ شيء عن الفرد والجماعة، فالبحث عن المعلومات يتمّ من خلال هذه الشابكة، ولكنّها لا تكفي، فهذا النظام يريد أن يعرف أوّلاً وأخيراً كيف تنفق أموالك؟ وأين؟ وما هو الصادر وما هو الوارد؟

فلذلك يطالب المجتمعات البعيدة عن النظام أن تكون شفافة، وغير فاسدة، فكيف لفاقد الشيء أن يعطيه؟ عبر اعتبارات الحوكمة التي تؤكّد على الشفافية والوضوح والإفصاح والإعلان والتدفّق الحرّ للمعلومات، والاعتبارات المحاسبيّة.

تلجأ نظم الحوكمة إلى دورات التنمية البشرية، ودورات تكوير الذات وصنع القادة، والبرمجة اللغويّة العصبيّة، وبات سوقاً لترويج أيديولوجيّة العمل وفنّ السيطرة، والإنتاج، وذلك لتحقيق مهمّتين رئيسيين؛ الأوّل هو زيادة الإنتاج، والثاني البديل عن القيمة المفتقدة، وتعتمد هذهخ الدورات على النقل، فهي محاضرات جاهزة عن كيفية السيطرة على الذات، وكيفية ترويضها وإقناعها بالسعادة الوهميّة، والكارثة أنّهم يتعلّمون كيفيّة الضحك على الناس، مثلاً كيفية السيطرة على الآخرين لزيادة الاستهلاك، وكأنّ المجتمع عبارة عن زبون عليك التعامل معه، وليس المجتمع فحسب، وإنّما الذات نفسها، فتصوّر الحياة على أنّها سوق، وأنت إمّا بضاعة أو زبون أو وسيط، وكلّ ذلك يخدم النظام العالمي الجديد المنفلت من عقاله.

دورات في (كيف تكسب الأصدقاء) و(كيف تؤثر بالناس؟) وبطبيعى الحال في نهاية الأمر هو عمل، لكي تكسب أصدقاء (زبائن) وكيف تؤثّر فيهم؟ فالناس عبارة عن زبائن، والقائد هو الوسيط الناجح الذي يستطيع أن يؤثّر في الناس ليستهلكوا هذه السلعة، وكي تصبح قائداً عليك أن تكون علامة تجاريّة، فدورات التطوير الشخصي والمساعدة الذاتية هي بحدّ ذاتها أصبحت تجارة رائجة أيضاً، فأيّة مؤسسة تستطيع أن تخرّج أكبر عدد من المواطنيين المقولبين، الوسطاء الجيّدين الجاهزين للتلقين، والترويج.

هناك هدف آخر لدورات القيادة (كيف تصبح قائداً؟ صناعة القائد – القائد الكبير والصغير – كن قائداً...) هي دورات تجاريّة بحتة، فهي عملية برمجة وتمويه لا أساس لها، هدفها نقل الفرد من فكرة المواطنة إلى القيادة، ليتحوّل إلى إنسان سعيد، فالسعادة التي كانت قيمة أصبحت سلعة، ووسيلة إنتاجيّة، مثلها مثل الموسيقا التي يشغبها الهولنديون للأبقار لتدرّ حليباً أكثر.

إنّ مصطلحات الشجاعة والاحترام والشفافيّة والصدق والنزاهة واتّخاذ القرار والوفاء والروح والطاقة... كلّها وسائل إنتاجيّة لسدّ فراغ القيم التي دمّرتها الرأسماليّة نفسها، لمصالحها، والآن تعيد إنتاجها بطريقة وهمية خداعيّة لتصبح وسائل إنتاجيّة، فقد ظهر الفساد والقصور في العمل على الصعد الإدارية في الشركات الرأسماليّة، فضعفت القيم، بل اندثرت، وما عاد هناك أمل في الحياة، ولا سعادة في هذا الحزن الرأسماليّ الذي يجلب معه الحروب والدمار وقتل الطبيعة ووأد القيم، والعواطف والروح، فلذلك صار هناك ضعف

٧ نظام التفاهة – د. آلان دونو – د. مشاعل عبد العزيز الهاجري – دار سؤال – بيروت – الطبعة الأولى ٢٠٢٠ – الصفحة ٤١.

> **لقد اعتبر المفكّر عبد الله أوجلان أنّ الأمة كمصلح بحدّ ذاته من أكثر حقائق القرون الأخيرة هُلاميةً وضبابيّة ويعتريها البعد عن مضمونها وجوهرها، وقد تشكّلت بتأثير نافذ من الرأسمالية، وأنّ أنموذج الدولة القومية على وجه الخصوص هو قفص حديديّ بالنسبة للمجتمعات، فالصراع في سبيل الدولة القومية يعني المحاربة من أجل الرأسمالية، أي ما تنتجه الرأسمالية ليس في صالح المجتمع كقانون حتميّ**

انضباط في المؤسسات الإنتاجية، وضعف الضمير.

كلمة ختامية

لقد اعتبر أوجلان أنّ الأمة كمصلح بحدّ ذاته من أكثر حقائق القرون الأخيرة هُلاميةً وضبابيّة ويعتريها البعد عن مضمونها وجوهرها، وقد تشكّلت بتأثير نافذ من الرأسمالية، وأنّ أنموذج الدولة القومية على وجه الخصوص هو قفص حديديّ بالنسبة للمجتمعات، فالصراع في سبيل الدولة القومية يعني المحاربة من أجل الرأسمالية، أي ما تنتجه الرأسمالية ليس في صالح المجتمع كقانون حتميّ، إذ يعتبر أنّ المعارف الاجتماعية التي تفرضها الحداثة الرأسمالية ليست علماً، بل ميثولوجيات عصرية، فالدوغمائيات الرأسمالية لا تنتج علوماً بل تنتج احتكاراً، وكلّ ما ينصبّ في صالح فائض الإنتاج.

فيرى أنّ مقولة "اهرب يا أرنب، أمسك به يا كلب الصيد" التي فرضَتها الحداثةُ الرأسمالية على الكرد، قد حوَّلها من حيث المعنى إلى مقولة "اصطدِ الحداثة الرأسمالية". يقول في هذا السياق: "اتَّبَعَت قوى الهيمنةِ أسلوبَ "اهرب يا أرنب، امسِكْه يا كلبَ الصيد" لتكريسِ الصراعِ التركيِّ–الكرديّ، بحيث سيسقطُ الأرنبُ وكلبُ الصيدِ مُنهَكَين في هذه المطاردة، وسينهمكان في نهايةِ المطافِ بخدمةِ أربابِهما دون قيدٍ أو شرط[٨].

لذلك قد يكون من المجدي للمجتمعات أن تعتمد على مبدأ اصطياد الحداثة، فقد تنصبّ مبادئ الحوكمة في خدمة المجتمعات، في بعض جوانبها، وقد تكون نهاية الحداثة الرأسماليّة في الوقوع في فخّ ترويض المجتمع من خلال تنميته، فكما أن النظام العاملي الجديد والسلطة والاحتكار والدولة تتطوّر في الكثير من المجالات، كذلك تطوّر المجتمعات من آلياتها الدفاعيّة.

٨ مانيفستو الحضارة الديمقراطية (المجلد الخامس) - عبد الله أوجلان - الترجمة من التركية: زاخو شيار - مطبعة آزادي – الطبعة الثالثة - تموز ٢٠١٧ – الصفحة ٣٧٦

تحوّلات الدولة

عوّاس علي

المتمعّن في التاريخ يجد أنّ الدولة حسب المفهوم الاجتماعي تتوغل في التاريخ إلى حدّ البدايات البشرية, إذ خضعت إلى تحولات متوالية منذ الأُسَر البدائية الأولى التي شكلت القطيع البشري المنظّم تحت إمرة قائد القطيع, بدءاً من الفراعنة 3200 ق.م مروراً بالحضارة الصينية و سومر في بلاد ما بين النهرين فاليونان القديمة.

ومن خلال قراءة مبسّطة في علم الأنتروبولوجيا "علم الوجود الإنساني" نجد أن أغلب العلماء ينظرون إلى مراحل تطور الإنسان على أنه سلسلة تطوّرات العقل البشري, من الإنسان المتخلّف البدائي الضعيف أمام الطبيعة, إلى الإنسان العبقري في اختراعاته واكتشافاته,

وربّما أصاب العلماء في دراستهم للإنسان من حيث قدرته على التعامل مع الطبيعة لا بل السيطرة عليها, والقدرة على التعامل المتسارع مع الزمن. ولكننا لو نظرنا إلى الجانب الأخلاقي للإنسان البدائي (كما يدعونه) نجد أن هذا التفكير بعيد كل البعد عن الحقيقة, فالإنسان القديم كان أكثر أخلاقية في تعامله مع أقرانه ومع الطبيعة, ولو بحثنا في جانب واحد فقط وهو الجانب الفني سنجد الفنون التي أبدعها الإنسان القديم من حفره للكهوف, إلى المنحوتات التي خلّفها على أثره, التي حتى الإنسان المتطور لم يرتقِ في فنونه إلى ما أبدعه الإنسان القديم من أهرامات مصر إلى حدائق بابل المعلقة. ولو بحثنا في الجانب العلمي نجد أن الإنسان القديم أبدع أيضاً في العلوم, من علم الفلك إلى علم الطب وعلم الصناعات, وسنجد أن العلماء في عصرنا الحالي يقفون عاجزين أمام عجيبة الأهرامات التي بُنيت في عصر الملك خوفو, إذ يقدّر العلماء المدة الزمنية لبناء هذه الأهرامات بسبعة أجيال, وكل جيل يُقدّر عمره بسبعين سنة, وبمساعدة كافة المعدّات الموجودة في عصرنا الحالي.

ولو نظرنا إلى الإنسان القديم ومعتقداته نجد أن معتقداته كذلك كانت أكثر رحمة وألفة من الأديان التي ظهرت في العصور المتقدمة, فهذه الديانات تتسارع في مضمونها القسوة تباعاً, فالدين الإسلامي أشدّ قسوة من الدين المسيحي, والدين المسيحي أشدّ قسوة من الدين اليهودي, والأخير أشدّ قسوة من الديانة الزردشتية. تعال لنستمع إلى ما قاله بوذا, هكذا قال بوذا: "عليكم أن تكونوا مثل الماء والحليب اللذين يمتزجان مع بعضهما... ادرسوا سوياً, مارسوا تعاليمي, لا تضيعوا تفكيركم ووقتكم في التفاهات والصراع, استمتعوا بأزهار النور في موسمها واحصدوا فواكه السلوك القويم ". ونجد في مقدسات بوذا الشمعة وهي رمز التفاني في سبيل البشرية, وزهرة اللوتس رمز الجمال والحياة المؤقتة, والبخور رمز السمعة الطيبة والأعمال النبيلة, ولو عرّجنا على تعاليم زردشت الذي أمر أتباعه باتباعها: "طهارة الفكر والكلمة والعمل والنظافة والابتعاد عن كل دنس, الإحسان بالفعل والقلب, الرفق بالحيوانات النافعة, القيام بالأعمال النافعة, تعليم الناس الذين يجهلون العلم".

إن كل الأديان التي عبرت حقبة ما قبل الميلاد, كلها كانت تحرّم قتل الحيوانات النافعة حتى درجة تقديسها, ونجد أن الإنسان القديم كان أكثر رأفة بالطبيعة من الإنسان الحاضر, ونجد أيضاً أن التنظيم الذي كان يتّبعه الإنسان القديم مع أقرانه, كان أكثر أخلاقية من تنظيم الإنسان الحالي, فمن المعيب والمخزي أن يقوم البدوي بقتل أسيره, بالإضافة إلى حقّ الجوار, والحقيقة أن الخوض في هذا المضمار طويل, ونستطيع أن نقول إن الإنسان القديم كان أرقى إنسانيةً وروحانيةً من إنسان حاضرنا الذي يقدّس المادة ويفتقد إلى أدنى مستوى الأخلاق وذلك من خلال تعامله مع بني جنسه والطبيعة معاً.

ومن خلال البحث في الجانب التنظيمي للمجتمعات القديمة, نجد أن هذه المجتمعات البشرية كانت تعيش وفق نظام محدد يكاد يشبه الدولة الحديثة, وربما العدالة التي كانت تحققها تلك المجتمعات أفضل من عدالة مجتمعاتنا في الوقت الحاضر, ونشأة الدولة كتنظيم اجتماعي حسب تاريخ مصر القديمة حيث يرجعه المؤرخون إلى (٥٠٠٠) عام قبل الميلاد, بحسب المؤرخ المصري «مانيتون» الذي يخبرنا عن تاريخ مصر حيث كانت مقسمة إلى إمارات, فاتحدت هذه الإمارات فيما بينها وشكلت مملكتين ما لبثتا أن انفصلتا بعد حروب دامية, ومن ثم عادتا واتحدتا مجدداً العام ٣٢٠٠ ق.م بداية عهد الأسرات, ونجد أن الملك «مينا» قام بوضع القوانين وشعار الدولة حتى بداية اندلاع الصراع الديني, فبدأ الصراع بين

أتباع الإله «حورس» إله الإمارات الشمالية وأتباع الإله «حتب» إله الإمارات الجنوبية, واستمر ذلك حتى بداية نهاية الخلاف بين الأسرتين الشمالية والجنوبية, إذ تم التوصل لحل الخلاف باختيار وزيرين للملك, الأول من الإمارات الشمالية والثاني من الإمارات الجنوبية, أي تم تشكيل اتحادٍ بين الشمال والجنوب مشابهٍ إلى حدّ ما الاتحاد الفيدرالي في وقتنا الراهن, فالجنوب يمثله وزير والشمال يمثله وزير, وكلا الإمارتين تحت إمرة الملك الذي يمثل السلطة المركزية للإمارتين معاً.

وكذلك الحضارة الصينية, حضارة الخزف والحرير, التي لم يعثر علماء الآثار على ما يدلّ على صراعات خاضتها الإمبراطوريات المتوالية مع أطراف أخرى, وكل ما عثر عليه العلماء من خزف وفخّار يعود إلى (٤٠٠٠) عام ق.م , ولكن الازدهار يعود إلى العام (٨٥٢) ق.م مروراً بالإمبراطور الذي وضع على باب قصره طبلاً خاصاً بشكاوى الناس, يضرب عليه الشاكي في حال أراد أن يبدي بطلبه للإمبراطور, وعلّق لوحاً يكتب الناس عليه ما يريدون إملاءه على الامبراطور. والفيلسوف «كونفوشيوس» ظهر كمصلح اجتماعي في الصين وكان يدعو إلى الزهد والمساواة بين طبقات المجتمع, والطلب من حكام الدولة (الإمبراطور وحاشيته) بالمساواة بين الشعب وإنصاف المظلوم, فكانت هناك دلائل على وجود دولة منظمة.

والحضارة السومرية, في جنوب العراق حسب العلماء, بدأت في بلاد ما بين النهرين من سومر عام (٢٨٠٠) ق.م, ثم الحضارة الأكادية بقيادة «سرجون الأول» وهو من قام بتوحيد بلاد ما بين النهرين, تليها الحضارة البابلية التي تمثل أوج حضارات بلاد ما بين النهرين بقيادة «حمورابي» الملك السادس للبابليين في القرن السادس عشر قبل الميلاد, والذي كان أول ملوك الإمبراطورية البابلية من الملوك الذين أدركوا أهمية فصل الدين عن سياسة

لدى النظر إلى الجانب الأخلاقي للإنسان البدائي قد يظهر جلياً أن الإنسان القديم كان أكثر أخلاقية في تعامله مع أقرانه ومع الطبيعة, ولو أمعنا النظر في الفنون التي أبدعها الإنسان القديم من حفره للكهوف, إلى المنحوتات التي خلّفها على أثره, سنجد أنه حتى الإنسان المتطور لم يرتقِ في فنونه إلى ما أبدعه الإنسان القديم من أهرامات وحدائق بابل المعلقة

الحكم, وحاول إبعاد الكهنة عن السلطة, ووزع سلطته على حكام الأقاليم المتسعة للإمبراطورية, وتنحصر مهمته كحاكم في الحفاظ على الأمن والاستقرار والإشراف على تنفيذ المشاريع, وكان جميع الحكام على اتصال دائم بحمورابي, وكانت الأقاليم تُدعى دويلات وتعدادها ما يقارب الخمس عشرة دويلة.

ويخبرنا الباحث «توركلد جاكسون» من خلال الأنظمة السياسية وأثرها على النشأة الاجتماعية في العراق القديم, أن الأنظمة التي كانت متّبعة في بلاد سومر في منتصف القرن الثالث قبل الميلاد كانت عبارة عن أنظمة اجتماعية, و يدعوها بالاجتماعية كون المجتمع السومري كان يشارك في اتخاذ القرارات من خلال المجلس العام الذي يتألف من مجلس المسنّين ومجلس الشباب, ويطلق عليها «توركلد جاكسون « الديمقراطية البدائية, وكان هذا المجلس يُعتبر هيئة تشريعية يتخذ القرارات ويشرف على تنفيذها, وإلى جانب هذا

المجلس كان هناك مجلس الآلهة الذي يمثل كل المقاطعات, والملك هو الوحيد القادرعلى حضور مجلس الآلهة لتُملي عليه الآلهة القوانين السماوية.

و الأساطير السومرية التي تواردت إلينا عبر الحفريات الأثرية, تخبرنا عن التوصل لاختيار حكام الدويلات عن طريق الانتخابات, ومنها النص التالي: (في مجتمع انيل, اجتمعت كيش في مجلس كيش ليختاروا رجل كيش لهم, ووضعوه للملكية). وتم التوصل أيضاً إلى وضع عقوبات مشددة بحق المختلسين للمال العام والمسرفين (الاغتصاب, سوء استخدام الوظيفة, قطع الطرق, المهندس المسؤول عن بناء بيت ولم يكن أساسه وبناؤه متينَين, فانهار البيت وسبّب قتل من فيه, شاهد الزور, اللصّ الذي يسرق من المعابد والقصر الملكي).

ومن خلال سرد قصة ملك كيش مع كلكامش: (بعث حاكم كيش رسالة لكلكامش حاكم مدينة الوركاء, طلب منه الاستسلام والخضوع لحكمه, غير أن كلكامش لم يردّ إلا بعد أن استشار مجلس الشيوخ). إن ما نقله لنا علماء الآثار يجزم بأن الإمبراطورية البابلية كانت تُدار بشكل أكثر ديمقراطية من العصرالذي نحن فيه الآن, وإليك هذا النص الذي دوّنه «أوركاجينا» الملك السومري (٢٣٥٥-٢٣٤٢) ق.م : (لقد وضعتُ هذه القوانين لكي لا أسمح أن يقع اليتيم فريسة لظلم الأقوياء... وأضع حدّاً لكبار الموظفين في ابتزاز أموال العامة من الشعب). والحضارة الآشورية التي امتدت إمبراطوريتها حتى السواحل السورية غرباً, حيث خاطب ملكها «أسرحدون» رعيته: (لن يبقى فقير في مملكتي ولن يكون للعراة وجود, سأجهز كل العراة والفقراء بالملابس وسأقضي على البؤس والعوز والحاجة, وستعود بابل مدينة المدن). والحديث يطول عن الحضارة اليونانية والحضارة الرومانية وحضارة مايا.

وإن ما يهمنا هو دراسة الجانب التنظيمي لتلك الحضارات, وسنتوقف عند:

- نظام الدولة عند الفراعنة.

- نظام الدولة عند اليونان بعد اندثار الحضارة الموكينية العام (١٠٠٠) قبل الميلاد.

1- نظام الدولة عند الفراعنة:

اتخذ نظام الدولة عند الفراعنة نظام الملكية المطلقة وكان الملك هو عبارة عن ابن الإله, فالإله يأتي إلى فراش الملكة الأم فتنجب الفرعون الأول أو الملك, فيكون بذلك ابن الإله, ثم حوّل الكهنة الفرعون إلى نصف إله من خلال تحقيق مكاسب مبطّنة, ثم ما لبث أن حوّل الكهنة الفرعون الملك من نصف إله إلى إله تام يملك كل شيء, ما فوق الأرض و ما تحتها, فتحوّل بذلك من نصف إله إلى إله كامل وتحول بالتدريج إلى معبود الشعب, ويساعده في إدارة شؤون الدولة مجموعة من المساعدين أغلبهم من الكهنة المقربين من البلاط الفرعوني, وكانوا الدعاة الأساسيين لألوهية الملك, فكلما علا شأن الملك تحققت مصالحهم وارتفعت مراتبهم, ولكن يجب أن لا تغيب عنا حقيقة النظام المتّبع في تلك المجتمعات من حيث الرقابة الشعبية على إدارة الدولة عبر محكمة الآخرة, وتُعتبر رقابة على تصرفات الفرعون, وهي رقابة شعبية تتجسد في الرقابة على تصرفات الملك تجاه الشعب والأخذ بشهادة الشعب, فالفرعون الذي لا يحصل على رضا الشعب يُحرم بعد موته من مراسيم الدفن الملكية و يُدفن خارج المقبرة الملكية, وتتجسد الرقابة عن طريق الشعب الذي يجتمع في صالة واسعة «صالة حوريس» و يتم الاستماع إلى الشعب تحت إشراف القضاة , فإن كان عهد الفرعون عهد رخاء وعدل و حقّق الرضا الشعبي, قررت المحكمة دفنه في مقبرة الملوك و شُيّع تشييع الملوك, وإلا حُرم من ذلك, وسيُجرّد في الآخرة من شرف

الملوكية باعتبار الاعتقاد السائد في الحياة الأبدية بعد الموت, فكان الفرعون يحرص على نيل رضا الشعب, وحبذا لو بقي العالم على ذلك النظام, فالفرعون باعتباره إلهاً, والإله يجب أن يكون عادلاً لذلك نجد الفرعون يحضّ وزراءه على العدل, فكان القضاة يُقسِمون أمام الفرعون بأن لا يطيعوه إلا بما يأمر به العدل والقانون, وليس للفرعون أيّ سلطة على قرارات القضاة, فقد ورد في وصية الملك «خوموس الثالث» إلى «خمارع» بمناسبة تعيينه وزيراً: (لا ينبغي محاباة الأمراء والموظفين والسلاطين, ومن واجبك أن يتم كل شيء طبقاً للقانون, وأن يحصل كلٌّ على حقه, انظر إلى من تعرفه كما تنظر إلى من لا تعرفه).

وكذلك قسّم الفراعنة الدولة إلى دوائر حسب متطلبات الشعب, وكذلك أوجدوا المحاكم الإدارية التي يلجأ إليها الشعب ضدّ قرارات الملك, فقد أوصى الملك أحد القضاة: (لا تطرد موظفاً من عمله دون وجه حق). وكذلك تم التظلم من قبل الشعب على ثلاثة قرارات صدرت من الملك نفسه, فقام الملك بإلغائها, وأيضاً من توصيات الملك لأحد القضاة: (العدل أساس الملك). وكذلك تم تقسيم السلطات إلى ثلاث: شرعية وتنفيذية وقضائية, يرأسها الملك و يسند مهامها إلى وزراء يعملون تحت إشرافه وإمرته.

إننا نجد مما سبق أن شكل الدولة لم يتغير ذلك التغير الكبير الذي يتم الحديث عنه, ومازالت الدولة تحافظ على شكلها الباطني وإن كان هناك تغير من حيث الشكل, وربما التغير نحو الأسوأ وليس نحو الأفضل, ولو أجرينا مقارنة بسيطة بين دويلات الخليج العربي الملكية, فالملك مازال يملك كل ما فوق الأرض وتحت الأرض, وكل ما يقدمه للرعية هو عبارة عن مكرمة, ولا ننسى أن كل ما يقدمه القادة في الشرق هو مكرمة, وكلنا يعرف أن المكرمة تُقدّم من المال الخاص. والمتمعن في تاريخ الدولة

يؤكد الباحث «توركلد جاكسون» على اجتماعية الأنظمة المتبعة في سومر ومشاركة المجتمع السومري في اتخاذ القرارات من خلال المجلس العام الذي يتألف من مجلس المسنّين ومجلس الشباب وهو بمثابة المجلس التشريعي, ويطلق عليها «توركلد جاكسون» الديمقراطية البدائية, إلا جانب وجود مجلس الآلهة الذي يمثل كل المقاطعات, والملك هو الوحيد القادرعلى حضور مجلس الآلهة لتُملي عليه الآلهة القوانين السماوية

يجد أن الدور الرئيس دائماً كان للكهنة الذين يدفعون بالقوانين باسم الإله, وهم من دفع بالملوك إلى الألوهية في الأساس, ونكاد لا نجد فارقاً شاسعاً بين نظام الدولة في سومر وبابل واليونان وكذلك الصين, فكلها تكاد تتشابه في الأنظمة.

2ـ نظام الدولة عند اليونان بعد اندثار الحضارة الموكينية (0001) عام قبل الميلاد:

كانت المدن اليونانية تعيش حالة من الاستقرار قبل القرن الثاني عشر قبل الميلاد في جزيرة كريت وجزر البلبونيز الموكيناي, وكانت مدناً مزدهرة في حضارتها «الحضارة الموكينية», وقد برعتْ في العلوم والزراعة والفنون حتى غزتها الشعوب الفارسية وعثت فيها الخراب وأصبحت مدناً مستعمَرة, وظلت على هذه الحال حتى اندمجت الشعوب الآسيوية في المجتمع اليوناني بعد اندثار الحضارة الموكينية

”إن ما نقله لنا علماء الآثار يجزم بأن الإمبراطورية البابلية كانت تُدار بشكل أكثر ديمقراطية من العصر الذي نحن فيه الآن, ويمكن ملاحظة ذلك من خلال النص الذي دوّنه «أوركاجينا» الملك السومري (٢٢٤٢.٢٣٥٥) ق.م : (لقد وضعتُ هذه القوانين لكي لا أسمح أن يقع اليتيم فريسة لظلم الأقوياء... وأضع حدّاً لكبار الموظفيين في ابتزاز أموال العامة من الشعب).“

في العام (١٠٠٠) قبل الميلاد, واستعادت المدن اليونانية عافيتها وظهرت اليونان على شكل دويلات صغيرة متناثرة ولكنها تتمتع بمقومات الدولة, فلكلّ مدينة مجلسُها الخاص الذي يبحث في انعقاد جلسته مناقشة أمور المدينة ومتطلباتها والدفاع عنها, وكانت تتمتع هذه الدويلات بالديمقراطية وحرية الرأي, فلكلّ مواطن الحق في إبداء رأيه, وكانت السلطة بجميع أشكالها تتركز بيد الملك, وسرعان ما ظهرت طبقة الأرستقراطيين على إثر التطور الزراعي, وحدثت انقلابات عدّة على الملك المتّسم بسمة الإله, و توزعت السلطات على المجالس الشعبية, وهي مجالس الأعيان التي كانت تضم كبار الأرستقراطيين, وسرعان ما ظهر بعد ذلك مفهوم الديمقراطية في القرن الخامس قبل الميلاد, على إثر ظهور طبقة التجار وتبلور الآراء الفلسفية التي دعت إلى تنظيم المجتمع, عبر مشاركته في السلطة التي ظهرت في القرن السادس قبل الميلاد, وربما كان الإنسان مديناً للفلاسفة والفلسفة التي بدأت بالبحث عن الحقوق العامة للشعب, وربّما كانت بداية ظهورها عبارة عن أفكار فردية على يد الفيلسوف اليوناني والفقيه القانوني «صولون» في القرن السادس قبل الميلاد, ثم تتابعت تلك الأفكار عبر القرون ما أدى إلى ظهور الدولة المنظمة في القرن الخامس قبل الميلاد, والدعوة إلى تنظيم الدولة وفق الديمقراطية, فتشكلت المجالس الشعبية التي تضم الشعب الذي راح يشارك في السلطة, عبر المجالس الشعبية التي يتربّع فوق قمتها مجلس «العشرة» الذين يتم انتخابهم من الفرسان والأشدّاء, وتوالت الآراء الفلسفية التي تهتم بالجانب التنظيمي للدولة وظهر مفهوم العزل بين السلطات الثلاث ـ التشريعية والتنفيذية والقضائية ـ كما أُطلِق عليها في القرن السابع عشر عبر تقييد سلطات الملك اللامحدودة, وتم وضع أول وثيقة دستورية عبر التاريخ في العام ١٢١٥(الماجنا كارتا) في بريطانيا, والتي تضمنت الحدّ من صلاحيات الملك المطلقة تجاه الشعب, ولم تتبلور وتتّضح معالم تلك الوثيقة إلا في بداية القرن السابع عشر في العام ١٧٨٩ بموجب الوثيقة التي أصدرتها الثورة الفرنسية التي كان أحد شعاراتها (اشنقوا آخر ملك بأمعاء آخر قسيس), فكان بذلك بداية النضال ضد الكنيسة وتدخلاتها في السلطة, وربما كانت تلك الوثيقة التي أصدرتها الثورة عبارة عن أول إعلان عن الحقوق العامة والخاصة للمواطن الفرد وعامة الشعب, واستُمِدّت أفكار تلك الوثيقة من معاهدة «ويستفاليا» العام (١٦٤٨) للميلاد على إثر ظهور التقسيمات والاختصاصات في العلوم, فكانت بداية انطلاق جميع تلك الأفكار من أحضان الفلسفة.

ومن خلال الاطّلاع على التاريخ الذي مرّت به الدولة, نجد أن بداية الدولة كانت ذات طابع حكم فردي ضامن لحقوق الشعب, وما لبث أن تحولت إلى دولة ذات انفرادية في جميع الحقوق

الشعبوية التي انحصر جُلّها في شخصية الملك, وتم رفع الرقابة التامة عن تصرفات الملك الإله الذي قسّم المجتمع إلى طبقات, عبر استدلالات الكهنة وإرشاداتهم.

والسؤال الذي يطرح نفسه: **- هل التاريخ البشري وعلومه دائماً يتطوران بشكل لولبيّ نحو الأمام كما تدّعي الفلسفة الماركسية, أو أنه موهوب للبشر من الإله الأوحد كما تدّعي الفلسفة المثالية؟.**

من خلال مقارنة بسيطة بين الدولة الحديثة والدولة القديمة, نجد أن الفارق شاسع بينهما, فالدولة الحديثة جُلّ ما تسعى إليه هو وصولها إلى ما كانت عليه الدولة القديمة من أخلاق, قبل ظهور الأديان على أيادي الأنبياء والكهنة الذين قسّموا المجتمع إلى طبقات, وربما كانت العقوبات القانونية القاسية آنذاك هي الرادع بوجه تفشّي الفساد واللصوصية, وحتى العلوم التي كانت موجودة لدى المجتمعات القديمة مازلنا نفتقر إلى طريق الوصول إليها, كحضارة الفراعنة و حضارة مايا, و ربما توصّل العالم الحديث إلى مفردات تلك العلوم, لكنه مازال يقف عاجزاً أمام أسرار تلك العلوم.

لقد كانت بوادر ظهور الدولة في أوربا تشير إلى قيامها على أساس القومية والإثنية اللتين لا تقبلان غيرهما, ومن المؤسف أنها استمرت على هذه الحال متخفية خلف ستارات عديدة؛ من حقوق الإنسان إلى الديمقراطية كما هي عليه دول كثيرة في عصرنا الراهن, وإلى جانبها ظهرت الأفكار الأممية التي دعت عمال العالم إلى نبذ القومية وإلى التكاتف من أجل بناء مجتمع متساوٍ, وربما كان الفكر الأممي قد قصّر بوضع الطبقة العاملة رأس حربة في نبذ القومية والتفرقة, وكان الأجدر به تجاوز الصراع الطبقي والدعوة إلى التكاتف القومي من أجل بناء مجتمع الأمة الواحدة الذي نادى به المفكر الأممي عبد الله أوجلان, الذي تجاوز بأفكاره الصراع الطبقي إلى الصراع الرأسمالي القومي, فالتجربة التي خاضتها البشرية مع الصراع الطبقي لم تأتِ بجديد سوى أنها استبدلت دكتاتورية الطبقة البرجوازية بدكتاتورية طبقة البروليتاريا, وسرعان ما تحولت تلك الدول إلى رأسمالية الدولة.

إن الدعوة التي وجّهها المفكر عبدالله أوجلان, تدعو إلى وقف الصراع القوميّ والإثنيّ والتحوّل إلى بناء مجتمع الأمّة الديمقراطية من خلال الحفاظ على خصوصية كل مكوّن, سواء كان مكوّناً قومياً أو إثنياً أو طبقياً, وتطوير هذه الخصوصيّة بما يخدم الحفاظ على التنوع الكوني الذي يشتمل على التنوّع البشريّ والتنوّع الطبيعيّ.

الدولة الحديثة تعريفها حسب مفهوم علم الاجتماع: هي كيان منبثق عن مجتمع منظم من حيث تفاعل هذا المجتمع مع ذاته, من أجل تحقيق مصالح الأفراد وخدماتهم.

ومن الواضح أن الهدف الأساسي من وجود الدولة حسب مفهوم علم الاجتماع هو الخدمة المجتمعية, فوجود الدولة مرهون بالخدمات التي تقدمها للأفراد المنضوين تحت لوائها, وربما ما يناسب مفهوم علم الاجتماع لمفردات الدولة الحديثة هو مفهوم الإدارة التي تصبّ غايتها في تقديم الخدمات للمجتمع ورعاية مصالحه, وربما ذهب بعض العلماء إلى تعريف الدولة من وجهة مغايرة, كما عرّفها العالم «آبن يمر»: على أنها بناء طبقي تسيطر فيها الطبقة القوية على باقي أفراد المجتمع, وتقوم باستغلال الأفراد لتحقيق مصالحها, ولا تكاد تفرق عن الاستعمار بشيء من حيث استنزاف طاقات الأفراد لمصالحها الشخصية.

ويكاد أن يكون هذا التعريف مقارباً للواقع أو يلامسه, فالدول الحديثة التي تقودها الأحزاب السياسية أو الأفراد من الطبقة الثرية, مثل «مجلس اللوردات في بريطانيا ومجلس الشيوخ في أمريكا» نجد أن هؤلاء قد تولّوا

> يعتبر «آدم سميث» واضع علم الاقتصاد السياسي الذي ربط ما بين سياسة الدولة والاقتصاد, وتلاه في فكرٍ اقتصادي جديد نحا منحىً جديداً الفيلسوف «كارل ماركس», الذي وضع أسس الاقتصاد الاشتراكي الذي قسّم الدول من حيث النظام الاقتصادي إلى نوعين: دول ذات نظام اشتراكي ودول ذات نظام رأسمالي, وجزم بحتمية انهيار الاقتصاد الرأسمالي الذي سيفقد قوته من خلال التآكل الذاتي

زمام السلطة وهم من أثرياء المجتمع, ومن خلال الدولة يسعَون إلى تحقيق مصالحهم الشخصية, وتعترف الدولة الحديثة بذلك وقد تم تعيينهم في تلك المناصب كونهم الأكثر سعياً لتحقيق مصالح الدولة ومراعاة مصالحها, وفي الحقيقة هم يسعون من أجل تحقيق مصالحهم الشخصية, فمجلس الشيوخ هو من يشرف على الاتفاقيات الدولية وموضوع الحرب والسلم في أمريكا, وهو من يقرر الاتفاقيات والمعاهدات الاقتصادية.

وقد عرّف العالم «هولاند» الدولة بأنها مجموعة من الأفراد تستوطن مكاناً ما, وتسيطر فيه طبقة معينة بفعل قوة ما, وبيدها قرارات الأمر والنهي والحكم كما يُطلب منها.

من خلال التمعّن في تعريف علم الاجتماع للدولة, نجد التعاريف الأخرى كلها تعاريف سلبية لأنها تأخذ في الحسبان الطبقة الحاكمة بالدرجة الأولى, التي تسعى دائماً إلى تحقيق مصالحها من خلال تنظيم الدولة أوالسلطة التي تمنحها الدولة لهذه الطبقة, بعيداً عن الشعب الذي هو المكوّن الأساسي للدولة.

تعريف علم الاقتصاد السياسي للدولة: لم يهتم علم الاقتصاد بالدولة و بأركانها بقدر اهتمامه بفن إدارة موارد الدولة وتحقيق الأرباح وتوزيعها, من أجل إيجاد الرفاهية للمجتمع, وقد قسّم علماء الاقتصاد الدول من حيث اقتصادها إلى دول رأسمالية ودول اشتراكية.

وقد ظهرت الرأسمالية في أوربا على إثر اختراع المحرّك البخاري في القرن السابع عشر, وعُرفت بالنظام الاقتصادي الذي يقوم على دعم التملّك الخاص لوسائل الإنتاج لتطوير الإنتاج العام و تناميه في سبيل تحقيق الربح.

أما الاشتراكية فهي نظام اقتصادي تتبعه الدول عن طريق تملكها العام (تملُّك الدولة لوسائل الانتاج).

وظهرت بذور علم الاقتصاد السياسي في أوربا على يد أبي الأفكار الاقتصادية العالم الاسكتلندي «آدم سميث» في القرن السابع عشر, وهو الذي ربط ما بين سياسة الدولة والاقتصاد, وتلاه في فكرٍ اقتصادي جديد نحا منحىً جديداً الفيلسوف «كارل ماركس», الذي وضع أسس الاقتصاد الاشتراكي بعد شرحه المطوّل عن النظام الاقتصادي الرأسمالي, فقسّم الدول من حيث النظام الاقتصادي في كتابه «رأس المال» إلى نوعين: دول ذات نظام اشتراكي ودول ذات نظام رأسمالي, وجزم بحتمية انهيار الاقتصاد الرأسمالي الذي سيفقد قوته من خلال التآكل الذاتي.

وفرّق بين الأهداف الاقتصادية لكل من الرأسمالية والاشتراكية, فالاقتصاد الرأسمالي يهدف إلى جني الأرباح لبناء ثروات

تتمثل في الشركات العملاقة, التي لا يهمها من الإنسان إلا ما يقدمه من عمل لجني الأرباح, ولا يُخفى على أحد أن رأس المال العالمي يُدار من قبل عائلة «رودتشيلد» التي تمتلك الثروة العالمية, وتتحكم في اقتصاد جميع الدول .

في حين أن الاقتصاد الاشتراكي يهدف إلى تملّك الدولة لوسائل الإنتاج في سبيل تقديم الخدمات للمجتمع, ويمنع تشكّل شركات كبيرة تهدف إلى تحقيق أرباح غير خدمية للمجتمع .

و بمختصر القول: - يهدف الاقتصاد الرأسمالي إلى جني الثروات, بينما يهدف الاقتصاد الاشتراكي إلى تقديم الخدمات للمجتمع.

و من المؤسف أن نجد الاقتصاد الاشتراكي ينهار أمام الاقتصاد الرأسمالي, وتتحوّل الدول الاشتراكية إلى دول رأسمالية لا يهمّها سوى تحقيق الأرباح, و يفقد الإنسان أمله الوحيد في المعاملة الإنسانية, ويتحوّل إلى مجرّد آلة يُقدّر عمره بالعمر الإنتاجي, وتُقدّر قيمته من حيث الربح الذي يحققه للرأسمال العالمي.

وأمام الصراع العالمي تجد نفسك واقفاً تتأمل وتبلج شفتيك وتقول يالَلغباءِ هذا المجتمع الدولي, وتتذكر مجموعة الأطفال الأفارقة الذين جمعهم صحفي أوربّي ووضع لهم قطعاً من الحلوى في كيس وطلب منهم أن يتسابقوا, ومن يسبق ستكون قطع الحلوى كلها له, فما كان من الأطفال إلا أن ساروا سويةً حتى وصلوا معاً وتقاسموا قطع الحلوى, وعندما سُئلوا عن تصرفهم هذا أجابوا بأن الكيس يحتوي على قطع تكفينا جميعاً فلمَ التسابق؟.

وفي حقيقة الأمر تتكشف لنا في هذا العالم الشرس المتصارع الحقيقة التي تقول: «إذا كانت الأفكار بويضة فالاقتصاد هو النطفة التي تلقح تلك البويضة», فلا بدّ إذاً من جني أكبر قدر من الثروة لتسود الأفكار التي تطرحها للعالم, أو ربما لتحمي نفسك.

ظهور علم الاجتماع السياسي: ظهر مع ظهور الثورة الصناعية في أوربا وتداخُلِ علم السياسة مع علم الاجتماع, بعد أن كان علم السياسة يدرس آلية النظم السياسية في الدول والحكم والإدارة, بينما علم الاجتماع كان ينصبّ على دراسة الظواهر الاجتماعية داخل المجتمع, وأول من زرع بذور هذا العلم هو العالم «مونتسكيو» حيث جاء في كتابه «روح القانون» ردّاً على ميثاق العقد الاجتماعي الذي دوّنه «جان جاك روسو» ودعا فيه إلى شرعنة التفرّد في السلطة, فنادى «مونتسكيو» بالفصل ما بين السلطات وبالسماح للمجتمع بالمشاركة في الشؤون السياسية للدولة, فظهور علم الاجتماع السياسي أخذ على عاتقه دراسة آلية السياسة وارتباطها مع المجتمع من حيث علاقتها بالأفراد وبالسلطة, أي علاقة الحاكم بالمحكوم وعلاقاتهم مع بعضهم البعض, وربّما كان جُلّ اهتمام علم الاجتماع السياسي ينصبّ حول الحرية الفردية والمساواة وفكرة مشاركة المجتمع في إدارة شؤون الدولة السياسية, على عكس علم السياسة الذي عرّفته جامعة كولومبيا بأنه العلم الذي يقوم بدراسة الحكومات والمؤسسات وعدد من السلوكيات والممارسات التي يقوم بها السياسيون.

أما الفرنسيون فقد عرّفوه بأنه العلم الذي يقوم بدراسة المجتمعات البشرية أو الإنسانية أي: «علم حكم الدول».

والتعريف الأمريكيّ الذي جاء على لسان «دايفيد إيستن»: هو العلم الذي يقوم بدراسة التوزيع السلطوي الإلزامي لجميع القيَم في المجتمعات.

ومن المتعارف عليه أنّ هناك تعريفاتٍ كثيرة لعلم السياسة بين المجتمعات البشرية منها الساخر ومنها الجدّي, وتختلف هذه التعريفات حسب الموروث الشعبي لكل شعب, فبعضهم يعرّفه بفن الخداع والآخر بفن الكذب, أو أن

> **في حدث لمجموعة الأطفال الأفارقة الذين جمعهم صحفي أوربّي ووضع لهم قطعاً من الحلوى في كيس وطلب منهم أن يتسابقوا, ومن يسبق ستكون قطع الحلوى كلها له, فما كان من الأطفال إلا أن ساروا سويةً حتى وصلوا معاً وتقاسموا قطع الحلوى, وعندما سُئلوا عن تصرفهم هذا أجابوا بأن الكيس يحتوي على قطع تكفينا جميعاً فلمَ التسابق**

تسلب الفرد حقه بدون أن يدري, أو أن تجعل الإنسان يحسّ بالشبع دون أن تقدم له طعاماً, ولا نعرف في الحقيقة مدى صحة ارتباط علم السياسة بعلم الكذب, فربما غلب طابع الكذب على علم السياسة من كثرة الوعود التي يقطعها السياسيون على أنفسهم وما يلبثون أن يتنصّلوا من وعودهم, ففي علم السياسة الجَمل يطير والتيس يُحلب, والحمار أرنب, وبعضهم ربط الأمر بالتملّق, فالشخص المتملّق يقال له شخص سياسي.

و ربما تعريف الفيلسوف «ميكافيلي» جاء الأقرب للواقع الشعبي, فهو يرى أن الهدف الأساسي من السياسة هو الحصول على السلطة والحفاظ عليها بأي وسيلة كانت, وربما كانت أقرب الوسائل إلى الذهن لتحقيق ذلك الهدف هما العنف والكذب, على عكس ما عرّفها الفيلسوف «أفلاطون», أن السياسة تلازم الأخلاق بشكل مطلق ولا يمكن عزلها عن الأخلاق.

ربما يكون الواقع مغايراً تماماً للحقيقة, فالسياسي هو الشخص الذي يملك القدرة على امتصاص الأزمات و بناء العلاقات الاجتماعية على صعيد الداخل, والعلاقات الدولية الناجحة على صعيد الخارج, ويتماهى هذا التعريف مع تعريف الدبلوماسية.

ولكن يبقى التعريف الذي يتناسب مع ما يطرحه علم السياسة من أفكار بعيداً عن الواقع العالمي ألاَ وهو: فن إدارة موارد الدولة وتقديم أفضل الخدمات للشعب.

دعونا ننتقل من السياسة إلى الدولة, فقد كان للتاريخ كلمته في هذا المضمار, إذ تطرّق التاريخ إلى تعريف الدولة, فبعض العلماء لم يعتبر التاريخ علماً منفرداً بخاصيته, وربما كان لهم جانب من الصواب في ذلك, وأكثرهم لم يعتبره علماً كون الأهواء والعواطف الشخصية قد تكون هي من تسيطر على كتابة التاريخ, والمدوّن للتاريخ له النصيب الأكبر في توجيهنا نحو الحقائق التي يريدها أو تطمير بعضها كما يحلو له, وكما يقال: «التاريخ ذمّته واسعة» وربما المادية التاريخية من خلال دراستها لتطور المجتمع, لامستْ تطور الدولة عبر مراحل تاريخية, فالتاريخ في النهاية يدرس مراحل تطور الدولة والسلطة عبر الحاكم الذي يُرسَل بتوصية من الآلهة, مروراً بأنصاف الآلهة ثم الآلهة التامة, وصولاً إلى الحاكم المنبثق من الأرض من بين الجماهير التي اختارته لحنكته وجبروته, فالدولة مرّت بمراحل تطورت فيها كما ذكرها ابن خلدون: (مرحلة الظفر والانفراد بالمجد, الفراغ والدّعة, القناعة والمسالمة, فالإسراف والتبذير), وتعبر هذه المراحل بثلاثة أجيال:

- **الجيل الأول:** وهو الجيل الذي يقوم بالبناء.

- **الجيل الثاني:** وهو الجيل المحايد الذي يسير على خُطا الجيل الأول, وفي عهده تبدأ الدولة بالنمو حتى الوصول الى قمة تطورها, وثم

تبدأ مرحلة انزلاق الدولة إلى التفرّد بالسلطة والدكتاتورية وفرض الضرائب, فترهق الشعب وتحفر قبرها بيدها.

ـ أما الجيل الثالث: فهو الجيل الهادم الذي تصل الدولة فيه إلى مرحلة تفشّي الفساد التامّ, وبعض الدول بحسب رأي ابن خلدون بدأت من آخر مرحلة, وتجاوزت المرحلتين الأولى والثانية فاختصرت المراحل على عجالة.

التعريف القانوني للدولة:

عرفها القانون الدولي على أنها مجموعة من الأفراد تعيش في بقعة جغرافية محددة وتديرها إدارة ما.

أركان الدولة: تقوم الدولة على ثلاثة أركان: الشعب والإقليم والإدارة.

وبعض الفقهاء أضاف لهذه الأركان ركنين آخرين:

ـ فأما الركن الرابع: فهو ركن السيادة, فالدولة التي لا تمتلك سيادة كاملة على إقليمها لا تُعتبر دولة, وهذا الركن نجده مغايراً للواقع فهناك بعض الدول ناقصة السيادة ومع ذلك تُعتبر ذات كيان دولي, ولكنها بالمقابل تتمتع بحماية دولية من قبل دولة قوية, وهذه الحماية لا تنقص من سيادتها, كما هو الحال مع الحماية الفرنسية لإمارة موناكو.

ـ والركن الخامس: هو الاعتراف الدولي, إذ يجب أن تحصل الدولة على اعتراف دولي من قبل المجتمع الدولي, وهذا الركن يكاد يكون بعيداً عن الواقع الدولي, كون أكثر الدول حديثة النشأة غالباً ما يأتي الاعتراف بها من قبل المجتمع الدولي بالتدرّج وعلى مراحل متتالية, فعدم الاعتراف الدولي الكامل لا ينقص من سيادتها ووجودها كدولة, ومثال ذلك أغلب الدول التي خرجت من تحت سيطرة الاستعمار في بداية القرن العشرين.

ـ الشعب: هو مجموع الأفراد الذين يعيشون فوق الإقليم الذي تبسط الإدارة سيطرتها عليه (تفرض الإدارة سيادتها عليه).

وفي الحقيقة إن عدد السكان أو تعداد الأفراد في الدولة لا يؤثر على قيامها أو على اكتسابها للشرعية الدولية مطلقاً, فهناك بعض الدول التي يتراوح عدد سكانها بضعة آلاف من الأشخاص وهي دول مستقلة ولها سيادتها, كما هو الحال مع إمارة موناكو الواقعة جنوب فرنسا, فتعداد سكانها ما يقارب (٣٨) ألف نسمة, وكذلك دولة «سان مارينو» الواقعة شمال شرق إيطاليا ويبلغ تعداد سكانها ما يقارب (٣٢) ألف نسمة, ودولة البحرين التي يبلغ تعداد سكانها ما يقارب مليون نسمة, فتعداد السكان لا يغير من الشعب كركن من أركان الدولة, وكذلك لا يتطلب شرط أن يتكلم شعب الدولة الواحدة لغة واحدة أو أن ينحدر من قومية واحدة, كل ما يهم أن يربطهم رابط الجنسية الواحدة للدولة.

ولا بدّ من التفريق بين الشعب حسب المفهوم القانوني للدولة والأمة:

- فالشعب حسب المفهوم القانوني: هو جميع الأفراد الذين يحملون جنسية الدولة, بغضّ النظر عن قوميتهم أو معتقدهم أو لغتهم, وقد لا يوجد رابط بين شعب الدولة الواحدة, وقد تتعدد الشعوب ضمن الدولة الواحدة كما في سوريا, كالشعب العربي والشعب الكردي والشعب الأرمني والشعب الآشوري ..إلخ.

ـ ولكن مفهوم الأمة يُوجِب وجود رابط بين أفراد الأمة كالمعتقد الديني أو اللغة, ففي الأمة لابدّ من وجود رابط بين أفراد الأمة, كالأمة الإسلامية أو الأمة اليهودية, و يكاد القانون الدولي يطلب رابط الجنسية فقط من الشعب في الدولة الواحدة, وكل دولة تفرض قيوداً وشروطاً على منح جنسيتها لمن يرغب في مواطنتها, وهو

القانون الذي يدعى القانون الدولي الخاص بكل دولة, وبموجب الجنسية التي يحملها الفرد يحقّ للدولة أن تفرض القوانين الخاصة بها على الفرد وأن تحدد واجباته تجاه الدولة, وبموجب الجنسية تحدد الدولة حقوق المواطنة لكل فرد من مواطنيها, وأغلب هذه الحقوق والواجبات تَرِد في متن دستور الدولة.

- الإقليم: ويشمل الإقليم البري والمياه الإقليمية والمجال الجوي, وكل تلك الأقسام من الإقليم محددة بموجب اتفاقيات دولية تفصلها عن أقاليم دول الجوار.

أ- **الإقليم البري:** وهو المساحة البرية التي تبسط الإدارة في الدولة سيطرتها عليها سيطرة تامة, وهو ما يُدعى بالسيادة, وإذا كانت هذه السيطرة ناقصة تُدعى الدولة بدولة ناقصة السيادة, ومساحة هذا الإقليم لا تؤثر على قيام الدولة أو على شخصيتها الاعتبارية, سواء اتسع أم ضاق, فبعض الدول مساحاتها لا تتعدى بضعة آلاف من الكيلو مترات المربعة, كما هو الحال مع دولة «سان مارينو» البالغة مساحتها ما يقارب (٦١) كيلومتراً مربعاً, ودولة البحرين البالغة مساحتها (٥٩٨) كيلومتراً مربعاً, ودولة «الفاتيكان» البالغة مساحتها (٥٠٠) متر مربع, وكذلك إمارة موناكو مساحتها لا تزيد عن (١٥٠٠) متر مربع. وقد يكون الإقليم البري غير متصل كأن يكون مُجزّأً كبعض الدول التي تتناثر جزرها في المحيطات والبحار مثل اليابان, والفليبين البالغة عدد جزرها (٧٦٤١) جزيرة, وقد يكون الإقليم البري مفصولاً عن بعضه البعض وتفصله دول كما كان الحال عليه في الجمهورية العربية المتحدة بين سورية ومصر العام (١٩٥٨), ويُعتبر الإقليم البري أرضاً ذات حرمة من قبل القانون الدولي ولا يحق لأيّ دولة الاعتداء على هذا الإقليم, وأيّ اعتداء على هذا الإقليم يُعتبر اعتداء على سيادة الدولة ويتطلب ذلك المساءلة القانونية أمام المجتمع الدولي والمحاكمة, وكل ما هو في باطن هذه الأرض يُعتبر من ضمن التوابع لهذا الإقليم, كالأنفاق التي تمر من باطن هذه الأراضي.

والسؤال: هل يحق للدولة أن تبيع جزءاً من إقليمها لدولة أخرى؟

في الحقيقة سُجِّلت حالات من البيع والشراء ما بين الدول, والأمثلة كثيرة على ذلك:

شراء الولايات المتحدة «لويزيانا» من فرنسا مقابل خمسة عشر مليون دولار, وذلك في العام ١٨٠١م, وتم توقيع عقد البيع بين الرئيس الأمريكي توماس جيفرسون ونابليون بونابرت, وكذلك اشترت الولايات المتحدة ولاية «فلوريدا» من إسبانيا العام ١٨١٩م مقابل خمسة ملايين دولار, وكذلك الصين, وأخيراً كما حصل عندما باعت مصر أيضاً جزر «تيران» و «صنافير» للسعودية, وكذلك عمليات الإيجار, وآخرها تأجير الرئيس السوري ميناء طرطوس لروسيا.

و السؤال الآخر: أين يتم توثيق هذه العقود؟

إن من وجهة نظر القانون الدولي يُعتبر هذا التصرف تصرفاً رضائياً وبموجبه يتم انتقال هذه الأراضي بشكل رضائي من سيادة دولة لدولة أخرى, ولكن هذا التصرف الرضائي بين الدولتين يتولد عنه آثار تنعكس على المجتمع الدولي برمّته في تغيير خارطة العالم المُقرّة حسب اتفاقيات دولية, ولذلك يتطلب توثيق تلك العقود أمام محاكم دولية, وكون الخلاف الذي سينجم عن هذا الاتفاق هو خلاف بين أطراف العقد وهو خلاف دولي, فإن فضّ النزاع يتطلب كذلك تدخلاً دولياً.

والآن ما هو موقف القانون الدولي من سكان الجزء المباع, وهل يُعتبرون جزءاً من الصفقة, وهل تسقط عنهم جنسية الدولة البائعة لزاماً؟ وإذا فرضنا أن الدولة المشترية لا ترغب بسكان الجزء المباع, فهل يحق لها أن تقوم

بتوجيه إنذار للسكان بإخلاء الجزء المُشترى؟ وبالطبع هذا كله يتناقض مع الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني.

وهذا السؤال مازال ينتظر الإجابة, وأكثر تلك الاتفاقيات جرتْ دون علم سكان الأراضي المباعة, وكل ما يتوجب على المواطن في الشرق أن يدعو ربه أن يمنَّ على قادة الدول لرفع الحاجة والعوز عنهم, وإلا تعرضوا للبيع جملة مع أراضيهم.

أ- **المجال الجوي:** في حقيقة الأمر لقد كثرت الاتفاقيات الدولية حول استخدام المجال الجوي بين الدول, وعرّفه القانون الجوي على أنه الأثير الذي يقع فوق المساحات البرية, وبعضهم اعتبره الأثير الذي يقع فوق المساحة البرية والمساحة البحرية, وبعضهم حدد ارتفاع هذا الأثير الذي يعلو فوق الأرض بقياسات مختلفة: فالفرنسيون اقترحوا أن يكون علوّ المجال الجوي (٣٣٠) متراً فقط, مستأنسين بارتفاع برج إيفل الذي يرتفع (٣٠٠) متر ويعلوه عامود هوائي بارتفاع (٣٠) متراً. غير أن المتمعن في هذا الاقتراح يجده ينافي الصواب, فبعض ناطحات السحاب ترتفع أضعافاً مضاعفة قياساً ببرج إيفل, وأكثر الخلافات بين الدول كانت تدور حول الطيران الحربي, فالطيران المدني ليس له أثر على حرمة سيادة الدولة سواء كان عابراً في المجال الجوي أو هابطاً, وربما أعظم اتفاقية حكمت المجال الجوي هي «اتفاقية شيكاغو» في العام ١٩٤٤م, وإلى جانب هذه الاتفاقية, طالب بعض فقهاء القانون الجوي بحرية الملاحة في الجو, كون هذا المجال لا يمكن حيازته من قبل الدول, وقد جاء من نادى بعكس هذا التيار واعتبر هذه النظرية تهدد أمن وسلامة الدول, وبعضهم نادى بتحديد مسافة العلوّ كما هو عند الفرنسيين وأسوة بالمجال البحري المحدد على عمق المياه الإقليمية, وفي الحقيقة نرى أن المجال الجوي أخطر من مجال المياه الإقليمية بكثير, فالمسافة الممتدة في عمق

> **في عام ١٨٠١م قامت الولايات المتحدة بشراء «لويزيانا» من فرنسا مقابل خمسة عشر مليون دولار, وتم توقيع عقد البيع بين الرئيس الأمريكي توماس جيفرسون ونابليون بونابرت, وكذلك اشترت الولايات المتحدة ولاية «فلوريدا» من إسبانيا العام ١٨١٩م، مقابل خمسة ملايين دولار, وحصل أن باعت مصر أيضاً جزر «تيران» و «صنافير» للسعودية, وكذلك عمليات الإيجار, وآخرها تأجير الرئيس السوري ميناء طرطوس لروسيا**

البحر ربما تجنب الدولة الساحلية من خطر القذائف التي قد لا تصل الى إقليمها, ولكن في المجال الجوي مهما كانت المسافة التي تعلو فوق الإقليم مرتفعة, فإنها تهدد سلامة الدولة من خلال القذائف التي تسقط بشكل عامودي فوق إقليمها, لذلك كان من الأسلم اعتبار المجال الجوي هو الأثير الذي يعلو فوق إقليم الدولة مهما علا, وخاصة في وجه الطيران الحربي الذي أضحى قادراً على التخفّي وخرق مجال أي دولة كانت, وهذا بطبيعته يتناسب مع نظرية السيادة المطلقة للدولة على المجال الجوي, والإبقاء على المجال الجوي أمام الطيران المدني محكوماً بموجب اتفاقيات دولية تنظم الملاحة الجوية للطيران المدني.

وهناك اتفاق دولي «اتفاقية باريس» عام ١٩١٩م حول الملاحة الجوية, غير أن بعض الدول لم توقّع على هذا الاتفاق ومنها الولايات المتحدة الامريكية, وفي الحقيقة مازال استخدام المجال الجوي غير واضح المعالم تجاه

القانون الجوي ويسوده الغموض, وكل ما هو معروف أن الطائرة التي تريد أن تعبُر المجال الجوي لأي دولة, لابدّ لقائدها من التعريف عن هوية الطائرة «جنسيتها» وإلا فمن حق الدولة المخترَق مجالها الجوي متابعة الطائرة المخترِقة لمجالها وإجبارها على الهبوط , وإلا تعرضت إلى هجوم وربما إسقاطها, وهناك تساهل أمام الطيران المدني على عكس التشديد في وجه الطيران الحربي, والدول كلها متّفقة على عدم جواز خرق المجال الجوي لأي دولة من قبل الطيران الحربي, بدون اتفاقية مسبقة وعلم مسبق بالخرق الذي سيحصل من قبل الطيران العسكري, هذا وقد شهد العالم حوادث كثيرة في هذا المجال, حتى إن بعض الدول قامت بإسقاط طائرات مدنية لم تعرّف عن نفسها أو تجاوزت المجال الجوي بدون علم مسبق, وبات التخوّف من عمليات التجسس من قبل الطيران العسكري الذي يتشبّه بالطيران المدني, ما فتح المجال والذرائع أمام بعض الدول بالاعتداء على الطيران المدني, وبعضها أدى إلى خلافات دولية بين الدول, ولابدّ من وضع قانون دولي صارم بخصوص الطيران المدني وخاصة بعد حوادث مفتعلة من قبل بعض الدول أودت بحياة آلاف المدنيين, وآخرها كانت الطائرة الأوكرانية التي تم إسقاطها من قبل وسائل الدفاع الإيراني.

وفي الحقيقة مازالت هناك خلافات جمّة حول القانون الجوي تنتظر الحل, ومن المؤسف أن المجتمع الدولي لا يكترث لهذه الخلافات حتى الآن.

أ- **المياه الإقليمية أو الإقليم البحري:**

بدايةً لا يوجد قانون ناظم للملاحة البحرية بالمعنى الحقيقي, والقوانين الموجودة بعضها عبارة عن أعراف دولية, وأكثر المياه الإقليمية هي التي تم تحديدها من قبل الدول المحاذية للبحار, غير أن بعض الدول لم تلتزم بهذه الأعراف كالولايات المتحدة الأمريكية, ونستطيع القول إن المياه الإقليمية مازالت خاضعة لقانون القوى بالرغم من أن المشاكل حول المياه الإقليمية قد ظهرت في القرن الثامن عشر, غير أنها لم تُحَلّ بشكل جذريّ حتى الآن, ففي العام ١٧٠٢م حدد العالم الهولندي»بينكرشوك» المسافة بموجب البعد الذي تصل فيه قذيفة المدفع, وتبعه العالم «غالياني» فحدّدها بمسافة ثلاثة أميال أي ما يعادل (٥,٥) كم, أي استناداً إلى المسافة التي تستطيع الدولة حمايتها بنيران مدافعها, غير أن هذه المسافة تغيرت بعد الاختراع المذهل للأسلحة, حيث تفرّدت كل دولة بتحديد مياهها الإقليمية, ففرنسا مثلاً حددت مياهها الإقليمية بثلاثة أميال للصيد و (١٢) ميلاً للجمارك, وتوالت المؤتمرات الدولية تحت إشراف الأمم المتحدة لحلّ الخلاف غير أنها لم تتوصل إلى حلّ مطلقاً, ويعود سبب الفشل إلى معارضة الدول القوية لتلك الحلول, وعلى ذلك استمرت النزاعات حتى العام ١٩٥٨ بعد صدور قرار المحكمة الدولية على إثر النزاع الحاصل بين بريطانيا والنرويج, حول تحديد مصائد كل دولة في المياه الإقليمية, وعلى إثر صدور ذلك القرار تم عقد اتفاقية جنيف التي نصت على تحديد المياه الإقليمية بعمق (١٢) ميلاً بحرياً أي ما يعادل (٢٢,٢) كم, وتُعتبر المياه المحاذية للدولة وفق هذا العمق جزءاً لا يتجزّأ من إقليمها البري, وتمارس فيها كافة الصلاحيات وتطبق عليها كافة القوانين المحلية للدولة المحاذية, وتم إضافةً لهذه المسافة, مسافة (٢٠٠) ميل بحري (٣٧٠) كم واعتُبرت مياهاً اقتصادية للدولة المحاذية, ولها حق استثمار كافة الثروات والموارد الاقتصادية في هذه المياه ومن حقها أن تحرص على النزاعات ضمن هذه المياه وحمايتها, ولكن لا يحق لها أن تمنع الملاحة البحرية في هذه المياه, وحددت الاتفاقية ما بعد هذه المسافة تحت مسمى أعالي البحار, وهي ملك مشاع ما بين جميع الدول, وأضافت الاتفاقية إلى حق الدول

المحاذية في استغلال الثروات والموارد الطبيعية لهذه المياه, واجباً على الدول المحاذية بتقديم المساعدة للسفن المنكوبة ضمن هذه المياه, ويتوجب عليها حماية السفن العابرة ضمنها من الأخطار, غير أن هذه الاتفاقية لم تحسم أمر الخلافات الحاصلة بين الدول حول مياه أعالي البحار, وخاصة بعد اكتشاف الثروات الباطنية ضمن هذه المياه, كما حصل مؤخراً بين مصر وإسرائيل وقبرص واليونان وتركيا على إثر اكتشاف حقول الغاز في شرق البحر المتوسط, وحصل اجتماع تحت إشراف الأمم المتحدة العام ٢٠١٣ ولكن لم يتمخض عنه سوى توصيات بأن تكون أعالي البحار مصدراً للسلم وليس مصدراً للنزاعات, والحقيقة أن أول أسباب عدم التوصل للحلول حول الخلافات الظاهرة هو الصراع بين الدول العظمى الداعمة للدول أطراف النزاع, فلكل دولة ضعيفة حليف قوي, وثاني الأسباب هو ضعف الأمم المتحدة وعدم قدرتها على فرض قراراتها على الدول الأعضاء و إلزام أطراف النزاع بالالتزام بقراراتها, فنجدها دائماً تستظل تحت مظلة الولايات المتحدة الامريكية أو روسيا, ولا يُنفذ القرار إلا إذا كان قائماً على اتفاق ثنائي بين هاتين الدولتين.

ولا يغيب عن بالنا النزاعات الدولية حول الأنهار العابرة التي تنبع من دولة وتمرّ بأكثر من دولة أخرى كما هو حال نهر الفرات, الذي تتحكم تركيا بمنبعه, وتقوم بقطع مياه الفرات وتحويلها إلى أماكن أخرى ضمن أراضيها على الرغم من الاتفاقيات الدولية التي تحمي الأنهار العابرة, غير أن تركيا لا تلتزم بتلك الاتفاقيات مطلقاً, وتنال دعمها في وجه الأمم المتحدة واتفاقياتها عبر حليفها الأمريكي, الداعم لانتهاكاتها للقانون الذي يحكم مياه الأنهار العابرة, وكذلك بعض الممرات المائية ضمن الدول كقناة «السويس» وقناة «بنما» حيث اعتبرهما القانون الدولي ممرات دولية, ولا يحق للدولة التي تقع ضمنها هذه الممرات معارضة

يجب أن تحوز أي سلطة إدارية وفي أية دولة على رضا الشعب, فإذا افتقدت هذه السلطة إلى رضا الشعب فإنها تتحول إلى سلطة غير شرعية, وبالتالي تفتقر الدولة إلى أحد أركانها في مواجهة المجتمع الدولي. لكن الحقيقة أن شرعية هذه السلطة غالباً ما تُستمدّ من قبل الدول العظمى, فهي التي تقرر شرعية هذه السلطة من عدمها

الملاحة البحرية لسفن دولة أخرى عابرة لهذه القنوات, وربما لو أن حدود هذه الممرات كانت واقعة ضمن أقاليم إحدى الدول القوية لكان الأمر مختلفاً تماماً.

وعلى ذلك: أليس القانون الدولي مثيلاً للقانون القبلي أو العشائري حيث نجد القبيلة الكبيرة دائماً لها حصة الأسد؟ ألا يشبه قانون «القَبَضايات» أيام الدولة العثمانية حيث كان القبضاي في الحي يتقاضى ضريبة من جميع أفراد الحي؟ ... ضريبة القوة التي يمتلكها.

إن المجتمع الدولي بهذه الصورة عبارة عن دولة مصغّرة يتربّع على عرشها أشخاص يتمتعون بالحصانة ضد القانون الدولي.

ـ السلطة «الإدارة»:

بعض الفقهاء اعتبر أن السلطة هي الركن الأساسي في الدولة كون الأرض موجودة قبل الإنسان, وكذلك الإنسان وُجد قبل ظهور

الدولة, وحينما ظهرت السلطة اكتملت أركان الدولة بظهورها, ولذلك نجد أن دراسة تاريخ ظهور السلطة هو ذاته تاريخ نشوء الدولة بشكلها القديم المتمثل في الزعامة.

ومن خلال الدراسة المتروّية لمراحل تطور الدولة نجد أن السلطة في المجتمعات البشرية سبقت ظهور الدولة المنظمة, وكانت عبارة عن الأشخاص الآمرين والناهين في المجتمعات البدائية, وربما الأقرب إلى الواقع الحالي هو النظام القبلي المتبقي لدينا والذي كان سائداً حتى زمن قريب, ومازال سائداً بين القبائل والعشائر المتناثرة على مساحات واسعة في العالم, فالقبيلة لها شخص محدد يمثلها ويتكلم باسمها وهو الذي يقرّ حالة السلم والحرب, والباحث في هذه الأمور يجد أن القبيلة مازالت تحافظ على هذا الميراث البشري, وغالباً شيخ القبيلة هو من يمثل السلطة في القبيلة, وربما نجد اتحاد عدد من القبائل تحت لواء شيخ واحد يمثل عدداً من القبائل أمام القبائل الأخرى على شكل «حلف», وله الرأي في تقرير مصير القبائل المتحدة, وقد يتخذ الشيخ مجموعة من الرجال يستشيرهم في أمور القبيلة, وغالباً ما تبسط القبيلة سلطتها على مساحة محددة بالاتفاق مع القبائل الأخرى, ويتم فيها تحديد المراعي الخاصة بالقبيلة, ولعلّ تطور القبائل في الخليج العربي وتحوّلها إلى دويلات خير مثال على ذلك, ونكاد نجد السلطة موجودة حتى على مستوى الأسرة الواحدة, فالأب أو الأم يمثل أحدهما السلطة فيها, وقد تكون السلطة موزّعة بينهما. وذهب بعض المفكرين إلى اتخاذ بعض الحيوانات مثالاً على وجود السلطة في القطيع, كقطعان الذئاب والقردة, وهذه نظرية الأسرة التي تردّ أصل نشوء الدولة للأسرة.

ولكن الحقيقة نجدها مغايرة للواقع, إذ يُفترض بالقانون الدولي أن لا يعطي أيّ أهمية للقوى وأن لا يفرّق بين الدولة القوية والدولة الضعيفة, ولكن الواقع معطياته مختلفة, فينقسم المجتمع الدولي إلى قسمين, دول قوية ودول ضعيفة.

ومن جهة أخرى نجد التشابه ما بين القبيلة والمجتمع الدولي من حيث السعي المتواصل من أجل الحصول على مركز القرار والسيادة, فكما نجد بعض الأفراد يتزاحمون على سيادة القبيلة نجد الدول تتنافس من أجل الحصول على سيادة المجتمع الدولي, وربما الأحداث الأخيرة التي ظهرت مع فيروس كورونا تسحب البساط من تحت الدول التي تجد في نفسها سيدة العالم وتمنح الدور لغيرها, فشيخ القبيلة الذي يقف عاجزاً أمام معضلة تهدد حياة القبيلة يفقد حرمته أمامها, بينما هي تبدأ بالبحث عن البديل الأقوى والأجدر بفكّ رموز المعضلة.

ولكن السلطة في الدولة وإن كانت تتشابه مع السلطات التي تحدثنا عنها, إلا أنها تختلف باتساع سلطتها على إقليمها في مواجهة المجتمع الدولي بموجب القانون الدولي وفرض هيبتها على الإقليم, فلا بدّ للسلطة في الدولة أن تكون سلطة وحيدة تبسط سيطرتها على مساحة إقليم الدولة كاملاً, وأن تمتلك حرية التصرف فوق هذا الإقليم وأن لا تنازعها سلطة أخرى على تصرفاتها, وإلا كانت سيادتها على إقليمها سيادة ناقصة, وما يميز السلطة كاملة السيادة أنها سلطة عامة يخضع لأوامرها وقراراتها وقوانينها جميع المواطنين في الدولة, بالإضافة إلى ذلك يجب أن تكون السلطة في الدولة سلطة مستقلة في قراراتها أمام المجتمع الدولي, بحيث تتخذ قراراتها بشكل منفرد بدون إملاءات من دول أخرى, حسب قوانينها الداخلية, وكذلك يجب أن تحوز هذه السلطة على القوة العسكرية التي تمكنّها من الدفاع عن شعبها وإقليمها من الاعتداء الخارجي, والتي تمكنّها من فرض قوانينها على الشعب ومحاسبة الخارجين عن القانون, وأن تمتلك الإمكانية التي تخوّلها في

المحاسبة وإصدار القوانين والقرارات الإدارية, وهذا ما يُدعى بالسيادة الداخلية, وهي تختلف عن السيادة الخارجية, التي تكون في مواجهة المجتمع الدولي.

ويجب أن لا يفوتنا الغرض الذي نشأت من أجله السلطة, وهو تحقيق الأمن المجتمعي ورعاية مصالح الشعب على أفضل وجه, ويجب أن تحوز هذه السلطة على رضا الشعب, فإذا افتقدت هذه السلطة إلى رضا الشعب فإنها تتحول إلى سلطة غير شرعية, وبالتالي تفتقر الدولة إلى أحد أركانها في مواجهة المجتمع الدولي. لكن الحقيقة أن شرعية هذه السلطة غالباً ما تُستمدّ من قبل الدول العظمى, فهي التي تقرر شرعية هذه السلطة من عدمها, والأمثلة تكاد لا تُحصى, فهناك بعض السلطات التي لا تحوز على رضا أغلبية الشعب ومع ذلك نجدها ذات سيادة شرعية على مستوى المجتمع الدولي, بموجب حماية إحدى الدول العظمى, وبعضها الآخر نجده غير شرعي حسب وجهة نظر الدول العظمى, على الرغم من أن السلطة قد تكون شرعية برضا الشعب بسلطتها, فتتدخل الدول العظمى باسم المجتمع الدولي وتغيّر هذه السلطة باسم عدم مراعاتها لحقوق الإنسان أو دعمها للإرهاب, والحقيقة هي أن الدول العظمى ترعى مصالحها من وراء كل ذلك, فالنظام الإيراني يكاد أن يكون نظاماً مستبداً وطاغياً بحق الشعب ومع ذلك نجد أن الولايات المتحدة وروسيا لا تعارضان وجود النظام الإيراني ولكنهما تطالبانه بالإصلاحات, وفي دول أخرى نجدها تدخلت وغيّرت النظام فيها تحت مسمى دعمها للإرهاب أو عدم مراعاتها لحقوق الإنسان, مثلما قامت فرنسا بالإطاحة بحكم «سنكارا في بوركينا فاسو» عام ١٩٨٧ بعد اغتيال رئيسها الشيوعي سنكارا, بسبب رفضه الاستعمار الفرنسي.

أقسام السلطة: تقسم السلطة حسب القانون الدولي إلى ثلاث سلطات: **التشريعية والتنفيذية والقضائية.**

> **إن الدعوة التي وجّهها المفكر عبدالله أوجلان لوقف الصراع القوميّ والإثنيّ والتحوّل إلى بناء مجتمع الأمّة الديمقراطية من خلال الحفاظ على خصوصية كل مكوّن, سواء كان مكوّناً قومياً أو إثنياً أو طبقياً, وتطوير هذه الخصوصيّة بما يخدم الحفاظ على التنوع الكوني الذي يشتمل على التنوّع البشريّ والتنوّع الطبيعيّ**

وأول من طالب بتوزيع السلطة المفكر اليوناني «صولون» في القرن السادس قبل الميلاد, والمشاركة في مواجهة حكم الأرستقراطيين, و تلاه في ذلك الفيلسوف «أفلاطون» في نظريته في بناء الدولة, وطالب بفصل السلطات وتوزيعها على إدارات متخصصة, لكنّ نظريته في بناء المدينة الفاضلة ظلت عبارة عن حلم حتى جاء تلميذه «أرسطو» الذي طالب بتوزيع السلطة على ثلاثة مجالس هي: المجلس العام والمجلس التنفيذي والمجلس الأمني الذي يشرف على حسن تطبيق الأحكام ويلاحق المخلّين بالأمن المجتمعي, ونادى بوضع دستور للبلاد بموجبه يتم اختيار الحكام, وكانت آراءه ضد نظرية الفيلسوف «أفلاطون» الذي استند في الحكم على نظرية «الفضيلة هي المعرفة», وبموجبها دعا الحكماء والعلماء والفلاسفة إلى تولّي السلطة, وحسب ما عبّر عنه «أفلاطون» إن الإنسان لا يرتكب الشرّ إلا لكونه جاهلاً ولا

> **إن نظام الدولة عند الفراعنة ملكية مطلقة، فالإله يأتي إلى فراش الملكة الأم فتنجب الفرعون الأول أو الملك, فيكون بذلك ابن الإله, ثم حوّل الكهنة الفرعون إلى نصف إله, ثم ما لبث أن حوّلوا الملك من نصف إله إلى إله تام يملك كل شيء, فتحوّل بذلك من نصف إله إلى إله كامل وتحول بالتدريج إلى معبود الشعب**

يميز بينه وبين الخير, ونتيجة جهله يُساق إلى الرذيلة, لذلك طالب بتولّي العلماء والفلاسفة السلطة.

داومت معظم دول العالم على الصراع على السلطة, ما بين الأسَر الأرستقراطية وبقية الشعب وفق نظرية السلطة الإلهية, والمتتبع لتنقلات السلطة في عصرنا الراهن يجد أن بقايا تلك النظرية مازالت عائمة بين الدول, وإلا ما الدافع وراء الإبقاء على الملوك والأباطرة في سُدّة الحكم حتى يومنا هذا ـ وإن كانت سلطات رمزية ـ فللملك و فروع وأصول عائلته مخصصاتهم من الميزانية العامة للدولة, وتُعتبر ضريبة شرفٍ للملك على الشعب, ويُعتبر في بعض الأحيان مالكاً لكل ثروات الدولة, وما يقدّمه للشعب ليس إلا عبارة عن منحة أو عطاء مما يملكه, وكل الظنّ أن الملك يختلف في شخصيته البشرية عن بقية الشعب الذي يحصل على قوته بعرق جبينه.

بعد الصراع القومي بين الشعوب وازدياد الظلم والاضطهاد وجباية الضرائب بإمرة الملك أو الإمبراطور, ظهرت بعض الشخصيات المناهضة للتفرّد بالسلطة, وأول من طالب في عهد الدولة الحديثة بالفصل ما بين هذه السلطات الثلاث الفقيه «مونتسكيو» في كتابه «روح القانون» بعد أن كانت السلطات الثلاث تتركز في يد الحاكم أو الملك.

وظهر في بداية القرن الواحد والعشرين اتجاه فقهي جديد يطالب بالتكامل بين السلطات الثلاث في الدولة بدل الفصل التام بينها, إذ أن الفصل التام بين السلطات الثلاث ينافي الواقع, فلا بدّ لهذه السلطات أن تتعاون فيما بينها من أجل إنجاز المشاريع والقرارات بين إدارات الدولة.

ولا بدّ لنا من أن نفرّق ههنا بين الحكومة والسلطة, فالمعنى الضيّق للحكومة يشمل معنى السلطة التنفيذية, ولكن المعنى الواسع يشمل السلطة التنفيذية والحاكم؛ أي الرئيس.

فعندما نقول الحكومة الأمريكية نعني الرئيس الأمريكي بالإضافة للوزراء, وعندما نقول السلطة التنفيذية, نعني الوزراء فقط.

ـ السلطة التشريعية: وهي السلطة المختصة بوضع التشريعات القانونية وصياغتها وإقرارها.

ـ السلطة التنفيذية: وهي السلطة المسؤولة عن تنفيذ القوانين والقرارات الصادرة عن الإدارات في الدولة.

ـ السلطة القضائية: هي السلطة المسؤولة عن تطبيق القوانين على الجرائم والمخالفات المرتكبة.

وتختلف طرق تنفيذ المهام الموكلة لهذه

”كل الأديان التي عبرت حقبة ما قبل الميلاد, كانت تحرّم قتل الحيوانات النافعة حتى درجة تقديسها, ونجد أن الإنسان القديم كان أكثر رأفة بالطبيعة من الإنسان الحاضر, ونجد أيضاً أن التنظيم الذي كان يتّبعه الإنسان القديم مع أقرانه, كان أكثر أخلاقية من تنظيم الإنسان الحالي الذي يقدّس المادة, فمن المعيب والمخزي أن يقوم البدوي بقتل أسيره“

السلطات حسب نوع النظام المتّبع في الدولة, ففي النظام الرئاسي طرق تنفيذ مهامها تختلف عما هو عليه في النظام البرلماني.

وصفوة القول: تُعتبر السلطة الركن الأساسي للدولة, وهذه السلطة غالباً ما يتم الاستيلاء عليها وإن كان ذلك عن طريق الانتخابات, ولكن تبقى الحقيقة متخفية خلف تلك الانتخابات, وخاصة في ظل الدول التي تقودها الأحزاب السياسية التي تدعو إلى الأمة الحزبية, بدل الأمة الديمقراطية التي يتمحور ولاؤها للوطن الذي يتمثل بالشعب, بدل الولاء للحزب أوالقومية أوالطائفية أوالسلطة.

المراجع

1. سحر الأسطورة .د. طالب عمران .منشورات وزارة الثقافة السورية 1991

2. حضارة الفرات الأوسط «البليخ“.محمد العزو.2009 .دار الينابيع

3. ما الديمقراطية .آلان تورن .ترجمة عبود كاسوحة .منشورات وزارة الثقافة السورية, دراسات فلسفية,75

4. من الوعي الأسطوري .د. عبد الباسط سيدا .دار الحصاد .دمشق 1995

5. موسوعة تاريخ الأديان .فراس السواح .سوريا. دار علاء الدين .2007

6. الديمقراطيات .أوليفيا دوهاميل .ترجمة علي باشا .وزارة الثقافة السورية 1988.

7. الوجيز في الأنظمة السياسية والدستورية .د. فؤاد النادى .1999

8. القانون الدولي العام .د. محمد مجذوب .بيروت . منشورات الحلبي الحقوقية 2004

9. النظم السياسية .د. عبد الغني بسيوني عبد الله .الدار الجامعية .المكتبة القانونية 1984

10. مبادئ القانون الدستوري والنظم السياسية .د. سام سليمان دلة . مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية 2002

11. تاريخ القانون المصري .د. محمود سلام زناتي .1980

12. نظام الحكم في مصر الفرعونية .د. محمد صادق إسماعيل . 2010.

13. ول ديورانت .قصة الحضارة .روسو والثورة .المجلد .42 .ترجمة فؤاد أندراوس .مصر . مكتبة الأسرة 2001

14. جمهورية أفلاطون .نقلها إلى العربية, حنا خباز .سوريا .دار اسامة . 1999

15. تعاليم بوذا .بوكيو ديندو كيوكا .ترجمة رعد عبد الجليل جواد .سوريا, دار الحوار . 2003

العقليّة المؤسساتيّة ما بين الكفاءة والولاء الأيديولوجيّ

الشمال السوريّ أنموذجاً

بير رستم (أحمد مصطفى)

سنحاول من خلال هذا البحث من خلال تناولنا هذا الموضوع الشائك، أن نقدم قراءة لواقع مجتمعاتنا ومنظوماتها ومؤسساتها ودورها في تنمية وتطوّر مختلف مسارات الحياة العامّة بجوانبها الاجتماعية الثقافية وكذلك العمل السياسي وهيمنة الأيديولوجيا والولاءات الحزبية ودورها في تلك المؤسسات، بدل الفكر العقلاني المدني الذي يجعل من تلك المؤسسات الركن الأساسي لأيّ تطوّر اجتماعي اقتصادي... لكن وقبل الخوض في هذه القضايا الإشكالية دعونا نتعرف أولاً على بعض المفاهيم الأساسية مثل؛ مفاهيم المؤسسة والفكر المؤسساتي ومراحل تطورها إلى أن باتت علماً مستقلاً وركناً أساسياً في تنمية أي مجتمع أو دولة ما وبمختلف جوانب وفعّاليات تشكيلاتها المؤسساتية.

أولاً- تعريف الفكر المؤسساتي وتطوره

ربما لزاماً علينا أن نعرّف المؤسسة، وذلك قبل الخوض في الجانب الفكري والفلسفي للمعاني والدلالات التي رافقت المصطلح بدءً من التشكيلة الاجتماعية الأولى للمؤسسة والتي تعود إلى فترات سحيقة في التاريخ مع تأسيس ما يمكن تسميته بالمؤسسة الاجتماعية الأولى -ونقصد تشكيل مؤسسة الزواج والعائلة- حيث يمكن اعتبارها الخلية الجنينية الأولى للعمل المؤسساتي والذي سوف يتطور لاحقاً ليشمل كافة جوانب حيواتنا الاجتماعية والاقتصادية ولاحقاً السياسية بحيث تصبح الدولة بمختلف نظمها السياسية أعلى مؤسسة للمجتمعات والأمم، وبالتالي فإنّ تعريف المؤسسة سوف يضعنا على الطريق الصحيح للدخول في صلب الموضوع الذي نود تناوله في هذا البحث .. وهكذا وبخصوص المصطلح -أي مصطلح المؤسسة- يقول الكاتب أحمد عزت محمد في مقالة له بعنوان: «تعريف المؤسسة»، ما يلي: (المؤسسة (بالإنجليزيّة: Institution) مُنظّمة تمّ تأسيسها من أجل تحقيق نوع ما من الأعمال، مثل تقديم الخدمات وفقاً لمعايير تنظيميّة خاصّة في مجال عملها.[١] وتُعرَف المؤسسة أيضاً بأنّها تسعى إلى تحقيق هدف ما، سواءً أكان تعليميّاً أو وظيفيّاً أو اجتماعيّاً. [٢] من التعريفات الأخرى للمؤسسة هي إنشاء وتأسيس مكانٍ خاصّ أو عام من أجل تطبيق برنامج مُعيّن أو فكرة ما، ومن الأمثلة على ذلك مُؤسّسات رعاية ذوي الاحتياجات الخاصّة)(١).

وهكذا ومن خلال التعريف السابق نستنتج: بأن دائماً هناك ما نسعى إلى تحقيقه من خلال العمل المؤسساتي حيث وعندما تم تأسيس المؤسسة الأولى -أو الخلية الجنينية المؤسساتية- وذلك مع تشكيل مؤسسة الزواج، كان الهدف منها هو تجميع عدد من الأفراد في الخلية الاجتماعية بهدف الاستثمار فيهم من خلال الحصول على عملهم وتحقيق بعض الفائدة أو الحصول على «القيمة الفائضة»، كما يقولها ماركس. وهكذا فقد كان هناك هدفاً اقتصادياً، ناهيكم عن الجانب الاجتماعي والذي شكّلَ نوعاً من أنواع التنظيم والتراتبية الاجتماعية، بحيث بات مع تطور العائلة وتشكيلاتها ونموها تتشكل الطبقات وتزداد الفروقات بين تلك الخلايا الاجتماعية والتي سوف تفرز مستقبلاً النواة الأولى لمجتمع طبقي استغلالي والذي سوف يقسم المجتمع بين طبقتين؛ طبقة الأسياد والنبلاء والبعض الآخر سيصبحون عبيداً وأرقاء، ولتكون من نتائجها أن تشهد المجتمعات البشرية صراعات طبقيّة ما زالت مستمرة إلى يومنا هذا، حيث تلك المسيرة الطويلة والكثير من الحروب والمآسي والدمار، وكذلك لتشهد تلك المجتمعات الكثير من الحضارات والممالك والدول التي سادت، ومن ثَمّ اندثرت بحكم امتلاك أسباب القوة من خلال الإدارة الرشيدة؛ أي بمعنى امتلاك المؤسسات القادرة على فرز بذور التقدم الحضاري المعرفي، إذاً كانت تلك المجتمعات تشهد تطوراً في جوانبها المختلفة لتبقى على رأس الهرم الحضاري، ولا تسقط عنها، وإلا ستكون هناك حضارات جديدة تولد لتحل ما كان قديماً وربما يمكننا القول هنا: إنّ تطور الدور والفكر المؤسساتي وما كانت تنتجها من إبداع في واقعها، كان لها الأثر الأول في انهيار القديم وبناء الجديد دائماً، وكمثال عن ذلك نورد فكرة إبداع العجلة والعربات ودورها في التفوق العسكري الكاشي على البابليين حيث يقول الكاتب دوست ميرخان في مقالة له بعنوان: **«الكاشيون... صانعو العربات ومربّو الأحصنة»** ما يلي: **(صنعوا العربات التي تجرها الأحصنة منذ الألف الثاني قبل الميلاد، واستخدموها في حملاتهم العسكرية إلى جانب فرق الفرسان (الخيالة) العسكرية، وحسب المصادر التاريخية برز قوتهم في ذلك. ففي عهد الملك الكاشي "سام سويلوم" شكل الكاشيون قوة عسكرية**

ضخمة تكونت بنيتها الأساسية من وحدات قتالية وعربات عسكرية جرّتها الخيول، حيث لم تكن هنالك عربات عسكرية عند الممالك الأخرى في ميزوبوتاميا، وحتى في مصر الفرعونية)(٢).

وبالتالي وتأسيساً وتطويراً للمؤسسة كان لا بدّ أن تنبثق مجموعة من الرؤى والأفكار والنظريات التي تنظّم عمل هذه المؤسسات وتساعد أفرادها على تنسيق العمل والأهداف ورسم سياساتها وبرامجها وفق خطط خمسية وصولاً لرسم بعض الخطط الخمسينية من قبل بعض المؤسسات ذات الدراسات الاستراتيجية، وبالتالي تحولت الأفكار والمفاهيم مع تطور المنظومات في العمل المؤسساتي إلى ما أطلق عليه فيما يعرف بالفكر المؤسساتي، والذي بات علماً بحد ذاته يدرس من أجل تطوير وتنمية تلك المؤسسات وذلك لتحقيق أفضل مردود قيمي ممكن، إن كان مردوداً ثقافياً فكرياً أو مادياً اقتصادياً أو سياسياً تهم مصالح الدولة وأمنها الوطني ويقول الدكتور عبدالرحمن تيشوري، بهذا الخصوص، في مقالة له بعنوان: «الفكر المؤسساتي المطلوب تعزيز دوره في سوريا» ما يلي: (إن الفكر المؤسساتي يشير إلى مفهوم ثقافة المؤسسة من خلال المفاهيم والقيم والاتجاهات والحقوق والواجبات التي يتعامل بها العاملون في مؤسسة محددة بما يشكل منظومة معيارية يسترشد بها العاملون فتتحدد قواعد وأنماط سلوكهم الوظيفي وترسم وسائل تعاملهم في البيئة الداخلية للمؤسسة ومع المتعاملين معها من المواطنين وبهذا المعنى فإن لكل مؤسسة ثقافتها الخاصة بها (ثقافة المنظمة) والتي تحددها نوعية المؤسسة وفي مجال عملها **(اقتصادي - اداري- سياسي- اجتماعي- تعليمي- ثقافي - ....)**. وهذه المنظومة حيوية ومستمرة وقابلة للنقل من مجتمع إلى آخر كما قابلة للنقل للأفراد القادمين الجدد للمؤسسة وتعتبر معايير للتقويم والعمل.

حول مصطلح المؤسسة أو العمل المؤسساتي؛ يقول الكاتب أحمد عزت محمد في «تعريف المؤسسة»، ما يلي: (المؤسسة (بالإنجليزيّة: Institution) مُنظّمة تمّ تأسيسها من أجل تحقيق نوع ما من الأعمال، مثل تقديم الخدمات وفقاً لمعايير تنظيميّة خاصّة في مجال عملها، وتُعرَف المؤسسة أيضاً بأنّها تسعى إلى تحقيق هدف ما، سواءً أكان تعليميّاً أو وظيفيّاً أو اجتماعيّاً

ولذلك فإن المؤسساتية بالمعنى الثقافي وبمعنى محدود عملية تربوية لكونها تلقن الأفراد أفعالاً نمطية مخططة ومتوافقاً عليها وتعتبر كأحد أهم الروافع للتنمية والتحديث والتقدم ناجماً عن ملاحظة الانحراف والفساد الإداري الذي ينجم عن عدم الالتزام والتقيد بالمعايير العقلانية والأهداف التنموية التي ترسمها المؤسسة لنفسها أو التي ترسمها الحكومة لنفسها)(٣)

وبالتأكيد فإن تلك الأفكار والقيم المعيارية والتي باتت تعرف بالفكر المؤسساتي لم تلد دفعة واحدة حيث بدأت بمجموعة من الملاحظات الأولية بهدف تطوير وتحقيق ما هو أفضل من حيث الواردات وظروف العمل وتقسيمه بحسب الإمكانيات والتخصص -فيما بعد- وما زال كل يوم تولد المزيد من الرؤى والنظريات المعرفية الجديدة في كل حقل من حقول العمل المؤسساتي. وهكذا فقد باتت حياتنا عبارة عن شبكات مؤسساتية حيث لا

يخلو عمل ومنحى من مناحي الحياة في عالمنا المعاصر ولا يصنف ضمن إحدى التقسيمات الشبكية للمؤسسات بحيث بات الأمر: بأنّه لا يمكن لأحدنا أن يتحرّك في أيّ مسار وإيجاد الحلول المناسبة لأي قضية دون أن يكون وفق عمل وفكر مؤسساتي ويقول د. عادل حميد يعقوب في مقالة له تحت عنوان: «الفكر المؤسّسي والعالم العربي» بأن: (لا يمكن الحديث عن حل مشكلة كبيرة في دولة ما أو نجاحات تحققت في معالجة قضية مهمة، كانت اقتصادية أو اجتماعية، سياسية كانت أو بيئية، حديثاً أو في أي فترة من فترات التاريخ، بعيداً عن المؤسسية، فالمؤسسية بطبيعتها تبتعد عن الرأي الفردي الوحيد وتعمل في إطار الرأي الجمعي، لا تتأثر بالأهواء، تطبق النظام والقانون، ودائماً ما تحاول الوصول إلى تحقيق الأهداف المخطط لها فتصل في النهاية إلى بر النجاح)(٤) ويضيف **(فالحضارة الغربية عبقريتها في المؤسسات والتي استطاعت أن تحافظ على هذه الحضارة، كما أنها قدّمت وما زالت تقدّم مردوداً اقتصادياً، ونمواً كبيراً على المستوى المحلي والعالمي، يصعب على كثير من دول العالم مجاراته وإذا كان العالم قد تحول من اقتصاد الحقول، إلى اقتصاد العقول، فإن العالم العربي لم يستطع حتى الآن معالجة القضايا الاقتصادية والاجتماعية الكبيرة، مثل قضية المؤسسية (الفكر- والتطبيق) والتي أثرت بدورها سلباً على قضايا الإنتاج والعدالة الاجتماعية والبطالة والفقر والتعليم والصحة والفساد وغيرها وأصبحت هذه القضايا تمثل شوكة في حلق الأمة العربية)**(٥).

ثانياً- البناء المؤسسي ومراحله:

إننا وبعد أن وقفنا على كل من تعريف المؤسسة وعلومها ومعارفها أو ما يعرف بالفكر المؤسساتي عموماً، سنحاول ومن خلال هذه الفقرة الوقوف على الجزء العملي من قيام أي مؤسسة والبدء به كمشروع تنموي بشري حيث وفي أي مجال واختصاص يكن لا بد من أن يبدأ بأساسيات ركائزية للمشروع والتي باتت متعارفة في العمل المؤسساتي بحيث يمكن إجمالها بما يلي:

١) وضوح الفكرة التي قامت من أجلها المؤسسة.

٢) مشروعية المؤسسة, والحصول على الترخيص القانوني لبدء العمل وفق شروطه.

٣) وجود قيادة مؤهلة ومحترمة وقادرة ومتحمسة ومتفرغة لهذا العمل.

٤) توفر رأس المال الكافي.

٥) إيجاد سمعة جيدة للمؤسسة.

٦) قدرة المؤسسة على اتخاذ قراراتها دون تدخل خارجي, وتحقيق أهدافها, والتغلب على الصعوبات, وإجبار الآخرين على مسايرتها.

٧) جذب عدد كاف من العاملين الأكفاء المنجزين والمتحمسين والمقتنعين.

٨) وجود لوائح وأنظمة عمل محددة وواضحة ومتفق عليها وموثقة ومدونة ومعروفة لكل الجهات المعنية.

٩) وجود خطط وبرامج محددة وواضحة ومدروسة ومتفق عليها وموثقة ومكتوبة ومعروفة للجهات المعنية.

١٠) وجود نظام للرقابة والمتابعة والتقويم المستمر للتأكد من سلامة التخطيط والتنفيذ.(٦)

أما وبخصوص صفات العمل المؤسساتي فتقول الكاتبة «رزان صلاح» في مقالة لها بعنوان: «ما هو العمل المؤسسي» ما يلي: «الانفتاح على العالم الخارجي، وامتلاك عقلية ناضجة، بالإضافة إلى الابتعاد بشكلٍ تام عن عقليات السيطرة والتملك، اليقين والتأكد من النجاح، الثقة العالية، التخطيط والتنظيم السليم، امتلاك عقلية إيجابية في التفكير،

والابتعاد عن اليأس والسوداوية. امتلاك المهارات الإدارية التخصصية اللازمة»(٧). وبخصوص مراحل البناء وتطوير أي مؤسسة فهي تبدأ دائماً بمرحلة التأسيس والنشوء أو الانطلاق ورسم الأهداف والاستراتيجيات واستغلال الفرص وصولاً لمحطة التشغيل والبدء بالعمل المنتج وصولاً لتقييم النتائج والموارد ويضع الكاتب «محمد أكرم العدلوني» في مؤلفه «العمل المؤسسي» والمشار إليه في الفقرة السابقة استراتيجية بناء المؤسسة والتي تحدد لديه بما يلي:

المحطة	الوصف العام
محطة البدء والانطلاق	هي المحطة الأولى من محطات وضع الاستراتيجية، وفيها تطرح الأسئلة المهمة التالية: من نحن؟ وأين نحن الآن؟ وأين نريد أن نكون؟ وما سبب وجودنا؟
محطة البحث عن الفرص	وفيها تقوم المؤسسة باستكشاف الفرص المتاحة لها في كل مجال من مجالات تحركها، مستندة إلى النتائج والمعلومات التي توصلت إليها من خلال إنجازات المحطة الأولى. فبعد أن يتم تقويم شامل لواقع المنظمة، تأتي هذه الخطوة لتستكشف مجالات التحرك وانتهاز الفرص المتوفرة. وفي هذه المحطة يتم: تحديد المجالات الاستراتيجية، والأهداف الاستراتيجية، وأولويات المؤسسة، والنتائج المتوقعة.
محطة تحديد الأهداف	وفيها تقوم المؤسسة بفرز المعلومات وتصنيفها وتبويبها، ومن ثم إعادة صياغتها على شكل أهداف كبرى للمؤسسة على المدى البعيد متعلقة: بالبنية التنظيمية، وبالفاعلية والكفاءة، وبالموارد البشرية والتقنية، وبالمعرفة بالجمهور والمنافسين والبيئة المحيطة.
محطة التشغيل والتنفيذ	وفي هذه المرحلة يتم وضع الأهداف والأولويات على شكل خطة تنفيذية، تنقل المؤسسة من عمل الخطة إلى خطة العمل، والتأكد من توفر الشروط الأساسية مختصرة بكلمة لتدل على صياغة محددة للأهداف ومعايير القياس وتحديد الأنشطة والوسائل وتحديد مسؤوليات التنفيذ وتحديد زمن التنفيذ
محطة تقويم النتائج	إن الاختبار الحقيقي لخطة المؤسسة هو ما تحققه من نتائج، وتقدر قيمة هذه النتائج بمقدار الجهد المبذول للحصول عليها، وينبغي أن تضع المؤسسة معايير محددة (أو مواصفات للأداء) ومؤشرات للنجاح، يمكن استخدامها لقياس أو وزن القيم الحقيقية للنتائج، والتي على أساسها تستطيع المنظمة أن تقيس مدى نجاحها وأنها تسير بالاتجاه المرسوم وبشكل سليم نحو رؤيتها وأهدافها الاستراتيجية (٨).

ثالثاً- ما بين الكفاءة والولاء لإنجاح العمل المؤسساتي:

سنحاول من خلال هذه الفقرة أن نحدّد أين يكمن نجاح أي مؤسسة في تنمية إمكانياتها وقدراتها لتحقيق أكبر قدر ممكن من المكاسب والربح؛ إن كان ربحاً عقارياً مادياً أو ربحاً ثقافياً وسياسياً وسنحاول إسقاطها على واقع مجتمعاتنا وبالأخص في الجانب السياسي والإداري للمنظومات السياسية الحالية في روجآفاي كردستان ودور الكفاءات البشرية أم الولاءات العقائدية هي الأهم في إنجاح تجربة الإدارة الذاتية. لكن وقبل الدخول في حيثيات تلك القضية، دعونا نأخذ برأي تخصّصي في هذا الجانب حيث تقول دراسة بعنوان: (مفهوم المؤسسية) منشورة على موقع: «رؤيا للبحوث والدراسات» ما يلي:

((أما بالنسبة للاهتمام بدراسة المؤسسات في مجال العلوم السياسية؛ فقد شهدت تطورًا بدءًا من ظهور مدرسة "المؤسسية القديمة" Old Institutionalism في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، التي ركّزت على دور الأطر الرسمية والإدارية لمؤسسات الدولة الحديثة في التأثير على السلوك السياسي، وقد شهدت هذه المدرسة تداخلًا بين العلوم القانونية والإدارية، إلّا أنّ معظم إسهاماتها تميّزت بطبيعة وصفيّة للهياكل والمؤسسات الحكومية للدولة[٥]. وقد امتدت إسهامات هذه المدرسة لمجال العلاقات الدولية مع الحديث عن دور المؤسسات الدولية في حفظ الأمن والسلم الدولي، وهو ما شكل الإطار النظريّ لنشأة عصبة الأمم[٦]. وفي أعقاب الحرب العالمية الثانية تراجع الاهتمام بدور المؤسسات وبدء التركيز على الجوانب غير الرسمية والتوزيع غير الرسمي للقوّة في المجتمع، وذلك من خلال التركيز على سلوك الفرد دون المؤسسة، في إطار سيادة المدرسة "السلوكية" التي نظرت للمؤسسات باعتبارها بمثابة صدفة خالية empty shell يقوم الأفراد بشغلها عن طريق أدوارهم المختلفة، ومن ثَمّ فالتفسير السياسي يخضع لحسابات الأفراد ومصالحهم، أكثر من القيود التي تفرضها الواجبات والالتزامات[٧]).

ومع مطلع الثمانينيات عاد الحديث مرة أخرى عن أهمية الدور الذي تلعبه المؤسسات كعامل تفسيري للظواهر السياسية وهو ما تمثل في ظهور "المؤسسية الجديدة" New Institutionalism، والتي ارتبط ظهورها بأكثر من دافع يتعلق بسياقات الواقع والتي تمثلت في:

- تجدد الاهتمام بدراسة الدولة في إطار المدرسة التي سميت بـstatism

- الاستجابات المختلفة التي قدمتها الدول في التعامل مع التحديات والأزمات الاقتصادية خلال الـ ٧٠ و٨٠، والتي لعبت المؤسسات دورًا كبيرًا فيها.

- مراجعة السياسات العامة للدول الكبرى خلال الـ٨٠، وما تطلّبته من الحديث حول إعادة البناء المؤسسي، وأثر ذلك على دور الدولة وإصلاح القطاع العام[٨].

وقد قدمت المؤسسية الجديدة أو ما يسمى أيضًا بالنظرية المؤسسية Institutional theory عددًا من الروافد المختلفة التي تتداخل مع علم الاجتماع والاقتصاد والقانون والإدارة معًا.

ففي إطار النظرية المؤسسية توجد ٤ اقترابات مختلفة هي:

- المؤسسية الاجتماعية Sociological Institutionalism ، أو ما يعرف بالاقتراب الثقافي لدراسة المؤسسات.
- RationalChoiceInstitutionalism ، أو نموذج الاختيار الرشيد في دراسة المؤسسات.
- المؤسسية التاريخية Historical Institutionalism.
- المؤسسية الأمبريقية Empirical Institutionalism ، والتي تطورت من التركيز على الجدال حول الفرق بين مزايا النظم الرئيسية والبرلمانية، إلى التعامل مع المؤسسات بصورة عامة كحلقة وصل بين متطلبات المجتمع وقدرة النظام السياسي على الاستمرارية والتطور، وذلك في ضوء الإسهامات التي قدمها صموئيل هانتجتون([٩]).

وعلى صعيد العلاقات الدولية عاد الاهتمام مرة أخرى بدور المؤسسات، سواء من خلال إسهامات المدرسة الليبرالية الجديدة واقتراب

> **لقد أبدع الكاشيون صنع العربات التي تجرها الأحصنة منذ الألف الثاني قبل الميلاد, واستخدموها في حملاتهم العسكرية إلى جانب فرق الفرسان (الخيالة) العسكرية، وبرز قوتهم في ذلك. ففي عهد الملك الكاشي "سام سويلوم" شكل الكاشيون قوة عسكرية ضخمة تكونت بنيتها الأساسية من وحدات قتالية وعربات عسكرية تجرّها الخيول، حيث لم تكن هنالك عربات عسكرية عند الممالك الأخرى في ميزوبوتاميا، وحتى في مصر الفرعونية وبذلك حققوا تفوقهم**

الاقتصاد السياسي خلال فترة السبعينيات، أو في ضوء مراجعة حالة علم العلاقات الدولية مع نهاية الحرب الباردة، وإعادة الحديث حول التداخل بين الأبعاد الداخلية والخارجية للسياسة الدولية([١٠])(٩). وهكذا وبعد هذه الاستفاضة حول مفهوم ودور المؤسسة السياسية ومختلف نظمها الوطنية، يمكننا القول: إنّ نجاح هذه المؤسسة يعتبر المؤشر الأوّل لانتصار أمّة وشعب، لكن ولإنجاح تلك المؤسسة والتي هي أعلى سلطة وطنية متمثلة بالإدارة التي تقود البلاد، لا بد من تضافر جهود كل المؤسسات الوطنية الأخرى والتي تشكل روافد تصب في الأخير لصالح المؤسسة السياسية القائدة لكل المؤسسات من خلال ما يعرف بمؤسسة الدولة.

ولكن يبقى السؤال المحوري الذي طرح في بداية هذه الفقرة وكعنوان له: هل الكفاءة أو الولاء يقف خلف نجاح هذه المؤسسة الوطنية القائدة للبلاد أو لأي مشروع سياسي؟ حزباً كان أم دولة أم تكتلاً سياسيّاً معارضاً .. وبتوضيح أكثر: - هل علينا أن نضع على رأس هذه الدوائر والسلطات السياسية أشخاصاً ذوي كفاءات وخبرات وطنية؟ أم علينا أن نسلم القيادة لأولئك الأكثر ولاءً لمنهجيات وأيديولوجيات تلك المنظومات والتي هي صاحبة المشروع السياسي؟ وهنا تبرُز فكرة دور حكومة التكنوقراط، فهل هذه الحكومات ستكون ناجحة في ظل سياسات الدول العقائدية الأيديولوجية؟ أو يلزمنا لإنجاح التجربة السياسية فريق عمل يدينون بالولاء للمشروع السياسي و«أخوّة الشعوب» و«الأمّة الديمقراطية» في تجربة الإدارة الذاتية مثالاً، بما إننا أردنا إسقاط الفكرة على تجربة حية من واقعنا ..

طبعاً تشير تجارب الشعوب المجاورة ومنها التجربة العراقية مثالاً؛ بأنها ما زالت تعاني من هذه الإشكالية حيث تلجأ القوى السياسية العراقية إلى إفشال كلّ حكومة لا تدين بالولاء للمرجعية الشيعية وذلك بحكم الأحزاب الشيعية الموالية لإيران والتي هي الأكثر نفوذاً وهيمنة على القرار السياسي في بغداد، وبالتالي فقد أفشلت عدد من الحكومات التي كانت بالإمكان أن نجد فيها الكثير من الخبراء التكنوقراط ومن خيرة الأكاديميين العراقيين، بينما نجد بأن هذه الحكومات في الدول الديمقراطية تحقّق نجاحات سياسية تنموية لبلدانها وبالتالي فإن قضية الديمقراطية هي المقياس في نجاح الحكومات التكنوقراطية، فهي ناجحة في المناخات الديمقراطية، بينما الاستبداد يكون سبباً لفشل تلك الحكومات الوطنية التكنوقراطية.

طبعاً وبالإضافة إلى قضية الكفاءة والخبرة الفنية يجب أن تتوفر شروط أخرى كثيرة وبالمناسبة هي تأتي مع هذه الخبرات والكوادر التكنوقراطية أو هي جزء من وجودها على رأس المؤسسة وإننا نقصد بتلك الشروط؛ قضايا التخطيط المستقبلي ووضع خطط

التنمية والإصلاح ومحاربة الفساد والفوضى.. وذلك ضمن خطط خمسية أو خمسينية بحسب القدرات التنموية البشرية للبلد. وهنا يقول د. عادل حميد يعقوب وبهذا الخصوص ما يلي: (وينسب الكثيرون في الوطن العربي سائر وجوه الفوضى، وغياب التخطيط المستقبلي والقصور في الأداء وفقدان الاستراتيجية والارتباك في اتخاذ القرارات أو اتخاذ القرارات بشكل مرجّل وغير موضوعي، وفشل خطط التنمية والإصلاح الإداري بالشكل المأمول، وتراجع كل محاولات النهضة والتقدم، كل ذلك يرده الكثيرون، إلى فقدان المؤسسة والفكر المؤسسي، وقد يضيف البعض إلى ذلك انتشار الرشوة والمحسوبية والتحيز إلى تلك الأمور التي يعتبرونها معوقات النهضة وتجاوز الأزمات). ويضيف: (فلا يستطيع أحد إغفال الأهمية الكبيرة للمؤسسية، فالإنسان طوال التاريخ وهو يتطور، بل إنه يمكن القول: إنّ آخر مراحل التطور التي يعيشها الإنسان الآن تؤكد أن المؤسسية عامل رئيسي فاعل فيها، حيث أنّ تطور الإنسان في المجالات السياسية يكمن دعمه ورشده ووجوده بوجود المؤسسية، وهكذا الحال في المجال الاقتصادي والاجتماعي والمالي والواقع المعاصر، يشهد بالآتي حيثما وجدت المؤسسية وجد التقدم وحيثما وجد التقدم وجدت المؤسسية، وعلى ذلك فإن الأمر على هذا النحو يجعل القول الآتي صحيحاً، التقدم والمؤسسية، حلقة لا يعرف أين بدؤها ومنتهاها، هذا التلازم بين التقدم والمؤسسية يستلزم على كل مواطن حسب مستواه وحسب عمله فكرياً وتنفيذياً، أن يهتم بموضوع المؤسسية تأصيلا وتطبيقاً)(١٠).

وأخيراً يمكننا التأكيد على أن إنجاح أي مؤسسة ومنها المؤسسة السياسية لا يكفي الوقوف على جانب واحد، بل علينا أن نوفر عدداً من المقدمات والمستلزمات الضرورية حيث وعلى الرغم من دور ومكانة وأهمية عامل الخبرة والكفاءة في نجاح أي مؤسسة، **لكنه ليس الكفيل لوحده بإنجاحها** ولا بد من دعمه بقضية الإيمان بها وبدورها كإحدى المؤسسات الوطنية التي تهمه وتهم مصالح شعبه، كون مهما كان ذاك المسؤول ذا كفاءة علمية وخبرة فنية، **لكن عندما لا تكون له قناعة بالمشروع السياسي فبكل تأكيد لن يقدم الأفضل لنجاح المؤسسة، بل ربما وبتخطيط -وبما إنه يملك المعرفة- يمكن أن يضع العراقيل أمام المشروع وذلك بهدف إفشاله، بينما وبالمقابل لا يعني وضع الموالون على رأس المشروع أو المؤسسة يعني النجاح،** بل ربما يكون أضرار ذاك أسوأ بكثير من أضرار الخبير والكفوء الغير موالي **وبالتالي فسيكون الأفضل لو جعلنا الكفاءة والولاء يجتمعان معاً داخل المؤسسات أي ما يمكن القول بدمج التكنوقراط مع الأدلجة وذلك من خلال حكومات وطنية عقائدية وذات خبرة فنية بنفس الوقت**، لكن ربما في ظرف ما يستحيل تحقيق الشرطان معاً وبالتالي أن نجبر إلى اللجوء لأحد الخيارَين المتوفرين: إمّا الكفاءة أو الولاء العقائدي وهنا وبحسب تجارب الآخرين، فالأفضل اللجوء للخبرة مع وجود رقابة قدر الإمكان على تلك المؤسسات وربما هذا ما دفعت

إنّ آخر مراحل التطور التي يعيشها الإنسان الآن تؤكد أن المؤسسية عامل رئيسي فاعل فيها، حيث أنّ تطور الإنسان في المجالات السياسية يكمن دعمه ورشده ووجوده بوجود المؤسسية، وهكذا الحال في المجال الاقتصادي والاجتماعي والمالي والواقع المعاصر، يشهد بالآتي حيثما وجدت المؤسسية وجد التقدم وحيثما وجد التقدم وجدت المؤسسية

> **المؤسساتية بالمعنى الثقافي وبمعنى محدود عملية تربوية لكونها تلقن الأفراد أفعالاً نمطية مخططة ومتوافقاً عليها، وتعتبر كأحد أهم الروافع للتنمية والتحديث والتقدم ناجماً عن ملاحظة الانحراف والفساد الإداري الذي ينجم عن عدم الالتزام والتقيد بالمعايير العقلانية والأهداف التنموية التي ترسمها المؤسسة لنفسها أو التي ترسمها الحكومة لنفسها**

بالإدارة الذاتية إلى وضع الكادر كمستشار في كل مؤسسة من مؤسساتها. لكن وللأسف فقد تحوّل بعض هؤلاء «المستشارين» لقوى العطالة وذلك من خلال منحهم سلطة «الآمر الناهي» بحيث باتوا يشكلون فرملة حقيقية لنجاح بعض مؤسسات الإدارة الذاتية. وللأسف ولذلك لا بد من وضع أسس وضوابط وقوانين لكل من المستشار والخبير الفني الإداري ورسم الحدود الفاصلة بينهما بحيث يعرف كل منهم صلاحياته ودوره وإلا سيكون لدينا مؤسسات بمديرين: مدير فني غير مقرر ومدير أيديولوجي مسيطر. والنتيجة فشل شبه مؤكد لتلك المؤسسات. كأن أن يكون لديك جسد برأسين مختلفين: فكرياً وفنياً. فبكل تأكيد سيكون مصيره الكثير من المطبات والوقوع فيها. أما في حال التوافق والتخطيط الاستراتيجي فبكل تأكيد ستكون هناك الإنجازات الحقيقية على الأرض مستقبلاً وقريباً!

المصادر والمراجع:

1- مقالة بعنوان؛ «تعريف المؤسسة» للكاتب أحمد عزت محمد منشورة في موقع موضوع بتاريخ ١٤ مارس ٢٠١٧

2- "الكاشيون .. صانعوا العربات ومربو الأحصنة" مقالة للكاتب دوست ميرخان منشورة في موقع حزب الاتحاد الديمقراطي بتاريخ ٢٠١٦/١١/٢٩

3- د. عبدالرحمن تيشوري مقالة بعنوان؛ "الفكر المؤسساتي المطلوب تعزيز دوره في سوريا" بتاريخ ٢٠١٩ في موقع الرابطة الثقافية المعرفية.

4- د. عادل حميد يعقوب مقالة بعنوان؛ "الفكر المؤسسي والعالم العربي" منشورة في موقع لوسيل.

5- المصدر السابق.

6- مقالة بعنوان؛ "البناء المؤسسي" منشورة على موقع د. عبدالله بن سالم باهمام حيث المقال منقول بتصرف يسير من كتاب العمل المؤسسي (محمد أكرم العدلوني، العمل المؤسسي).

7- الكاتبة "رزان صلاح" في مقالة لها بعنوان؛ "ما هو العمل المؤسسي" منشورة في موقع موضوع.

8- مقالة بعنوان؛ "البناء المؤسسي" منشورة على موقع د. عبدالله بن سالم باهمام حيث المقال منقول بتصرف يسير من كتاب العمل المؤسسي (محمد أكرم العدلوني، العمل المؤسسي).

9- دراسة بعنوان؛ (مفهوم المؤسسية) على موقع؛ "رؤيا للبحوث والدراسات" منشورة بتاريخ ٢٩ سبتمبر ٢٠١٧

10- د. عادل حميد يعقوب مقالة بعنوان؛ «الفكر المؤسسي والعالم العربي» منشورة في موقع لوسيل.

التكنوقراطية

-المصطلح والمفهوم والتاريخ-

إسماعيل خالد إسماعيل

مقدمة:

تشقّ المهارات التقنية طريقها للوصول إلى السلطة، وتُشكّل حكوماتٌ غالباً ما تكون غير مؤدلجة حزبياً أو سياسياً, فهي لا تهتم بالفكر الحزبي والسياسي.

يمكننا القول إن مفهوم التكنوقراط أو التكنوقراطية يعود إلى فئة علمية و براغماتية فنية ومثقفة ومتخصصة تمارس السلطة بحكم اختصاصها التقني، كما و تعرّف بأنها الهيمنة الإدارية والسياسية على المجتمع من قبل نخبة الدولة غير المسيّسة، والتي تسعى لفرض نموذج سياسة واحد وحصري قائم على تطبيق التقنيات العقلانية، الأمر الذي يعني نُخباً مستقلة لديها القدرة على فرض نموذجها السياسي والاقتصادي من خارج السياسة التقليدية.

إن المقصود بالتكنوقراط يعني في غالب التوصيف شكلاً من أشكال الحكومات التي يحلّ فيها الخبراء محل السياسيّ التقليدي, و ترجمتها عن اليونانية (τέχνη) تعني المهارة الفنية والتقنية, و (κράτος) قراط تعني القوة والسلطة والحكم, وهي بالمعنى الأدقّ حكومة الكفاءات أو الحكومة التقنية وهي حكومة من الطبقة العلمية الفنية المتخصصة في الاقتصاد والتجارة والمالية والزراعة .. الخ .

تُنسب كلمة التكنوقراطية إلى "وليام هنري سميث" وهو مهندس أمريكي ابتدع هذا المصطلح عام ١٩١٩ لوصف حُكم الأشخاص الذين أصبحوا فعّالين من خلال اعتمادهم على علماء ومهندسين وذوي الكفاءات, على الرغم من أن الكلمة كانت قد استُخدمت من قبل في عدّة مناسبات.[١]

تعبّر التكنوقراطيّة عن مجتمع غير ديمقراطيّ ولا بيروقراطيّ؛ لأنّ القوة الحقيقة تحوّلت فيه من المنتخَبين الممثلين والبيروقراطيين إلى التكنوقراطيين, الذين يتمثلون في المهندسين, والمدراء, والعلماء.(٢)

استخدمَ سميث مصطلح تكنوقراط في مقالته عام ١٩١٩ بعنوان «التكنوقراط: طُرق ووسائل كسب الديمقراطية الصناعية» في مجلّة «الإدارة الصناعية» في ثلاثينيات القرن العشرين, ومن خلال تأثير "هوارد سكوت" وحركة التكنوقراط التي أسَّسها؛ أصبح مصطلح التكنوقراط يعني بشكلٍ ما الحكومة التي تعمل على اتخاذ «قرارات تقنية». لقد اقترحَ التكنوقراطي سكوت استبدال الأموال بشهادات الطاقة وذلك عبر وحداتٍ مثل الإرج أو الجول, أي ما يعادل إجمالياً «ميزانية وطنية صافية» ومناسبة للطاقة, ثم توزيعها بالتساوي على سكان أمريكا الشمالية وفقاً لتوفّر الموارد.

و قد كان عالِم الاقتصاد والاجتماع الأمريكي "ثورشتين فيبلن" من أوائل دعاة التكنوقراطية. (٣)

نظرية الطبقة المترفة: هي دراسة اقتصادية للمؤسسات The Theory of the Leisure Class: An Economic Study of Institutions (١٨٩٩), من تأليف تورشتاين ڤيبلن, وهو عبارة عن بحث اقتصادي و نقد اجتماعي مفصّل للاستهلاك الظاهر, كوظيفة للنزعة الاستهلاكية للطبقة الاجتماعية, التي تقترح أن الطبقة الاجتماعية وتقسيم العمل في العصر الاقطاعي, استمر حتى العصر الحديث. يشغل مُلّاك العِزَب (المزارع) أنفسهم في ممارسات الاستهلاك الظاهر والترفيه غير المجدي اقتصادياً, بينما الطبقة المتوسطة والعاملة منخرطة في المهن الصناعية التي تدعم المجتمع بأكمله؛ فالأنشطة المسرفة اقتصادياً هي تلك الأنشطة التي لا تسهم في الاقتصاد أو الإنتاجية المادية المطلوبة للتوظيف المثمر للمجتمع. إن تحليل "ڤيبلن" لدائرة العمل والأسعار, والقسم التكنوقراطي من العمل بواسطة المتخصصين (العلماء, المهندسين, والتقنيين) في بداية القرن العشرين ثبت أنه تنبّؤ دقيق لطبيعة المجتمع الصناعي(٤)

١ – تاريخ وهدف التكنوقراطية، هوارد سكوت ، روشلاند ، بنسلفانيا ، ١٩٦٥م

٢ – أوبار ، جوناثان "سد الفجوة التكنوقراطية؟ المجلة الدولية للاتصالات. العدد١٠. ٢٠١٨

٣- Veblen, Thorstein (1994) [1899]. The Theory of the Leisure Class. Penguin twentieth-century classics. introduction by Robert Lekachman. New York, N.Y., U.S.A.: Penguin Books. ISBN 978-0-14-018795-3. OCLC 31212002.

٤- Veblen, Thorstein (1973). The Theory of the Leisure Class. introd. John Kenneth Galbraith. Boston: Houghton Mifflin. ISBN 978-0-395-14008-6. OCLC 665985.

ونفس الأمر بالنسبة لكلٍ من «هوارد سكوت» و "إم. كينج هوبرت" الذي طوَّر لاحقاً نظرية الذروة النفطية .

حيث أعلن سكوت عن إبطال جميع المفاهيم الاقتصاديّة السّابقة عن طريق لجنة ذات تغطية إعلامية كبيرة ترأسها "والتر راوتنستراوتش"، وأدارها سكوت بنفسه في عام ١٩٣٢م في مدينة نيويورك. كما توقع سكوت الانهيار الوشيك لنظام الأسعار، واستبداله بآخر تكنوقراطي، غير أن مؤهلات سكوت فقدت مصداقيتها في الصحافة، وشُكّك في بيانات اللجنة، الأمر الذي أدى إلى انتهائها في غضون عام واحد فقط، وتبعتها اللجنة القارية التكنوقراطية التي تلاشت بحلول عام ١٩٣٦م، وضعفت الحركة التكنوقراطيّة بسبب فشلها في إنشاء سياسات قابلة للتطبيق من أجل التغيير، وتراجعت منظمة سكوت بعد عام ١٩٤٠ لكنها بقيت قائمة حتى أواخر القرن العشرين.

اعتقد فيبلن أن التطورات التكنولوجية أدت في النهاية نحو تنظيمٍ اشتراكي للشؤون الاقتصادية، كما رأى أن الاشتراكية تحولت إلى مرحلة وسيطة في عملية تطورية مستمرة في المجتمع، يمكن أن تحدث بسبب التدهور الطبيعي لنظام المؤسسات التجارية وبابتكاراتِ المهندسين.

لقد حظيت حركة التكنوقراط بشعبيةٍ كبيرةٍ في الولايات المتحدة الأمريكية لفترة وجيزة في أوائل الثلاثينيات من القرن العشرين، وبالضبط خلال فترة الكساد الكبير. وبحلول منتصف ١٩٣٠ كان الاهتمام بالحركة في انخفاض، وقد عزا بعض المؤرخين تراجع حركة التكنوقراط إلى صعود ما عُرف بـ "الصفقة الجديدة لروزفلت".

يرفض المؤرخ "ويليام أكين" الاستنتاج القائل

> **استخدمَ سميث مصطلح تكنوقراط في مقالته عام ١٩١٩ بعنوان «التكنوقراط: طُرق ووسائل كسب الديمقراطية الصناعية»، في مجلّة «الإدارة الصناعية» في ثلاثينيات القرن العشرين، ومن خلال تأثير «هوارد سكوت»، وحركة التكنوقراط التي أسّسها؛ أصبح مصطلح التكنوقراط يعني بشكلٍ ما الحكومة التي تعمل على اتخاذ «قرارات تقنية». لقد اقترحَ التكنوقراطي سكوت استبدال الأموال بشهادات الطاقة وذلك عبر وحداتٍ مثل الإرج أو الجول**

بأن أفكار التكنوقراط قد انخفضت بسبب جاذبية روزفلت والصفقة الجديدة، و بدلاً من ذلك؛ يُجادل أكين بأن الحركة تراجعت في منتصف الثلاثينيات نتيجة فشل التكنوقراط في ابتكار نظرية سياسية قابلة للاستمرار لتحقيق التغيير، و يفترض أكين أيضاً أن العديد من التكنوقراطيين ظلوا صريحين و غير راضين و غالباً ما يتعاطفون مع جهود الطرف الثالث المناهضة للصفقة الجديدة.

و شاع صيت مصطلح التكنوقراطية من قبل "جيمس بيرنهام" في كتابه "ثورة الإدارة" «Managerial Revolution» عام ١٩٤١م،

حيث بدأ فجر العهد الجديد وشيكاً، وبدا أن المجتمع بدأ بالتحول من رأسمالي إلى تكنوقراطي، ولكن قبل أن نتمكن من مناقشة العالم الجديد، يجب علينا أولاً أن نفهم كيف تعمل الرأسمالية؟ لقد كانت الرأسمالية

هيكلاً اقتصادياً و سياسياً مهيمناً منذ نهاية العصور الوسطى، وخاصة في أوروبا والولايات المتحدة. ولكن ما هي أبرز السمات التي تميز المجتمع الرأسمالي؟ كانت السمة الأولى والأكثر أهمية للرأسمالية تتعلق بالإنتاج عندما يتعلق الأمر بالمجتمعات.

في عام ١٩٤١ عندما بدأ جيمس بيرنهام العمل على كتابه، كانت البطالة الجماعية في ارتفاع في أوروبا الغربية والولايات المتحدة وكانت الحرب العالمية الثانية مستعرة. ليس هناك شكّ في أن أربعينيات القرن العشرين كانت فترة تغيير مضطرب لا يُصدّق, ومع ذلك يعتقد كثير من الناس بقوة في النظام الرأسمالي على الرغم من أنهم شهدوا هذه التحديات الهائلة, فقد كان إيمان الناس وثقتهم بالمجتمع الرأسمالي قائماً على افتراضين رئيسيين. وللأسف؛ كلاهما خطأ. الاعتقاد الخاطئ الأول هو أن الرأسمالية كانت موجودة منذ فترة طويلة، ونتيجة لذلك ستكون فعالة دائماً. لكن في الواقع، كانت الرأسمالية موجودة لفترة قصيرة من الزمن.

نمت قوة التكنوقراطيين مع سيطرة الحكومات على الصناعات الحيوية, ومن المهم حسب رأي جيمس بيرنهام أن نذكر أن هذه الطبقة التكنوقراطية لن تهيمن فقط على مجال المشاريع الخاصة، ولكن أيضاً على المجتمع وستستمر لتصبح الطبقة الحاكمة الجديدة. في الواقع، سيحقق المديرون الذين عملوا في الدولة هيمنة اجتماعية أكبر من مديري الصناعة الخاصة, و الأمر الأكثر إثارة للقلق هو أن هذه الطبقة الحاكمة الجديدة كانت تدير الحكومة بالفعل, ولكن لأنه كان سياقاً مختلفاً، كان يُعرف باسم البيروقراطيين بدلاً من المديرين. إن الحكومات الرأسمالية ليست مهتمة بدخول الاقتصاد بنفسها, ومع ذلك تمّ التخلي عن هذا الدور المحدود للحكومة في جميع دول العالم في النصف الأول من القرن العشرين. و كان المثال الأكثر تطرّفاً على ذلك، بالطبع روسيا، ولكن الشيء نفسه كان يحدث بوتيرة أبطأ في الولايات المتحدة, وبالتحديد كانت القطاعات الحيوية للاقتصاد مثل الإسكان والرعاية الصحية وبناء السفن والنقل والخدمات البريدية وما إلى ذلك, كلها تخضع لسيطرة الحكومة, وأصبحت جميعها مجالات عمل حكومية نتيجة لذلك. بما أن الحكومة كانت تسيطر على كل جزء من الاقتصاد. (٥)

الحكومة التكنوقراطية:

تُعدّ التكنوقراطية شكلاً من أشكال الحكومات يتم اختيار صانعي القرار فيها لمكاتب الحكم على أساس خبرتهم وخلفياتهم التقنية، وتستند التكنوقراطية إلى القرارات المتخذة على أساس المنهج التقني، لا على أساس الآراء، و تختلف التكنوقراطية عن الديمقراطية التقليدية بأن اختيار المنتخَبين للمناصب الحكومية القيادية يتم من خلال عملية تؤكد على مهاراتهم المناسبة وأدائهم المؤكد، بدلاً عمّا هو متفق عليه من قبل غالبية السكان, وعُرفت على أنها نظرية وحركة برزت نحو عام ١٩٣٢م؛ حيث دعت إلى السيطرة على الموارد الصناعية، وإعادة هيكلة النظام الاجتماعي، وإصلاح المؤسسات المالية، استناداً إلى النتائج التي توصّل إليها التكنولوجيون والمهندسون.

إن الأدوار التكنوقراطية هي مجموعة من الأدوار والأساليب التي اعتمدتها التكنوقراطية في إدارة أهم المجالات داخل الدولة، لذلك تعتمد الدول التي تطبق مفهوم الحكم التكنوقراطي على ثلاثة أدوار رئيسية، وهي:

-الدور الاقتصادي: يُعدّ من الأدوار المهمة

٥- What :Revolution Managerial The James by , World the in Happening is Books Lume :Publisher , Burnham (2019 ,10 January)

في التكنوقراطية، وهو الذي يُعتمد عليه في دراسة الحالة الاقتصادية للدولة التي تطبّق النظام التكنوقراطي، و يُعدّ عالِم الاقتصاد «هاورد سكوت» هو الذي ساهم في وضع النظريات الاقتصادية التي يتميز بها هذا الدور، واهتم بدراسة نظرية النُدرة، والتي تبحث في قلة المنتجات، حيث تشهد ارتفاعاً في سعرها عندما تقل نسبة إنتاجها، وينخفض سعرها عندما تزداد نسبة إنتاجها، لذلك حرص سكوت على وضع النظريات البديلة، التي تساهم في تطبيق التكنوقراطية لتنظيم عمليات الإنتاج.

-الدور الاجتماعي: يُعدّ الفيلسوف «كلود دوروفروا» هو الذي ساهم في ربط التكنوقراطية مع علم الاجتماع، عن طريق جعل السلطة مرتبطة بين نظام الحُكم والمجتمع، فيُعتبر الأفراد الذين يعملون في مهن إنتاجية جزءاً من السلطة، لذلك يرى أنه يجب أن تكون سلطة الحُكم بيد المفكرين والعلماء، واعتبر أن مفهوم الإدارة يرتبط بالأمور الفنية للتحكم بوسائل الإنتاج لتحقيق الأهداف الاجتماعية، مما يساهم في تطوّر الحضارة.

-الدور السياسي: هو من الأدوار التي تستخدمها بعض دول العالم في تطبيقها على حكوماتها، لتستنتج مفهوماً جديداً بالاعتماد على الفكر التكنوقراطي؛ وهو الحكومة التكنوقراطية و التي تُعرف بأنها حكومةٌ مبنية على اختيار مجموعة من الأشخاص الأكفّاء، والذين لا ينتمون لأي حزب سياسي، ويتم توزيع الحقائب الوزارية على الوزراء بناءً على شهاداتهم، وخبراتهم العلمية، وليس على فكرهم السياسي، فمثلاً: تمنح وزارة الصحة لطبيب، و وزارة العدل لقاضٍ، و وزارة التعليم لمحاضر جامعي، و وزارة الاقتصاد لخبير اقتصادي، وهكذا...

التكنوقراطية في الشرق :

تمّت الإشارة إلى الحكومة السابقة للاتحاد السوفياتي على أنها تكنوقراطية، كما كان للزعماء السوفييت أمثال ليونيد بريجنيف خلفية تقنية في التعليم، و في عام ١٩٨٦ كان ٨٩٪ من أعضاء المكتب السياسي مهندسين.

و ثمة أمثلة لا يمكن غضّ الطرف عنها وتمثل نجاحات مذهلة لتجربة التكنوقراط، وتأتي على رأسها تجربة الصين، فقد انتقلت في ظرف وجيز من دولة نامية إلى قوة اقتصادية عظمى تغزو الأسواق العالمية و يُضرب لها ألف حساب، وكل هذا بفضل فريق عمل تكنوقراطي يسيطر على الحزب الشيوعي الحاكم و يتألف من أشخاص غير مؤدلجين يتمتعون بكفاءات عالية مهورة بآداب الصرامة والانضباط، ومن دون شكّ تقدم التجربة الصينية نموذجاً في إدارة الإنتاج يُغري الكثيرين في العالم.

لطالما كان معظم قادة الحزب الشيوعي الصيني مهندسين محترفين؛ كما أن نسبةً كبيرة من رؤساء البلديات وحكّام المدن في

> **يرفض المؤرخ «ويليام أكين» الاستنتاج القائل بأنّ أفكار التكنوقراط قد انخفضت بسبب جاذبية روزفلت والصفقة الجديدة، و بدلاً من ذلك؛ يُجادل أكين بأنّ الحركة تراجعت في منتصف الثلاثينيّات نتيجة فشل التكنوقراط في ابتكار نظرية سياسية قابلة للاستمرار لتحقيق التغيير، وأنّ العديد من التكنوقراطيين ظلوا صريحين و غير راضين و غالبًا ما يتعاطفون مع جهود الطرف الثالث المناهضة للصفقة الجديدة.**

> **يُعدّ عالِم الاقتصاد «هاورد سكوت»، هو الذي ساهم في وضع النظريات الاقتصادية التي يتميز بها هذا الدور، واهتم بدراسة نظرية النُدرة، والتي تبحث في قلة المنتجات، حيث تشهد ارتفاعاً في سعرها عندما تقل نسبة إنتاجها، وينخفض سعرها عندما تزداد نسبة إنتاجها، لذلك حرص سكوت على وضع النظريات البديلة، التي تساهم في تطبيق التكنوقراطية لتنظيم عمليات الإنتاج.**

الصين لديهم «خلفية تقنية» في التعليم. لقد بدأت جمهورية الصين الشعبيّة منذ مدة تنفيذ خططٍ مستقبليّة عبر نظام تكنوقراطي تهدف من خلاله إلى بناء مشاريع كبرى بما في ذلك نظام السكك الحديدية عالية السرعة وسدّ الممرات الثلاثة. لكن وفي ظلّ حكم "شي جين بينغ" تمَّ استبدال المهندسين -أو التكنوقراط كما يوصفون - بخبراء سياسيّن وخبراء اقتصاديين ومُنظّرين. و يُعدُّ شي جين الوحيد الذي حصل على شهادةٍ في الهندسة والحاضر في اللجنة الدائمة للمكتب السياسي للحزب الشيوعي الصيني(٦) .

الحكومات العربية والتكنوقراطية :

قد تبدو أطروحات التكنوقراط مقنعة ومعقولة, و قد يبدو واقع الحال في غير حاجة إلى أي نقاش إضافي, غير أن المسألة ليست بهذه البساطة, فلكل فكرة نقاط قوة لا يمكن إنكارها. لكن لها في المقابل حدود يجب كشفها, فمن حيث الدلالة اللغوية يدل مصطلح التكنوقراط على سلطة الخبراء التقنيين من ذوي التكوين الفني المتخصص والكفاءة العالية في مسائل تسيير الأعمال, وإذا كان الأمر كذلك فلا يبدو أن هناك مانعاً من أن يمتلك السلطة أمثال هؤلاء, ولا سيّما في الحالات التي تكون فيها الأحزاب السياسية ضعيفة أو ينخرها الفساد. أو أنها لا تفعل شيئاً آخر عدا التهييج الشعبوي والتحريض المذهبي والطائفي. فثمة تجارب مثيرة للإعجاب في العالم العربي. ومن ضمنها على سبيل المثال تجربة دولة الإمارات والتي تقدم نموذجاً إضافياً لنجاح رؤية التكنوقراط في تحويل إمارات قاحلة إلى أحد أهمّ مراكز الجذب المالي والإعلامي والمعلوماتي في العالم. وهي تجربة تُغري بدورها الكثيرين.

ثم إن الوضع في العراق. إذا اخترنا مثالاً في الاتجاه المعاكس. يجعل من تجربة حكومة التكنوقراط خياراً قد يبدو الأفضل مقارنة مع التشكيلات الطائفية المتصارعة, و بهذا المعنى قد تبدو الاستعانة بالتكنوقراط. أو تفويض بعض مجالات التدبير إليهم. خياراً أكثر عقلانية من سياسات حزبية تراعي الحساسيات والتوازنات, وأحياناً الترضيات على حساب الكفاءات.

و بالنظر إلى الظروف التي تمر بها المنطقة العربية تفقد السياسة معناها النبيل: (التدبير الجماعي للعيش المشترك. الانخراط الواسع في النقاش العمومي. العمل على تحسين جودة السلوك المدني. المساهمة في تدبير المصير المشترك), لأن هذه السياسة أصبحت مجرّد مهنة. بل هي مهنة من لا مهنة له. والحق يقال. التكنوقراط أفضل من سياسةٍ عدمية وعديمة الجدوى. سياسةٍ خالية

٦ – الخروج مع التكنوقراط ، مع سلالة الصين الجديدة من السياسيين ، فيولا زهو / Zhou Viola ، ٢٠١٧

من النقاش الفكري والقيمي ولا تتقن شيئاً آخر غير التهييج.

هناك مسألة تتعلق بالمبدأ: حيث إن التكنوقراط لا يتكلم عن مجرّد أشخاص لهم خصائص ومميزات وكفاءات يضعونها رهن إشارة أصحاب القرار, وهذا مطلوب في كل الأحوال دون شكّ, ولا يتكلم عن أشخاص قد تكون مكاتبهم على مقربة من دوائر القرار لأسباب مهنية ويخضعون للمسؤولية الإدارية والمحاسبة السياسية للسلطتين التشريعية والتنفيذية, لكن الأمر يتعلق برؤية للسياسة وللسلطة تقوم على المرتكز التالي: نادراً ما تتوفر الكفاءة الكاملة لتدبير السلطة في المنتخَبين, وقد لا يكون المنتخبون هم الأكثر كفاءة إلا في حالات نادرة جداً تلعب فيها عوامل الصدفة دورها, وهي ملاحظة قد تبدو دقيقة, و إذا كان لا بد من وجود مناصب سياسية, وهي ليست ضرورية في كل الأحوال, فلتكن تلك المناصب مجرد واجهات عمومية للجهد التدبيري الذي يقوم به فريق التكنوقراط, وهو فريق خفي يعمل بصمت وبعيداً عن النقاش العمومي ما دام يحقق أهدافاً تنموية ملموسة في آخر الحساب, أو هذا هو المطلوب فيما يسميه البعض بـ"الدولة العميقة". ويبقى الوضع الأفضل أن يعمل هذا الفريق مباشرة على رأس الحكومة بلا حاجة إلى واجهة سياسية أو دولة عميقة, وهذه هي وجهة النظر التكنوقراطية بذاتها.

وفعلاً, للاعتراف مرة أخرى, عندما يصبح النقاش العمومي مجرد ثرثرة أو جعجعة بلا طحين, قد يبدو التكنوقراط خياراً أفضل, غير أن هناك قناعة أخرى: لم تكن السياسة في أي يوم من الأيام مجرد مفاضلة بين طريقين اثنين لا ثالث لهما, إنما السياسة على الدوام توسيع لدائرة الخيارات, وهنا يأتي دور الخيال السياسي(٧)

٧– التحليل السياسي لمشكلات الشرق الاوسط ، يوسف حسن يوسف ، مركز الدراسات الأكاديمي ، بيروت

لهذا, وبصرف النظر عن نجاحات التكنوقراط هنا أو هناك, لأسباب لا تقبل التعميم, ثمة مخاطر كثيرة تكتنف سلطة التكنوقراط سنعرضها على النحو التالي:

أولاً- إلغاء دور الديمقراطية في تطوير الآراء والسياسات، إذ تفتقد التكنوقراطية إلى الديمقراطية؛ لأنّها تفضل من لديهم الخبرة الفنية والتقنية على إرادة واختيار السكان. والذي يمثل فرصة سانحة لتنمية ذكاء المواطنين, وكما نقول دائماً, فإن انخفاض ذكاء المواطنين يمثل خطراً على الأمن القومي و لو بعد حين, لا سيّما بالنسبة إلى الشعوب التي يغلب عليها الطابع الانفعالي.

ثانياً- إلغاء الحاجة إلى الشفافية والوضوح أثناء تدبير الملفات طالما أن المهمّ في آخر الحساب هو النتائج, علماً أن النتائج عادة ما تخضع للمعايير الحسابية والكمية.

ثالثاً- تهميش دور الأحزاب كمشاريع مجتمعية جمعية, ومن ثم خطر الموت السريري للسياسة, وهو ما يفتح الباب أمام عودة القبائل والعشائر والطوائف الدينية, لا سيما داخل المجتمعات الأهلية التي ماتزال غارقة في أوحال القدامة.

رابعاً- استبعاد القيم الإنسانية والأفكار الرئيسية والسلوك المدني عن مجال تدبير الشأن العام، إذ تركّز التكنوقراطية على العلوم والمبادئ التقنية في الحكم, التي قد يُنظر إليها على أنّها منفصلة عن الإنسانية وطبيعة المجتمع, واختزال السياسة في مجرد تدبير تقني حسابي. وغالباً ما ينتهي هذا الأمر إلى سيطرة العقل الأداتي على حساب العقل النقدي أولاً, وعلى حساب العقل التواصلي ثانياً, إيذاناً بصعود أنظمة شمولية قد تكون أصولية هذه المرة.

خامساً- عندما تنتهي النزعة التكنوقراطية

إلى إقصاء الأفكار، وإلغاء النقاش العمومي، وتعطيل مساهمة المواطنين في تدبير المصير المشترك، فإنها تحوّل المواطنين إلى مجرد موظفين، وبذلك تترك الباب مفتوحاً أمام الفكر الأصولي الغوغائي لكي يملأ فراغ الوعي السياسي والحسّ الثقافي لدى الشعوب. وهذا ما سيجعل من الخيار التكنوقراطي داخل الكثير من مجتمعاتنا مجرد مقدمة لانتصار الأصوليات الزاحفة على وعي الشعوب، سواء عن قصد أو من دون قصد، لا فرق.

سادساً- تُعدّ التكنوقراطية نظاماً اقتصادياً رأسمالياً يدعم الموارد المالية لأغنى المواطنين، ويضطهد الطبقة العاملة، و يمكن من خلالها التعدّي على حريات الآخرين، لأنّ الحكومة والموارد تُستخدَمان لخدمة القوانين التي وضعها التكنوقراطيون.(٨)

الخاتمة :

يمكن القول إن تطبيق المنهج العلمي يقوم على التركيز على تطوير مفهوم الدولة المنتجة العقلانية، مع التركيز على حلّ المشاكل التقنية أو الهندسية والاستخدام العملي، حيث تُعتبر التكنوقراطية جزءاً من البرامج التي يديرها تقنيون، كما يمكن اعتبار الحكومة التي يُعيِّنُ فيها المسؤولون المنتخَبون خُبراءَ ومهنيين لإدارة الوظائف الحكومية الفردية والتوصية بالتشريع تكنوقراطية. وكما رأينا أن التكنوقراطية تُعتبر أيضاً شكلاً من أشكال الجدارة؛ حيث يتولى القادرون المسؤوليةَ ظاهرياً دون تأثير جماعات المصالح الخاصة.

٨ – سعيد ناشيد ، العرب،صحيفة تصدر باللغة العربية في لندن العدد ١٠٢٤٩ سنة ٢٠١٦

المراجع

- تاريخ وهدف التكنوقراطية، هوارد سكوت، روشلاند، بنسلفانيا، 1965م

2 - أوبار، جوناثان "سد الفجوة التكنوقراطية؟ المجلة الدولية للاتصالات. العدد10. 2018

3 - الخروج مع التكنوقراط، مع سلالة الصين الجديدة من السياسيين، فيولا زهو / Viola Zhou ، 2017

4 - التحليل السياسي لمشكلات الشرق الاوسط، يوسف حسن يوسف، مركز الدراسات الأكاديمي، بيروت

5 - سعيد ناشيد، العرب، صحيفة تصدر باللغة العربية في لندن العدد 10249 سنة 2016

Veblen, Thorstein (1994) [1899]. The Theory - 6 of the Leisure Class. Penguin twentieth-century classics. introduction by Robert Lekachman. New York, N.Y., U.S.A.: Penguin Books. ISBN .978-0-14-018795-3. OCLC 31212002

Veblen, Thorstein (1973). The Theory of the - 7 Leisure Class. introd. John Kenneth Galbraith. Boston: Houghton Mifflin. ISBN 978-0-395- .14008-6. OCLC 665985

The Managerial Revolution: What is Hap- 8 pening in the World , by James Burnham , Publisher: Lume Books (January 10, 2019

تجربة الإدارة الذّاتيّة بين نقاط القوّة والضعف

محمد عيسى

لا يمكن لأيّ متابع للشأن السّوري اليوم أن يتجاهل ما تحمله تجربة الإدارة الذّاتيّة القائمة في شمال وشرق سوريّا من معانٍ ودلالات في معادلة الصراع الدّائر على مستقبل سوريا، وعلى شكل المنطقة اللاحق. كما لا يجوز لأيّ مثقّفٍ وطنيّ، أو أيّ حركة ديمقراطيّة ثوريّة أن تغفل عن تناول هذه الظاهرة الجديدة، والتاريخيّة بالدّراسة والتحليل، وكما في اتّخاذ الموقف، ليس فقط لأنّها تقوم على جزء مهمّ من الأرض السّوريّة؛ الجزء الذي بات يشكّل ما يقارب من ثلث مساحة البلاد. بل باعتبارها محطّة هامّة في تطوّر المسألة السّوريّة. حيث تنخرط فيها عشرات القوى والأحزاب ممثّلين عن منظّمات المرأة والشبيبة والمجتمع المدني.

وذلك في ائتلاف واسع يسمّى مجلس سوريّا الدّيمقراطيّة (مسد) إذْ هو مجلس أفرزت هيئته القياديّة عن طريق انتخابات محلّيّة، وانضمّ إليه فيما بعد ممثّلون عن قوى ومنظّمات تمثّل مناطق عديدة في أطراف البلاد الواقعة خارج سيطرة الإدارة الذّاتيّة نفسها. ويجدر بالذّكر أنّ (مسد) بدوره يقود هو الآخر قوّة عسكريّة لا يُستهان بها تدعى قوّات سوريّا الدّيمقراطيّة (قسد) التي تكوّنت في بدايتها من مجموعة من أهالي المنطقة الأكراد، وحملوا السّلاح دفاعاً عن مناطقهم بعد الفراغ الذي نشأ بعد انسحاب جيش النظام من المنطقة إثر انطلاق الحراك السّوريّ في ٢٠١١، وقد كانت مهمّتها في البداية أعمال صغيرة لحماية مناطقها، وقد لعب حزب الاتّحاد الدّيمقراطيّ (PYD) دوراً أساسيّاً في تأسيسها وقيادتها. ومع ظهور داعش في مطلع العام ٢٠١٤ اتّسعت مهمّتها، وتطوّرت إلى شكلها الحالي قوات سوريّا الدّيمقراطيّة (قسد)، وحيث كانت قد انضمّت إليها وحدات مقاتلة تمثّل مكوّنات مختلفة من العرب والسريان والآشوريّين وغيرهم. وقد ازداد ثقلها بعد أن تدخلت قوات التحالف الدولي لمقاتلة داعش، والتي شكّلت بدورها مظلّة حماية جوّيّة لوحدات (قسد) التي كان لها دورٌ حاسم في هزيمة التنظيم الإرهابيّ مطلع العام ٢٠١٩، وفي سياق التطوّر في الأحداث ذاتها فقد اكتسب هذا المولود الجديد والمستحدث كنموذج للدّولة الدّيمقراطيّة لم تعرفه المنطقة من قبل، اكتسب العديد من عناصر القوّة والتفرّد، فقد واجَهَ وسيواجه العديد من التحدّيات والمصاعب التي لا يحوز إهمالها أو الاستهتار بتأثيرها.

أما حول ما بات يكتنف تجربة الإدارة الذاتية من مزايا وعناصر قوة فإن جملةً من الحقائق والنقاط تفرض نفسها ويقع في رأسها:

أوّلاً: تقديم نفسها بصفتها مشروعاً واقعيّاً يترجم تطلّعات السّوريّين في الخروج من المعضلة الوطنيّة، وفي المحافظة على وحدة البلاد. بالاستناد إلى مفهوم الدّولة الدّيمقراطيّة اللامركزيّة. هذا المفهوم الذي يجري تطبيقه اليوم على الأرض ويحقّق نجاحاً باهراً. وإلى ذلك فهي تسعى إلى دفع السّوريّين جميعاً وعبر حوارٍ دؤوبٍ تعمل عليه. تجلّى في المؤتمرات والورشات الحواريّة التي تجريها في الدّاخل والخارج، بقصد الاتفاق على دستور جديد يقوم على العلمانيّة ويقرّ بمبدأ الدّولة الدّيمقراطيّة اللامركزيّة. يستبعد صفة القوميّة من الدّولة، ويحافظ على الحقوق الثقافيّة لجميع المكوّنات. ومن الأهميّة بمكان أنّ الإدارة الذاتية بإقرارها هذا المبدأ تكون قد وفّرت حلّاً إبداعيّاً للمسألة الكرديّة طالما طال انتظاره. وكما كرّستْ تطبيقاً حقيقيّاً لمبدأ أخوّة الشعوب الحرة.

ثانياً: نجاح قوّات سوريّا الدّيمقراطيّة (قسد) في هزيمة التنظيم الإرهابيّ داعش، يعدّ واحداً من أهمّ عوامل القوة التي اكتسبتها هذه القوات، كما دخل هذا الإنجاز كرصيد هام يدخل على أرصدة تجربة الإدارة الذّاتيّة. فتنظيم داعش الذي شكّل وما يزال يشكّل تهديداً لاستقرار الدّول. ويعمل على تقويض المجتمعات في المنطقة، وأيضاً يهدّد السلم والأمن في العالم بأسره. وهذا ما جعل القوى الكبرى في العالم تعزّز ثقتها بقوّات سوريّا الدّيمقراطيّة، وما زاد في الاعتماد عليها كونها القوة الأهمّ على الأرض في مواجهة الإرهاب؛ الأمر الذي سيؤدّي حتماً إلى الزيادة في الاهتمام والرّعاية لهذه التجربة.

ثالثاً: بينما تتعدّد القوى والأطراف المحلّيّة والإقليميّة التي ادّعت أو سجلت اسمها على قائمة المنتصرين على داعش، آخذين بعين الاعتبار أنّ داعش تنظيم عابرٌ للحدود في سعيه إلى إقامة خلافة إسلاميّة وجنّة موعودة على مرمى حجر حسب زعمه، ففي هذا الجو المحموم من زحمة المتبارين على الاغتسال من داعش، أو لتبييض صفحتهم عبر دورهم في

هزيمتها. تنفرد مسد بأنها المنظومة الوحيدة التي عملت وتعمل بشكل جدّيّ وصحيح على اقتلاع جذور داعش من تربة المجتمع. وذلك من خلال تجسير الهوّة التي كانت قائمة بين الدّولة والمجتمع؛ الهوّة التي تكوّنت عبر تاريخ من الإهمال والتهميش. ما أدّى إلى خلق بيئة متخلّفة وخصبة ملائمة لهكذا مزروعات. ولينبري مسد للعمل على تشخيص دقيق لهذا الواقع، ومن ثَمَّ تحليله، والإمساك بالأسباب والظروف التي أدّت إلى نشوء ولادات مشوّهة من هذا القبيل. وبالمقابل انشغل بتغيير المناخات السائدة. وتالياً رأب الصّدع. فنراه ينفّذ أنشطة عديدة، ويطرح برامج مكثّفة لاستقطاب المجتمع، وتعزيز ثقته بالإدارة في خطوات تكرّس مشاركته، وانخراطه عميقاً في التجربة.

ثمة قرائن عديدة تدلّل على حدوث اختراق كبير لجهة استقطاب القاعدة الشعبيّة المتذمّرة، حيث يمكن إدراج الحوارات والمؤتمرات الخاصّة بمشاركة زعماء العشائر خطوة في هذا الاتّجاه. وليس أدلّ على هذا الجهد من مؤتمر عين عيسى الذي عقد منذ بضعة أشهر، وقد أطلق عليه مؤتمر عين عيسى لحوار زعماء العشائر. والذي شارك فيه أكثر من ستّة آلاف مندوب من ممثّلي المدن والقرى والأحياء في سائر جغرافيا شرق وشمال الفرات وما إلى ذلك، وما تبعه إلّا دليل واضح على حجم انخراط المجتمع ببرامج الإدارة، وكذلك في المهام الدّفاعيّة لقوّات قسد. وعن مستوى هذا التطوّر في وعي وموقف البيئة الاجتماعيّة يمكن إدراك ذلك من خلال الأحاديث التي يدلي بها المشاركون في جلساتهم الخاصّة ولقاءاتهم. ومن بين أهمّ الأحاديث الدّالة على ذلك هو رأي للناشط في مجموعة زعماء العشائر؛ الأستاذ سعود الشمّري وزملائه من الحسكة. حيث قدم في خُلاصةٍ توصيفيّةٍ تقييماً عالياً للتطوّرات الحاصلة في أداء الإدارة ونجاحها في أن تعكس مصالح وهموم المجتمع. وكما لفت الا :

يجدر بالذّكر أنّ (مسد) يقود قوّة عسكريّة لا يُستهان بها تدعى قوّات سوريّا الدّيمقراطيّة (قسد) التي تكوّنت في بدايتها من مجموعة من أهالي المنطقة الأكراد، وحملوا السّلاح دفاعاً عن مناطقهم وتأمين الأمن والأمان لسكان المنطقة بعد تراجع سلطة النظام ونفوذه على المنطقة بعد انطلاق الحراك السّوريّ في ٢٠١١، وقد كانت مهمّتها في البداية أعمال صغيرة لحماية مناطقها.

1- **تحسّن مستوى المعيشة، وانتفاء الفساد من جهة.**

1- **المناخ الديمقراطي الذي أصبح ملحوظاً بدرجة كبيرة.**

ومن هنا يمكن القول: **إن مسد يتجه بالفعل إلى تقديم ذلك النموذج الذي يقدّم نفياً لداعش بالمعنى التاريخيّ، كما ويستطيع أن يعبر الحدود ليقدّم النقيض منها.**

رابعاً: واستطراداً ضمن متوالية عناصر القوّة في أرصدة الإدارة الذّاتيّة يبرز دور المرأة، وانطلاقاً من مقولةٍ فكريّة أوجلانيّة مفادها؛ إنّ المرأة هي المستعمَرَة الأولى في التاريخ، ويجب أن نعمل لجعلها الأخيرة، تهتدي سياسات الإدارة بروح هذه الرؤية لتنتهج نهجاً يولي قضيّة المرأة اهتماماً متقدّماً، كما وليُسنَد لعنصر النساء دورٌ طليعيٌّ في سائر المجالات والأنشطة لتكون بذلك قد استثمرت جهداً كبيراً ونضالاً متراكماً كان يهدف إلى تطوير البنية الفوقيّة

في المجتمع ككلّ. وليبدع في فكرة تثوير المرأة. والمرأة هنا تمسك باللحظة التاريخية إمساكاً جدّيّاً كما تنتهز الفرصة التي وفّرتها ظروف عديدة فتمشي لدورها الرّياديّ بكلّ كفاءة وحنكة لتظهر في المقعد الأوّل وفي كلّ عربات القطار. حيث لا تخلو محطّة ولا يخلو غصن من تغريدة لها بدءاً بمؤسّسة الرّئاسة وانتهاء بقيادة الوحدات المقاتلة.

وفي هذا الحقل: حقل النشاط العسكريّ والنضاليّ. لا تقدم فعلاً غير مسبوق فقط. بل تقدّم وجهاً إبداعيّاً يصلُح أن يلهم الكتاب والدّارسين أن يشتغلوا عليه طويلاً. فالمرأة هنا متطوّعة تطوّعاً. وتردد جملةً واحدةً: أنا مشروع شهادة. وإنّ أيّ زيارة خاطفة إلى مقبرة يشرف عليه مراقب كمقبرة كوباني مثلاً. أو إلى القفص الزّجاجي في وسط كوباني الذي يخلّد بعضاً من رفات شهيدتين قضيتا في قتال داعش. إلّا وستجعله يخرج بانطباع يؤكّد على أنّ فعلاً من أفعال التّاريخ قد جرى في هذه المنطقة. وحيث أكثر من نصف الشهداء هنّ نساء. وكلّ التفاصيل والمجريات تدلّ على أنّ شعار: الوطن الحرّ يعني امرأة حرة. يأخذ مجراه إلى حيز التطبيق الفعلي.

خامساً: وبالاستناد على كل ما سبق. ورغم ما يبديه البناء التحتي في مناطق الإدارة الذاتيّة من تدهور. بفعل فظاعة الحرب التي جرت مع داعش. ورغم الدمار الحاصل في الجسور والطرق والمنشآت العامة. في مشهد لم يعرف تاريخ الحروب له مثيلاً. فإنّ مستويات عالية من تطور البنية الفوقية تبدو راسخة في وعي المجتمع. لا بل تتحرّك قِدماً بوتائر متسارعة. وليس أدلّ على ذلك من تنامي الحّادات ونوادي المثقّفين والمبدعين. وازدياد دورها وانتشارها. وحيث لا تخلو بلدة صغيرة من بروز ظاهرة النوادي تلك. وعند هذه النقطة بالضبط لا بدّ من الإشارة إلى أنّ دور المثقفين يبدو جليّاً في تشكيل عقل المجتمع وفي تنمية الذائقة الواعية فيه.

> **تتعدّد القوى والأطراف المحلّيّة والإقليميّة التي ادّعت أو سجلت اسمها على قائمة المنتصرين على داعش العابر للحدود في سعيه إلى إقامة خلافة إسلاميّة، ففي هذا الجو المحموم من زحمة المتبارين على الاغتسال من داعش، أو لتبييض صفحتهم عبر دورهم في هزيمتها. تنفرد مسد بأنها المنظومة الوحيدة التي عملت وتعمل بشكل جدّيّ وصحيح على اقتلاع جذور داعش من تربة المجتمع.**

ويجدر بالذّكر أنّ تأثيره الواضح يطال كوادر الإدارة ذاتها. إلى نحو يؤكّد على احترام كبير لدور الثقافة والمثقفين في كل جوانب النشاط ومناحي الحياة. وإلى ذلك تلعب منظّمات المرأة والشبيبة دوراً يزداد أهمّيّةً. وبما أنّ في السياسة تتجلى زبدة المعارف الإنسانية. وتعبر في أحد ركائز تطورها عن مستوى تطوّر البناء الفوقي في المجتمع. وكما تُعنى في أحد أهمّ مهامها بتلبية الحاجات المعنوية لذلك المجتمع. فمن الحري بنا أن نلاحظ ومن خلال كثرة المؤتمرات الحواريّة وتواتر الندوات في كل مكان بأنّ عملاً أخلاقيّاً وكبيراً بالسياسة يجري تطبيقه هنا. من شأنه جرّ ملايين البشر والنساء خاصة إلى ساحة السياسة. وبالتالي إلى ساحة الوعي. وبالتالي إرساء المداميك الأولى للمجتمع الأخلاقي السياسي الذي يملك إرادته. ويعرف ما يريد.

نموذج اقتصاد كومونالي تشاركي

سادساً: تتبلور في النهج الاقتصادي المعتمد ملامح سياسة اقتصادية واجتماعية تأخذ التنمية نحو نموذج الاقتصاد الاجتماعي؛ القائم على محاور ثلاثة: **(الكومونالي والتشاركي ثم الخاص)**، ووفق خطوات تتّسم بأنّها أيكولوجية في فروع النشاط الاقتصادي المختلفة. تنمو وتتّسع المشاريع التشاركية والتعاونية بدعم وتشجيع من مؤسسات الإدارة، وبمبادرة من النقابات وهيئات المجتمع المدني، وفيما يعد علامة فارقة لصالح اقتصاد المجتمع، وبخلاف النظام الاقتصادي الرأسمالي العالمي الذي يعدّ هاجسه الأساسي الربح نجده ينشغل بمهمة توفير الحاجات المادية للمجتمع بالدرجة الأولى، وعلى هذا النحو، وفي هذا الاتجاه تتواتر المشاريع، بدءاً بمشروع قرية المرأة في جِينوار قرب الدرباسية، ومعمل الألبان والأجبان الذي كان قائماً في عفرين قبل الاحتلال التركي. ومشروع مدجنة منبج وغيرها الكثير من الأمثلة والنماذج في الزراعة والصناعة والخدمات.

سابعاً: وفي مواجهة تحدي اللحظة الراهنة؛ تحدّي الجائحة الكونية؛ الكورونا، وفيما تظهر دول عظمى، وأخرى إقليمية عجزها في احتواء الوباء، أو منع انتشاره، تبدي ألمعيةً وتفوّقاً حتى الآن على العالم بأسره، وعلى دول المحيط المجاور، وفيما لم تسجّل حتى الآن أية إصابات في عموم مناطق نفوذ الإدارة، يتجاوز العدد المسجل للإصابات مئات الألوف في كل من تركيا وإيران، ولأنّ السر يكمن في طبيعة المجتمع المنظّم، والبيئة الأيكولوجية، الأمر الذي يعد تفوّقاً ورجحاناً لصالح الفلسفة الأوجلانية في تصوّرها للحياة والعالم.

تحديات تجربة الإدارة الذاتية الديمقراطية

ثامناً: تواجه تجربة الإدارة الذّاتيّة كمّاً هائلاً من الصعاب والتحديات ونقاط الضعف، وقد بات بعضها معروفاً، وتندرج في مستويات ثلاث:

المستوى الأوّل: يكمن في التحدّي المحلّي أو الوطني بصفته تحدّ موضوعي يواجه أيّ قوة تملك مشروعا للتغيير لا بدّ أنها ستصطدم بالقوى المعيقة والمتعارضة بنيويّاً وفكريّاً مع برنامجها السياسيّ والأيديولوجيّ. ويأخذ هذا النوع من التحدّي أشكالاً عديدة. وكما يفرض أنماطاً مختلفة من أنماط المواجهة. وما الصدام مع داعش غير واحد من أهمّ صيغ هذا النوع من التحديات، وربما يكون أسهلها، ويمكن الجزم بأنّ الإدارة قد قطعت شوطاً متقدّماً في تجاوز هذا الامتحان القاسي.

المستوى الثاني: وقد يكون الأخطر، ويندرج في حتمية المواجهة الوجودية والتاريخيّة مع عضوَين في الجغرافيا السياسية، لن يتحمل عقلهما القومجي والعقائدي الإسلامويّ مفهوم الأمّة الديمقراطية العلمانية العابرة موضوعياً للحدود.

المستوى الثالث: هو مستوى غير مباشر في الوقت الراهن، لكنّه حتميّ على المدى المتوسط والبعيد، هذا التحدّي هو افتقار فكرة الأمّة الديمقراطية لحلفاء استراتيجيين على المستوى الدولي، ولأنّها فكرة عصرانية من الصعب عليها أن تتجاوز واقع نظام الحداثة الرأسمالية العالمي السائد، دون معارك ستكون مستحقة عندما تنضج ظروفها.

المشروع الأوراسيّ.. هل هو بديل لنظام «العولمة» وما مكانة تركيّا فيه؟

جميل رشيد

تمهيد:

ترك سقوط الاتّحاد السوفياتيّ نهاية عام 1991، فراغاً إستراتيجيّاً في العالم، خاصّة في الدّول الواقعة ضمن جغرافيّته وبدرجة أقلّ في محيطه. تأثيرات أخذت أشكالاً عدّة، تمثّلت بانهيار أنظمة سياسيّة وإعادة تشكيلها وفق منظومات فكريّة وإيديولوجيّة مختلفة، انساقت فيما بعد مع النّماذج الغربيّة في الإدارة والاقتصاد والسياسة، لتنتقل إلى عصر ما بعد الاشتراكيّة؛ أي العولمة ببعدها الدّوليّ والإقليميّ.

تصدّر نظام القطب الواحد لقيادة العالم، ممثّلاً بالولايات المتّحدة الأمريكيّة، وساد معه مفهوم "العولمة"، الذي حمل في طيّاته جملة متناقضات متصارعة، رغم فرضها قيماً إضافيّة على أنماط التفكير والعمل والإدارة، عزّزتها فيما بعد بتدشين الثّورة التّقنيّة الرّقميّة، وإقحامها في عمليّة الصراع مع القوى والأطراف الرّافضة لزعامتها، ومن ثمّ الانتقال إلى إدارة العالم وفق منظومة افتراضيّة «الإنترنت»، مترافقاً مع انتشار عسكريّ في معظم بقاع العالم الاستراتيجيّة وتحكّمها بأهمّ المعابر والممرّات المائيّة والبحار والمحيطات، وتهميش دور وفعّالية القوى الأخرى، لتتسيّد العالم كقوّة منفردة، بلا منازع.

الإسناد النظريّ والفكريّ لتحوّل الولايات المتّحدة إلى قوّة مطلقة في العالم، غذّته أفكار واضعي الاستراتيجيّة الأمريكيّة ومفكّريها. فجملة الأفكار التي طرحها «صاموئيل هنتنغتون» في كتابه "صراع الحضارات"، وكذلك "فرانسيس فوكوياما" في كتابه "نهاية التّاريخ الإنسان الأخير"، وكلاهما يتّفقان حول نقطة مركزيّة: «سيادة أمريكا على العالم»، منطلقين من فكرة "أطلسيّة – نسبة إلى مفاهيم وأهداف حلف شمال الأطلسيّ».

إلا أنّه بالمقابل؛ وكما علّمنا التّاريخ، أنّه لم تمرّ فترات طويلة سادت فيه قوّة واحدة بمفردها المشهد السياسيّ والعسكريّ في العالم، حتّى أثناء سيطرة الإمبراطوريّات البائدة (الرّومانيّة، مثلاً)، حتّى انبثق من رحمها أو في جوارها قطبيّة ثانية أو حتّى ثالثة. طبيعة الصراعات في العالم (صراع الأضداد)، وجدليّة التّاريخ؛ تفترض وجود قطبيّة معاكسة، تحقّق معها في ذات الوقت التطوّر، رغم ما يكتنفه من مآس تنعكس على البشر عبر حروب دمويّة ونشر للفوضى، قد تطول أو تقصر حسب ديناميّات القوى الحاملة للتغيير واتّساقها مع الحركة الانسيابيّة للتّاريخ البشريّ.

ذهب العديد من الباحثين الاستراتيجيّين ودارسي حركة تطوّر التّاريخ، إلى أنّه وبعد انهيار الاتّحاد السوفياتيّ وفرط عقد الكتلة الاشتراكيّة، انفردت الولايات المتّحدة الأمريكيّة بقيادة العالم، منطلقين من فكرة ديمومة النظام الرّأسماليّ وقابليّته على التجدّد والتطوير وملاءمته لكافّة مراحل التّاريخ.

غير أنّ هذه الفكرة بدّدتها الوقائع التالية المتولّدة بُعيد انقشاع أجواء التوتّر وحالة الفراغ والفوضى التي سادت العالم بعد انهيار الاتّحاد السوفياتيّ، فطُرِحت فكرة "الأوراسيّة"، كمشروع تكامليّ يجمع عدّة قارات ضمن إطار أكثر تعويماً من نظام العولمة المفروض، وكتعبير عن قطبيّة جديدة تسعى لقيادة العالم ما بعد العولمة.

تعدّدت الآراء حول جوهر «المشروع الأوراسيّ»، حيث يؤكّد البعض أنّ المشروع في جوهره إعادة للهيمنة الرّوسيّة على العالم، بعد أن استعادت روسيّا دورها العالميّ في مرحلة ما بعد انهيار السوفياتيّ مروراً بالمرحلة "اليلتسينيّة"، ووصولاً إلى المرحلة "البوتينيّة"، وإعادة روسيّا إلى المشهد العالميّ، وبقوّة.

سنحاول في بحثنا هذا معرفة المشروع الأوراسيّ وبنيته واستطالاته الفكرية والثقافية، وإسقاطاته السياسية والعسكرية والاقتصادية على خرائط الجغرافيا السياسية للدّول المشكّلة للمشروع، وهل هو تحالف ضدّ التحالفات التي تقودها الولايات المتحدة الأمريكية، محاولين تبيين مدى إمكانية أن يرى المشروع النور، في ضوء المتغيرات الحاصلة في بقاع العالم، والأهم من كلّ ذلك، التركيز على الحيز الذي تحتلّه تركيا في "الخارطة الأوراسية».

الإطار الجغرافيّ للمشروع الأوراسيّ:

حدّد واضعو نظريّة المشروع الأوراسيّ الحدود الجغرافيّة لمشروعهم، فقصدوا به المنطقة القاريّة المتّصلة عبر قارتي آسيا وأوروبا، فالكلمة تتألّف من شطرين "أور – أوروبا" و"اسيا – آسيا"، ويحدّها من الشرق المحيط الهاديّ، ومن الغرب المحيط الأطلسيّ، ومن الشّمال المحيط القطبيّ الشّماليّ، وجنوباً البحر الأبيض المتوسّط وقارة أفريقيا والمحيط الهنديّ، بمساحة تصل إلى ٥٥ مليون كم٢.

ويمثّل نحو ٣٦,٢ ٪ من مساحة اليابسة على كوكب الأرض، وتضمّ ما يقارب من /٩٣/ دولة، في حين يبلغ عدد السكّان في "إقليم أوراسيا" حوالي /٥/ مليارات نسمة، أي حوالي ٧١ ٪ من إجمالي عدد سكّان العالم، إذ يتمركز في آسيا حوالي /٤,٢/ مليار نسمة، ويقيم في أوروبا حوالي /٧٤٠/ مليون نسمة.

جدل نظريّ حول التّعريف السياسيّ للمشروع:

اختلفت الآراء حول التعريف السياسيّ لمفهوم وحدود أوراسيا، فمنهم من اعتبر أنّ العمق التّاريخيّ لدول الاتّحاد السوفياتيّ السّابقة تشكّل بمجموعها دول أوراسيا، فيما ذهبت العديد من الدّراسات الأكاديميّة إلى إطلاق "أوراسيا" على رابطة الدّول المستقلّة عن الاتّحاد السوفياتيّ، والتي أطلقت عليها أدبيّاتها السياسيّة اسم "أوراسيا ما بعد الاتّحاد السوفياتيّ».

غير أنّ بعض المراكز البحثيّة العالميّة ركّزت على التّعريف السياسيّ للمشروع، منها مؤسّسة "ستراتفور"، التي اعتبرت أنّ المشروع ما هو إلا العمق الجيوسياسي لروسيّا.

ظلّت كلّ التعريفات قاصرة وغير قادرة على تقديم إطار مكتمل لجوهر وماهيّة

> **"تصدّر نظامِ القطب الواحد لقيادة العالم، ممثّلاً بالولايات المتّحدة الأمريكيّة، وساد معه مفهوم «العولمة»، الذي حمل في طيّاته جملة متناقضات متصارعة، رغم فرضها قيماً إضافيّة على أنماط التفكير والعمل والإدارة، عزّزتها فيما بعد بتدشين الثّورة التّقنيّة الرّقميّة، وإقحامها في عمليّة الصراع مع القوى والأطراف الرّافضة لزعامتها، ومن ثمّ الانتقال إلى إدارة العالم وفق منظومة افتراضيّة «الإنترنت"**

المشروع، وبقيت خاضعة لأفكار واضعيها، دون أن تسلم من الانتقادات المتعدّدة، خاصّة إنّ بعض التعريفات اقتصرت على حصر المشروع ضمن الدّول المستقلّة عن الاتّحاد السوفياتيّ، والتي حقّقت انتقالاً سياسيّاً واقتصاديّاً إلى عالم الرّأسماليّة من بوّابة النيو ليبراليّة الاقتصاديّة، حتّى أنّ بعضها انضمّ إلى حلف الشمال الأطلسيّ (الناتو)، وابتعد عن مجرّد التفكير بالمشروع.

أوّل من وضع المفهوم الجيوسياسيّ للكتلة الأوراسيّة هو العالم الجغرافيّ الإنكليزيّ "هالفورد ماكيندر" (١٨٦١ – ١٩٤٧) الذي أصدر سنة (١٩٠٤) كتاباً هامّاً عن البعد الجيوسياسيّ للعلاقات الدّوليّة. وفي مؤلّفه "نظرية الأرض الداخلية" (Heartland Theory)، والذي سنأتي إليه لاحقاً، اعتبر "ماكيندر" أنّ السيطرة على العالم لا تقتصر على السيطرة على البحار كما كانت تفعله المملكة المتّحدة، التي عرفت باسم امبراطوريّة

البحار، وإنّما تقتضي السيطرة على الدّاخل الآسيويّ الأوروبيّ الممتدّ من بحر الصّين حتّى المحيط الأطلسيّ، وهو ما أطلق عليه تسمية "الكتلة الأوراسيّة"، معتبراً أنّ قلب هذه الكتلة، تاريخياً، هو روسيا، لأنّها الدّولة الوحيدة في العالم الممتدّة فوق قارتي (آسيا وأوروبا).

ظهر مصطلح "أوراسيا» بشكل مكثّف من قبل المراكز البحثيّة والأكاديميّة ورجال السياسة في الآونة الأخيرة، حيث طرح الوزير البرتغاليّ السابق «برونو ماسياس» رؤية جديدة للعلاقات الدّوليّة، معتبراً أنّ مستقبل النظام الدّوليّ ستحدّده الصراعات بين القوى الكبرى للسيطرة على جغرافيّة أوراسيا، ولخّص تلك الرؤية في كتابه الذي أطلق عليه اسم «فجر أوراسيا»، مدّعياً أنّ "الطريق نحو "نظام عالميّ جديد" يتحدّد عبر تجلّيات التّنافس الدّائر بن روسيا والصّين والولايات المتّحدة والهند للهيمنة على الإقليم الذي يُعدُّ "قلب العالم".

فيما يركّز «روبرت كابان»، الأستاذ في الأكاديميّة البحريّة الأمريكيّة في كتابه "عودة عالم ماركو بولو: الحرب والاستراتيجيّة والمصالح الأمريكيّة في القرن الحادي والعشرين" على مركزيّة "أوراسيا" في "المرحلة الانتقاليّة التي يمرّ بها النظام الدّوليّ الرّاهن". ويتوقّع "كابان" أن تتّجه أوروبا التي تنعم بنوع من السّلام والاستقرار منذ الحرب الباردة، نحو تبنّي مفهوم "أوراسيا" من خلال تصاعد "الشعبويّة والتيّارات اليمينيّة" والتوتّرات المرافقة لها. ويستنتج من تحليله أنّه لا يمكن لأوروبا أن تقود العالم أو حتّى قيادة نفسها، دون قوى كبرى، فهي ستنتقل من الوصاية الأمريكيّة إلى الوصاية "الأوراسيّة".

وممّا يُساهم في التبعيّة الأوروبيّة لقوّة كُبرى؛ المساعي الأمريكيّة والبريطانيّة في إبقاء أوروبا "الاتّحاد الأوروبيّ" في حالة ضعف، وانسحاب بريطانيا من الاتّحاد زاد من احتمالات انهياره ويهدّد بفرط عقد معاهدات "ماستريخت" و"شينغن" وما إلى ذلك من اتّفاقيّات تجمع دول الاتّحاد تحت سقفها.

يتعرّض "الأوراسيّون" إلى انتقادات عديدة من جانب عدّة أوساط مناوئة لهم. فهناك بعض المتشكّكين بالمشروع الأوراسيّ، رغم أنّهم يُقرّون ببعض مسلّمات وأطروحات "الأوراسيّين"، إنّما يعتبرون "فكرة تأسيس إئتلاف "أخويّ" من الشعوب السّلافيّة والعرق الأصفر والتُرك والفرس على أراضي ما يسمّى "أوراسيا"؛ إنّما هي مجرد فكرة جميلة، ولكنّها طوباويّة وغير قابلة للتنفيذ.

فيما يعتقد الكاتب "زياد الحافظ" في مقال له نُشِر في صحيفة "السّفير"، أنّ أهمّ مقوّمات المشروع الأوراسيّ هما، "القوّة الاقتصاديّة الصّينية بما فيها اليد العاملة الوفيرة والرّساميل الوافرة"، والثاني "القوّة العسكريّة الرّوسيّة". وفي رأيه أنّ توافر العاملين، يشكّل عامل توازن أو حتّى كسر للتّوازن مع الغرب وعلى رأسها الولايات المتّحدة الأمريكيّة.

كما أنّ قوّتي كلّ من الهند وباكستان، ومن ثمّ إيران وتركيّا اللّتان بدأتا تتمدّدان في منطقة الشرق الأوسط، فإنّه تتضافر عوامل عديدة تساهم في نجاح المشروع الأوراسيّ، من وجهة نظر أنصاره.

مقوّمات المشروع الأوراسيّ:

اعتمد منظّرو الفكر والمشروع الأوراسيّ في بنائهم النظريّ على عدد من العوامل، اعتبروها تاريخيّة وجغرافيّة، وأخرى إثنيّة، وذات جذور عميقة تمتدّ إلى الثّقافة المشتركة وحتّى الأصول العرقيّة التي تميّزت بها شعوبهم، ويمكننا ذكر بعض تلك العوامل:

1 – الثّقافة الأرثوذكسيّة – السّلافيّة: يذهب أصحاب هذا التيّار إلى أنّ الخصوصيّة الثّقافيّة التي تميّزت بها الشّعوب الناطقة باللّغة "السّلافيّة" والمعتنقة للمذهب الأرثوذكسيّ، إنّما يشكّلون ما يمكن تسميته بـ"الثّقافة الأوراسيّة" التي تجمع بين شعوب الكتلة الأوراسيّة، وهي مغايرة للثّقافة الغربيّة السّائدة في القارة الأوروبيّة، وكذلك الثّقافة الآسيويّة لدول قارة آسيا. فيما يرى البعض أنّ هذه النزعة إنّما تمثّل في حقيقتها الطموحات والرؤية الرّوسيّة، حيث أنّ اللّغة الرّوسيّة هي جزء من اللّغة السّلافيّة، إلى جانب تمسّك روسيّا بالمذهب الأرثوذكسيّ.

2 – التصوّر القاريّ لأوراسيا: يعتبر بعض المنظّرين للمشروع الأوراسيّ، أنّ أوراسيا بحدّ ذاتها تشكّل قارة، مستندين إلى فكرة التكامل والامتداد الجغرافيّ بين دولها في أوروبا وآسيا، وأنّه لا يمكن بأيّ حال من الأحوال الفصل جغرافيّاً بين دولها، معتبرين أنّ الحدود الرّاهنة ما هي إلا حدود مصطنعة وتعارض الأسس الجغرافيّة. وأنصار هذه الرؤية يدحضون فكرة أنّ المشروع الأوراسيّ يقتصر على إعادة السيطرة على دول الاتّحاد السوفياتيّ السّابق، بل يعتبرون أنّ مشروعهم يتجاوزه ويعبّر عن حقيقة تاريخيّة ورغبة لدى شعوب الكتلة الأوراسيّة في إبراز دورها على الصعيد العالميّ.

3 – قلب اليابس (dnaltraeH): يستند هذا المفهوم إلى الرؤى النظريّة لـ"هالفورد ماكيندر"، الجغرافيّ البريطانيّ الشهير، ويعتبره البعض من مؤسّسي "الجغرافيا السياسيّة". وطرح نظريّته في عام ١٩٠٤، معتبراً أنّ "القارّات الثلاث (آسيا، إفريقيا، وأوروبا) تشكل ما وصفه بـ"جزيرة العالم" بسبب اتّصالها الجغرافيّ، مؤكّداً أنّ "قلب اليابس" يقع في منتصف هذه الجزيرة، محدّداً حدود هذا الإقليم من نهر الفولغا إلى نهر يانجتي، وهو أطول الأنهار في آسيا، ويمرّ من

> **"حدّد واضعو نظريّة المشروع الأوراسيّ الحدود الجغرافيّة لمشروعهم، فكانوا يقصدون به المنطقة القاريّة المتّصلة عبر قارتَي آسيا وأوروبا، فالكلمة تتألّف من شطرين «أور – أوروبا» و "آسيا – آسيا"، ويحدّها من الشرق المحيط الهاديّ، ومن الغرب المحيط الأطلسيّ، ومن الشّمال المحيط القطبيّ الشّماليّ، وجنوباً البحر الأبيض المتوسّط وقارة أفريقيا والمحيط الهنديّ، بمساحة تصل إلى 55 مليون كم2"**

الصّين، وكذلك من جبال هيمالايا إلى القطب الشّماليّ. ويشدّد "ماكيندر" على أهميّة هذه المنطقة أو الإقليم في الهيمنة على العالم. ووسّع "ماكيندر" من مساحة أوراسيا" مضيفاً إليها كلّ من السهول الأوروبيّة غرب جبال الأورال وشبه الجزيرة العربيّة والهند والصّين.

4 – التيلوروكراتيا والتالاستوكراتيا وحضورهما القويّ في المشروع الأوراسيّ: إنّ أول من طرح مفهوم «التيلوروكراتيا/ قوّة البرّ» و«التالاستوكراتيا/ قوّة البحر» هو المؤرّخ العسكريّ والمفكّر الجيوستراتيجيّ الأمريكيّ "ألفريد ماهان"، معتبراً أنّ روسيّا تتميّز بالقوّة على البرّ فيما أمريكا وأوروبا تسيطران على معظم البحار والمحيطات. وهذه نزعة بريطانيّة قديمة، حيث عُرِف عنها اسم "إمبراطوريّة البحار". وهذا ما يفسّر انتشار قطع البحرية الأمريكيّة في جميع البحار في العالم، بدءاً من المحيط الأطلسيّ والهادي والهنديّ وحتّى الخليج

”طرح الوزير البرتغاليّ السابق «برونو ماسياس» رؤية جديدة للعلاقات الدّوليّة، معتبراً أنّ مستقبل النظام الدّوليّ ستحدّده الصراعات بين القوى الكبرى للسيطرة على جغرافيّة أوراسيا. ولخّص تلك الرؤية في كتابه الذي أطلق عليه اسم «فجر أوراسيا»، مدّعياً أنّ «الطريق نحو «نظام عالميّ جديد" يتحدّد عبر تجلّيات التّنافس الدّائر بن روسيّا والصّين والولايات المتّحدة والهند للهيمنة على الإقليم الذي يُعدُ «قلب العالم“

العربيّ والبحر الأبيض المتوسّط والأحمر وبحر الصّين. كما أقامت قواعد عسكرية بحريّة لها في الموانئ العالميّة، مثل "قاعدتي "سوبيك وكوبيك" في الفيليبين، وقاعدتها في جزيرة "ديلاغارسيا" في المحيط الهنديّ. ولعبت تلك القواعد البحريّة وكذلك البوارج وحاملات الطائرات الأمريكيّة، دوراً أساسيّاً في كافّة الحروب التي خاضتها أمريكا بعد الحرب العالميّة الثانية، كحربَي الخليج الأولى والثانية، وهي القوّة الضاربة بيدها التي تهدّد بها دول العالم أجمع. من هنا تأتي أهميّة القوّة البحريّة التي احتفظت بها أمريكا للتحكّم بالممرّات الملاحيّة الجيواستراتيجيّة وعزّزت من قوّتها البحريّة، فيما احتفظت روسيّا بقوّتها البرّيّة في كلّ من جبال الأورال ودول الاتّحاد السوفياتيّ السّابقة، وكذلك محاولاتها في السيطرة على أفغانستان في أواخر سبعينات القرن الماضي، وما محاولاتها الرّاهنة في السيطرة على الموانئ السّوريّة، إلا توجّهاً جديداً لديها في إحداث موقع قدم لها في المياه الدّافئة، والشروع بتعزيز قوّتها البحريّة، من خلال بناء الأساطيل البحريّة والبوارج وحاملات الطائرات والغوّاصات، في مسعى لتكامل المشروع الأوراسيّ. ويعتقد واضعو الاستراتيجيّة الأوراسيّة، أنّه دون تعزيز القوّة البحريّة، لا يمكن أن يُكتب للمشروع النجاح.

5 – أهميّة دول الأطراف في المشروع الأوراسيّ: يؤكّد العديد من علماء السياسة، ومنهم العالم الأمريكيّ "نيكولاس سبايكمان" أهميّة ما سمّاها "الأراضي الطّرفيّة" أي الدّول المحيطة بالإقليم الأوراسيّ، في نشأة وتطوّر المشروع الأوراسيّ وترسيخ أسسه، من خلال نظريّة ما تسمّى "المركز والأطراف"، وخاصّة التي تتشارك معها في السّواحل. ويعتبر "سبايكمان" أنّها – أي دول الأطراف – تشكّل "هلالاً داخليّاً" وهي بمثابة "منطقة عازلة" بين قوّة البرّ أو اليابسة / قوة التيلوروكراتيا" و"قوّة البحر/ التالاستوكراتيا".

6 – جغرافيّة الاتصال (yhpargotcennoC):

يذهب العديد من المفكّرين المهتمّين بالنظريّة الأوراسيّة إلى حدّ وضع مقوّمات جغرافيّة وأخرى تاريخيّة، تلغي الكثير من الفوارق والتمايزات بين الدّول والشّعوب، مثل البروفيسور "باراج خانا"، المحاضر بالجامعة الوطنية في سنغافورة، حيث توقّع إلغاء الحواجز والحدود الفاصلة بين الدّول الواقعة ضمن المنطقة أو الإقليم الأوراسيّ، نظراً لشبكات المواصلات والسكك الحديديّة وخطوط نقل النفط والغاز الطبيعيّ، إضافة إلى التشارك في شبكات الكهرباء والإنترنت، والتي من شأنها زيادة الاندماج بين شعوب الإقليم.

وباعتبار أنّ الصّين هي جزءٌ مهمٌّ من المشروع – بل يذهب الكثير من المحلّلين أنّ الصّين هي مركزه – سعت إلى بناء شبكات من الطرق

والجسور داخل الصّين، وكذلك بينها وبين دول الجوار، مثل باكستان، شبكات هي غاية في روعة التصميم الهندسيّ والبناء العمرانيّ المتميّز، والذي يفوق أمريكا وأوروبا، إضافة إلى تحضيرها لإطلاق الجيل الخامس من الإنترنت المسمّى «G – ٥"، وعلى إثره اندلعت حرب منافسة تجاريّة بينها وبين الولايات المتّحدة.

هذه العوامل بمجملها تشكّل محفّزات قويّة نحو وضع المشروع الأوراسي حيّز التنفيذ، والبدء بخطوات عمليّة فعّالة، من شأنها أن تفتح أبواب المواجهة والصراع مع الغرب وخاصّة الولايات المتّحدة.

منظرو الفكر الأوراسيّ الروس ورؤية «دوغين» التحديثيّة:

الفكرة «الأوراسيّة» ليست وليدة عقد أو عقدين من الزمن كما يتصوّر البعض، إنّما تمتدّ بجذورها إلى ما قبل انهيار الاتّحاد السوفياتيّ، فيما البعض يعتقد أنّها بديل له. إلا أنّ العديد من المفكّرين الرّوس يضعون تصوّرات توحي بأنّ «الأوراسيّة» هي نظريّة روسيّة بالمطلق، حتّى قبل انهيار الاتّحاد السوفياتيّ. وظهر في الآونة الأخيرة ما يسمّون بـ»الأوراسيّون الجُدُد» – على غرار المحافظين الجُدُد في الولايات المتّحدة وأنصار الاعتقاد المسيحيّ – ويتبنّون «النظرية العرقيّة» في الترويج لمشروعهم. فيعتقدون أنّ شعوب السهوب الأوراسيّة تضمّ شعوباً مختلفة، منها الشعوب التركيّة والتتار وكازاخستان ومنغوليا. ومن أنصار هذا التيّار هو المفكّر الرّوسيّ «ليف قيموليف». ويذهب هو وأتباعه إلى الفصل بين روسيّا والغرب، معتقداً أنّ الأولى ليست «جزءاً طبيعيّاً من أوروبا»، ليتمادى في رؤيته ويصل حدود العنصريّة، إنّ صحَّ التعبير، ليطلق صفة «سوبر إثنوس / الشعب الخارق» على الشعب الرّوسيّ، معتبراً أنّ روسيّا أقرب ثقافيّاً إلى آسيا منها إلى أوروبا.

إلا أنّ الحركة التجديديّة الأقوى للمشروع الأوراسيّ، كانت على يد المفكّر الاستراتيجيّ الرّوسيّ «ألكسندر دوغين»، والذي يعتبر المستشار الأوّل للرئيس الرّوسيّ فلاديمير بوتين الآن، حيث فصّل رؤيته للمشروع في كتابه المعنون باسم «أسس الجيوبوليتيكا مستقبل روسيّا الجيوبوليتيكيّ»

يطرح «دوغين» في مؤلّفه فكرة إنشاء «الإمبراطوريّة الأوراسيّة»، ويحثّ روسيّا على ضرورة الانفتاح على المياه الدّافئة، من منطلق جيوبوليتيكيّ، ولو تعدّدت التسميات ما بين «حليف، صديق، حامٍ، ووو..».

كتاب «دوغين» هذا اعتمد منذ ٣١ مايو/ أيار ٢٠٠١ مقرّراً دراسيّاً معتَمداً لدى أكاديميّة الأركان العامّة الرّوسيّة، فيما أقرّت وزارة العدل الرّوسيّة «أوراسيا» مصطلحاً رسميّاً مسجّلاً لديها.

ولا يحبّذ «دوغين» فكرة الاعتماد على القوّة العسكريّة «الخشنة» في بناء المشروع، بل يفضّل عقد تحالفات اقتصاديّة وسياسيّة، والاعتماد على الدّبلوماسيّة الهادئة والمرِنَة وبناء السّلام والتخفيف من التوتّرات والنزاعات العسكريّة، كأسلوب حضاريّ معاد للتوجّهات الأطلسيّة التي يتبنّاها حلف شمال الأطلسيّ «الناتو».

ويشير إلى تجربة الاتّحاد السوفياتيّ الفاشلة في أفغانستان، وما خلّفته من آثار تدميريّة على الوضع الجيوبوليتيكيّ لروسيّا، وتراجع المشروع الأوراسيّ، نظراً للثقة التي فقدتها في حرب أفغانستان، وانعكاسها على دول الجوار.

الانتقال من الدّولة العاديّة إلى ما فوق الدّولة / أي الإمبراطوريّة، في نظر «دوغين» يجب أن يتمّ دفعة واحدة، على غرار ما أنشئت الإمبراطوريّات في التّاريخ، وليس

> **إنّ أول من طرح مفهوم «التيلوروكراتيا/ قوّة البرّ» و«التالاستوكراتيا/ قوّة البحر» هو المؤرّخ العسكريّ والمفكّر الجيوستراتيجيّ الأمريكيّ "ألفريد ماهان"، معتبراً أنّ روسيّا تتميّز بالقوّة على البرّ، فيما أمريكا وأوروبا تسيطران على معظم البحار والمحيطات. وهذه نزعة بريطانيّة قديمة، حيث عُرِفَ عنها اسم «إمبراطوريّة البحار». وهذا ما يفسّر انتشار قطع البحرية الأمريكيّة في جميع البحار في العالم**

على مراحل، مستنداً في ذلك إلى قوّة ووعي الشعب الرّوسيّ. وفي عدّة مناسبات يطلق «دوغين» مصطلح «الإمبراطوريّة الرّوسيّة» بدلاً من «الأوراسيّة»، ما يؤكّد النّزعة الرّوسيّة في الهيمنة على العالم. في حين يعتقد أنّ دول العالم أجمع ستنعم بالاستقلال والحرّيّة أمام غطرسة الدّول الأطلسيّة، وخاصّة تلك التي تقع ضمن الإمبراطوريّة الأوراسيّة. ويحاول «دوغين» دمج عناصر عديدة في بنية مشروعه، من خلال الدّعوة إلى أن تكون «الإمبراطوريّة الأوراسيّة / الرّوسيّة» لا تلهث وراء المصالح الاقتصاديّة فقط أي أن تكون «لا ماديّة»، وكذلك تحترم كافّة العقائد والدّيانات أي «لا إلحاديّة»، كما أنّه يؤمن بـ«النيو ليبراليّة الاقتصاديّة» بتركيزه ألا تعتمد إمبراطوريّته المنشودة على «الاقتصاد المركزيّ».

يقسّم «دوغين» مناطق «أوراسيا» في كتابه إلى عدّة أقاليم، حسب أهميّتها وضرورتها لحماية الأمن القوميّ الرّوسيّ، فهو ينطلق من فكرة أنّ الصّين وباعتبارها جارة لروسيّا؛ إنّما تشكّل خطورة كبيرة، في امتدادها نحو منغوليا ومنشوريا، ومن الضرورة بمكان ضمّ الصّين إلى المشروع الأوراسيّ وإقامة ما يُطلق عليه اسم «التّحالف الكبير» معها. كما يدعو إلى تقاسم ما سمّاها «غنائم الإمبراطوريّة الإسلاميّة في الجنوب ودول آسيا الوسطى» بما يتلاءم مع الظروف الموضوعيّة لنشأة الإمبراطوريّة الأوراسيّة. ويقصد بغنائم «الإمبراطوريّة الإسلامية» محور القوقاز وجمهوريّات آسيا الوسطى وتيرانا، وصولاً إلى ما أطلق عليها «الإمبراطوريّة الإيرانيّة» وأرمينيا، معتبراً أنّ المركز يتمثّل في محور (موسكو، طهران، يريفان)، بحيث تشكّل ضغطاً إقليميّاً على تركيّا، تضطرّ معه الأخيرة إلى الاتّجاه نحو الشّمال والشّرق. ويطرح في النهاية فكرة تقسيم «أذربيجان» بين كلّ من إيران وروسيّا وأرمينيا، لنزع أيّ محاولة لعرقلة المشروع الأوراسيّ.

أفكار «دوغين» تنسجم مع تطلّعات الصّين في السيطرة على طريق الحرير، وهو مشروع «الطريق والحزام الواحد» الذي يعيد إحياء طريق الحرير القديمة التي ربطت الصّين باليونان قبل العصر الميلاديّ. وطريق الحرير كان ربّما أول تجلّيات «عَولَمَةٍ» ضمن تكنولوجيّات محدودة جدّاً في التّواصل والمواصلات في عصره، إلاّ أنّها كانت حقيقة مُعاشة، وبقوّة. ومشروع «الحزام والطريق الواحد» الصّينيّ، يهدف إلى توثيق التّرابط بين الدّول على قاعدة الاستفادة للجميع وليس على قاعدة اللّعبة «الصفريّة» حيث القويّ يفرض شروطه على الأضعف ويخلق عدم التّوازن وعدم الاستقرار. ويهدف إعادة إحياء هذه الطريق إلى ربط الدّول التي يمرّ بها بمعاهدات اقتصادية وإقامة مشاريع اقتصاديّة عملاقة فيها، وهي لا تتعارض مع معاهدة «شنغهاي» التي تضمّ ستّ دول (الصّين، روسيّا، كازاخستان، قيرغيزستان، طاجيكستان، وأوزبكستان)،

وكذلك مع دول مجموعة «البريكس» التي تضمّ كلاً من: (البرازيل، روسيّا، الهند، الصّين، وجنوب أفريقيا).

كلّ المدافعين عن هذه التكتّلات الاقتصاديّة والسياسيّة بما فيها أنصار المشروع الأوراسيّ، يسعون إلى وضع أسس نظام عالميّ جديد بديلاً للنظام الرّاهن الذي تقوده الولايات المتّحدة الأمريكيّة وأوروبا.

المشروع الأوراسيّ وصراعه مع نظام العولمة:

يؤكّد أنصار الفكر الأوراسيّ «أن الحضارة الغربيّة راكدة متعثّرة ولا تمثّل الحضارة البشريّة المشتركة، بل هي تقود البشريّة إلى طريق مسدود». ووفق تصوّرهم «أنّ كلّ محاولات التجديد والتحديث وفق السيناريوهات الأوروبيّة الغربيّة؛ كانت وستبقى مدمّرة فتّاكة بالنسبة للشّعوب الأوروبيّة والآسيويّة».

في مواجهة التوسّع الغربيّ والفكرة الأطلسية؛ يطرح الأوراسيّون مشروع إئتلاف للشّعوب الأوراسيّة؛ بوصفه ضمانة للأمن الجماعيّ لروسيّا وباقي دول أوراسيا. وبهذا يمثّل المشروع الأوراسيّ إيديولوجيّة للتكامل الجديد في المجال ما بعد السوفيتي، خصوصاً في آسيا الوسطى والمركزيّة، ولتطوير علاقات روسيّا مع إيران وتركيّا.

ويعتقد الأوراسيّون إلى حدّ اليقين بأنّ الفوضى السائدة في العالم، إنّما مردّها الضعف الذي يعتري بُنية نظام العولمة الغربيّ الذي تقوده الولايات المتّحدة الأمريكيّة. وأنّ إقليم أوراسيا هو الأقوى والأجدر بقيادة العالم، ليدحضوا بذلك الأفكار التي طرحها كلّ من «فرانسيس فوكوياما» في كتابه «نهاية التّاريخ والإنسان الأخير»، من خلال الاعتقاد بأنّ النظام العالميّ قد وصل إلى نهايته من خلال الأحاديّة القطبيّة بقيادة الولايات المتّحدة، وأنّها رسّخت من قيمها الحضاريّة والفكريّة والإيديولوجيّة في بنية المجتمعات والشعوب كقيم أبديّة وخالدة، من خلال أساليبها وأدواتها في إدارة الاقتصاد والسياسة والفكر والتعليم والثّقافة المشتركة، حتّى غدا العالم قرية كونيّة.

كذلك يعارض أنصار الفكر الأوراسيّ ما طرحه المفكر الأمريكيّ «صموئيل هنتنغتون» في كتابه «صراع الحضارات»، مؤكّدين أنّ البشرية تسير نحو التكامل وليس التّصادم كما وصفها «هنتنغتون»، وأنّ الشعوب تحقّق انضمامها إلى المشروع الأوراسيّ كحاجة وضرورة حيويّة لبقائها ومقاومتها لكلّ أشكال التحديّات الوجوديّة لها.

ويذهب بعض المفكّرين الأوراسيّون أنّ الصراع العالميّ الرّاهن لا يقتصر على زيادة النّفوذ للدّول العظمى، بل سمته الأساسيّة الصراع بين المشروع الأوراسيّ ونظام العولمة الغربيّ.

وفي هذا الصدد أشار عالم الاقتصاد الأردنيّ «طلال أبو غزالة» في مقابلة له مع تلفزيون «روسيّا اليوم RT" في شهر مارس/ آذار ٢٠٢٠، أنّ الصراع العالميّ سيتركّز بين الولايات المتّحدة الأمريكيّة والصّين، معتبراً أنّ أمريكا قد فشلت في قيادة العالم، والصّين بحكم قوّتها الاقتصاديّة ومكانتها الجغرافيّة وعلاقاتها مع دول المحيط الأوراسيّ ودول أخرى، مؤهّلة لأن تقود العالم، ووصف الوضع العالميّ الرّاهن بأنّ العالم "بلا رأس".

استدرك كبار المخطّطين الاستراتيجيّين الأمريكيّين خطورة ما تذهب إليه كلّ من روسيّا والصّين في استحواذهما على قيادة العالم، وإنشاء مراكز ومحاور قوى في عدّة بقاع من العالم. فلقد حذّر ثعلب الاستراتيجيّة الأمريكيّة "هنري كيسنجر" من خطورة التمدّد الصّيني، فقال في مقابلة مع صحيفة "لوموند" الفرنسية في مايو/ أيّار عام ٢٠١٨

”الفكرة «الأوراسيّة» ليست وليدة عقد أو عقدين من الزمن كما يتصوّر البعض، إنّما تمتدّ بجذورها إلى ما قبل انهيار الاتّحاد السوفياتيّ، فيما البعض يعتقد أنّها بديل له. إلا أنّ العديد من المفكّرين الرّوس يضعون تصوّرات توحي بأنّ «الأوراسيّة» هي نظريّة روسيّة بالمطلق، حتّى قبل انهيار الاتّحاد السوفياتيّ. وظهر في الآونة الأخيرة ما يسمّون بـ«الأوراسيّون الجُدُد»“

بأنّه ”يتوجّب على الولايات المتّحدة الأمريكيّة بناء تحالفات مع روسيّا، لقطع الطريق أمام الصّين الساعية للسيطرة على العالم“ عبر إحياء المشروع الأوراسيّ وطريق الحرير، للحيلولة دون فقدان أمريكا هيمنتها على العالم“.

مكانة تركيَا في المشروع الأوراسيَ

يتطلّع الأوراسيّون إلى دور كبير لتركيّا في إطار بناء مشروعهم، ويعتبرون أنّ لتركيّا أهميّة استراتيجيّة فيه، بحكم موقعها الجغرافيّ وتاريخها وقُدُراتها في التأثير على شعوب الشرق من خلال «الرّابطة الإسلاميّة» والتّمازج بين شعوبها ثقافيّاً وحضاريّاً، وأنّها تشكّل عقدة المواصلات البرّيّة والبحريّة، يمكنها التحكّم بقوّة «التيلوروكراتيا والتالاستوكراتيا»؛ كونها تُطلُّ على عدّة بحار وتقع في مياهها الإقليميّة عدّة ممرّات بحريّة ومضائق.

ولدت الفكرة الأوراسيّة في تركيّا في البداية في أوساط اليسار التركيّ، ممثّلاً بحزب العمّال التركيّ (TIP) تحت قيادة رئيسه ”دوغو برينجك“، وقبلها في فترة السبعينات، وإن لم تكن الفكرة متبلورة بشكل واضح، إلا أنّ الأمين العام للحزب آنذاك ”بهيجة بوران“ طرحت الفكرة وبشكل موارب، تحت شعارات اشتراكيّة تدعو فيها إلى التّكامل مع الاتّحاد السوفياتيّ السّابق، رغم أنّها ألّفت كتاباً حينها تحت عنوان ”تركيّا الحلقة الأضعف في السلسلة الامبريالية“، داعيةً فيه إلى إطلاق ثورة في تركيّا، وأنّ الظروف مواتية لها، على غرار طرح روزا لوكسمبورغ بضرورة إطلاق ثورة في ألمانيا، فيما عارض لينين هذا الطرح وادّعى أنّ الظروف مناسبة أكثر في روسيّا القيصريّة، وشرح وجهة نظره في ما يسمّى بـ“موضوعات نيسان“ التي كتبها في القطار في رحلته من النمسا إلى روسيّا، والتي جُمعت فيما بعد إلى كتاب ”ما العمل..؟“.

ظهر مصطلح ”أوراسيا“ في تركيّا وبشكل قويّ، بعد تفكّك الاتّحاد السوفياتيّ نهاية عام ١٩٩١، واعتبر الرّئيس التركيّ في ذلك الوقت، سليمان ديميريل أنّ ”العالم التركيّ هو من البحر الأدرياتيكيّ إلى سور الصّين العظيم“ كأصدق تعبير عن النزعة التوسّعيّة لدى تركيّا، الفكرة التي تلقّفها ”الأوراسيّون“ الأتراك والرّوس حينها.

لكن بعد أن توضّحت ملامح النظام العالميّ الجديد الذي أنشأته أمريكا، وفي ظلّ تراجع آمال وطموحات القوميّين واليساريين الأتراك في إعادة إحياء أحلام الإمبراطوريّة العثمانيّة البائدة، انبروا يستخدمون مصطلح ”أوراسيا“ بكثرة بدلاً من مصطلح ”العالم التركيّ“، كنوع من الإقرار بتطلّعات تركيّا المستقبليّة الاستراتيجيّة، وكنوع من الإيديولوجية الجديدة التي اعتنقها العديد من المفكّرين والسياسيّين الأتراك، ليعيدوا خلط المفاهيم

والأفكار ويلقّحونها بالأفكار القوميّة التركيّة الكماليّة والدّينيّة، والتي ولّدت العديد من الحركات والقوى السياسيّة، أبرزها حزب العدالة والتنمية، على قاعدة إدغام الدّين بالسياسة والقوميّة التركيّة.

توسّعت الفكرة الأوراسيّة في تركيّا عبر جهاز حزب العمّال التركيّ المسمّى "أوينلك" وعدد من المؤسّسات التّابعة والقريبة منه. وانتشرت فيما بعد في أوساط القوميّين اليمينيّين أيضاً وكذلك الوسط وبعض الدّوائر الدّينيّة المحافظة، والقادة العسكريّين الكبار في صفوف المؤسّسة العسكريّة التركيّة، وخاصّة رئاسة الأركان والاستخبارات، وبعض المؤسّسات الفكريّة مثل مؤسّسة "يسيفي" ومركز "أسام / المركز الأوروبيّ الآسيويّ للبحوث الاستراتيجيّة" و"منهاج حوار أوراسيا"، وغيرها من المؤسّسات أو الحركات التي تهتمّ بمبادئ أوراسيا.

نشرت صحيفة "آيدنلك" التركيّة الناطقة باسم "حزب الوطن/ حزب العمّال التركيّ" تقريراً وافياً في سبتمبر/ أيلول ٢٠١٩، كتبه الدّكتور "محمّد برينجك" نجل "دوغو برينجك" أطلق فيه كاتبه عمّا سمّاه "مشروع أوراسيا للشرق الأوسط وشمال إفريقيا" واصفاً أنّه البديل الرّوسيّ لمشروع "الشرق الأوسط الكبير" الأمريكيّ الذي أطلقته وزيرة الخارجية الأسبق كوندوليزا رايس في تل أبيب عام ٢٠٠٥.

الفكرة الأوراسيّة واندماجها مع التوجّهات القوميّة المتشدّدة لدى قادة حزب العمّال التركيّ/ الوطن، حوّلته من حزب ماركسيّ ماويّ، إلى حزب قوميٍّ متشدّد، وبحكم عقيدته الأوراسيّة بات مقرّباً من تحالف اليمين الذي يقوده كلّ من الرّئيس التركيّ رجب طيّب أردوغان زعيم حزب العدالة والتنمية ذو التوجّه الإسلامويّ الإخوانيّ، وكذلك حزب "الحركة القوميّة التركيّة" التي يقودها

> **يرى دوغين أنّ الانتقال من الدّولة العاديّة إلى الإمبراطوريّة، يجب أن يتمّ دفعة واحدة، على غرار ما أنشئت الإمبراطوريّات في التّاريخ، وليس على مراحل. ويطلق «دوغين» مصطلح «الإمبراطوريّة الرّوسيّة» بدلاً من «الأوراسيّة»، ما يؤكّد النّزعة الرّوسيّة في الهيمنة على العالم. في حين يعتقد أنّ دول العالم أجمع ستنعم بالاستقلال والحرّيّة أمام غطرسة الدّول الأطلسيّة، وخاصّة تلك التي تقع ضمن الإمبراطوريّة الأوراسيّة**

المتطرّف القوميّ "دولت باهجلي"، التّحالف الذي يميل أكثر إلى الإيمان بالمشروع الأوراسيّ.

ينطلق "برينجك"، وهو من أبرز ممثّلي "التيّار الأوراسيّ"، من فكرة أوراسيا مقابل فكّ ارتباط تركيّا بحلف شمال الأطلسيّ، وأنّه يجب ألا تخضع تركيّا للهيمنة الأمريكيّة الأحاديّة، بل عليها أن تعدّد خياراتها في التّحالفات الاستراتيجيّة، إلى جانب أنّه تربطه صداقة شخصيّة مع "ألكسندر دوغين". هذه الرؤى وجدت تعبيراتها السياسيّة في استدارات أردوغان نحو روسيّا في الفترة الأخيرة، والمناكفة مع الولايات المتّحدة الأمريكيّة ودول الاتّحاد الأوروبيّ.

يعوّل القوميّون الأتراك كثيراً على المشروع الأوراسيّ في إعادة هيبة الدّولة التركيّة وأمجادها العثمانيّة، وحلّ تناقضاتها مع دول الجوار، بعد أن فشلت إستراتيجيّتها في "تصفير المشاكل مع دول الجوار"، وإعادة ترسيم

حدودها، بعد تعديل بنود اتّفاقيّة "لوزان".

ويتكهّن الدّكتور "محمّد برينجك" بأنّ المشروع الأوراسيّ "لم يكتمل بعد"، وهو بحاجة إلى مراجعة وإدخال تعديلات وإضافات عديدة، نظراً للتطوّرات العاصفة التي يشهدها العالم، وخاصّة المنطقة أو الإقليم الأوراسيّ، معتقداً أنّ الهدف من المشروع هو "ملء الفراغ الناجم عن فشل المشروع الأمريكيّ وميل الولايات المتّحدة إلى الانسحاب من المنطقة تحت وطأة هذا الفشل، وذلك على طريق التخلّص من الهيمنة الأمريكيّة الأحاديّة وإقامة نظام دوليّ متعدّد الأقطاب وأكثر عدلاً". ويذهب "برينجك" إلى حدّ اعتبار أمريكا وهيمنتها على دول الشرق بمثابة "استعمار"، ويحدّد أهداف المشروع في منطقة الشرق الأوسط: "على مستوى الإقليم، يهدف المشروع إلى "تحرّر شعوبه التّام من الاستعمار" ووضع حدّ للتأثير الأمريكيّ الهدّام، وتحقيق توازن في المصالح الجيوسياسيّة، وإقامة تحالفات إقليميّة على قاعدة التّعايش بين الصيغ التقليديّة للإسلام".

أولى تجلّيات انعكاس المشروع الأوراسيّ في كلّ من تركيّا وإيران ظهرت في ثلاثي أستانه "روسيا، تركيّا، وإيران" من خلال وثيقة روسيّة سرّيّة، يتماهى فيها المفكّرون الرّوس مع فكرة أنّ الثلاثيّ يشكّل نواة "الإطار الأوراسيّ الاستراتيجيّ"، نحو بناء نظام عالميّ جديد متعدّد الأقطاب، مع الحفاظ على الهُويّات الثّقافيّة لكلّ شعب. فيما يراهن مفكّرون روس وأتراك وإيرانيّون آخرون على تعدّد العقائد الدّينيّة للدّول الثلاث، الأرثوذكسيّة الرّوسيّة والسنّيّة التي تمثّلها تركيّا، والشيعيّة الإيرانيّة، من أن تلعب دوراً روحيّاً في إحداث التّقارب الرّوحيّ والثّقافيّ بين شعوب المنطقة الأوراسيّة، في مواجهة البديل الرّوحيّ في العالم المسيحيّ للغرب، والذي يتعرّض للتفكّك والانحلال.

ويَرسُمُ واضعو الاستراتيجيّة الأوراسيّة دوراً لتركيّا، شبيهاً إلى حدٍّ ما، بالدّور الذي أناطت بها الولايات المتّحدة والغرب عموماً، في لعب دور ما أطلقوا عليه تسمية "الإسلام المعتدل". فيعتقدون أنّ مكانة تركيّا في العالم الإسلامي السنّيّ، تؤهّلها للمساهمة في خفض التوتّرات في الشرق وتمهّد الأرضيّة للمشاركة والقبول بالمشروع الأوراسيّ، بما تشكّل تحدّياً كبيراً لنظام العولمة الأمريكيّ.

إرهاصات المشروع الأوراسيّ في تركيّا:

انتشر الفكر الأوراسيّ في تركيّا بشكل كبير وازداد عدد أنصاره، خاصّة في أوساط الدّولة والأحزاب السياسيّة، حتّى امتدّ إلى صفوف منظّمات المجتمع المدنيّ وكبار قادة الجيش والشخصيّات الأكاديميّة والجامعيّة ورجال الدّين، وغدت جزءاً من الثّقافة الشعبيّة العامّة في البلاد، يتغنّون به في الاحتفالات الرّسميّة ومواسم الانتخابات، إلى أن أصبح دُعاة الفكر الأوراسيّ قوّة يُحسب لها الحساب.

معروف عن تركيّا أنّ تنظيمات الدّولة العميقة هي من تُسيّر البلاد وتتحكّم بمعظم مفاصل الحُكم وتُديرُ مؤسّسات الدّولة، وأهمّها تنظيمات «الغلاديو»، وهي شبكة استخبارات تابعة لحلف الناتو.

تعدّدت أشكال وتنظيمات «الغلاديو» في تركيّا، وظهر منها على شكل عصابات «أرغنكون» و» JITEM" و"الكونتر كريلا" في مواجهة حركة التحرّر الوطنيّة الكردستانيّة، و"حزب الله الكرديّ" المسؤول عن تصفية وقتل أكثر من "١٧" ألف ضحية معظمهم من الشخصيّات السياسيّة والأكاديميّة والإعلاميّة في كردستان وتركيّا، وأخيرها وليس آخرها منظّمة "HUDA PAR»". وأكثر المؤسّسات التي توغّلت وبَنَت فيها شبكاتها الاستخباراتيّة؛ كانت المؤسّسة العسكريّة ممثّلة بهيئة الأركان. ومنذ نشأة الجمهوريّة التركيّة ظلّت المؤسّسة العسكريّة مُمسكة

بزمام وُدِّقِ الحكم في تركيّا، إلا أن اندمجت إلى حدّ بعيد مع شبكات "الغلاديو" بعد انضمام تركيّا إلى حلف الناتو عام ١٩٥٢. وروّجت لمقولة بأنّ "المؤسّسة العسكريّة حامية الدّولة العلمانيّة المبنيّة على الثّقافة والقيم الكماليّة" ثّقافة عامّة نشرها "الغلاديو" في تركيّا، وأبرزت دورها خاصّة في الأوقات العصيبة التي يتهدّد فيها كيان الدّولة، وعلى إثرها قادت ثلاث انقلابات متتالية.

تغلغل مناصرو الفكر الأوراسيّ، وبكلّ قوّة، في تشكيلات الدّولة العميقة، وتبنّوا أهدافها وطرق عملها. فدخول حزب الوطن (العمّال سابقاً) ضمن تنظيمات الدّولة العميقة، وكذلك حزب الحركة القوميّة اليمينيّ المتطرّف، ودعوتهما إلى المشروع الأوراسيّ، لم يأتِ من فراغ، كما أنّ "الأوراسيّون الأتراك" سيطروا على بعض المفاصل الهامّة في الدّولة، مثل المؤسّسات الإعلاميّة والبنوك والمؤسّسات البحثيّة والاستراتيجيّة التي تسوّق للفكر الأوراسيّ، إلى أن دخل مصطلح "الأوراسيّة" في لغة الخطاب الرّسميّ التركيّ، وكأنّه جزء لا يتجزّأ من الثّقافة الأساسيّة في تركيّا.

ويؤكّد متابعون للشأن التركيّ أنّ الفكر الأوراسيّ لاقى رواجاً كبيراً في الأوساط الأكاديميّة والإعلاميّة، فقد نشرت خلال خمس أو ستّ سنوات العديد من الكتب والمجلّات والمقالات التي تهتمّ بالفكر الأوراسيّ، وأكثر ما جذب اهتمامهم هم القوميّون الكماليّون وكذلك العثمانيّون الجُدُد المنظّمون ضمن صفوف حزب العدالة والتنمية.

ويرى باحثون أنّ اللّهاث التركيّ وراء الانضمام إلى المشروع الأوراسيّ، إنّما جاء على خلفيّة فشلها في التّحالف مع أوروبا والانضمام بشكل رسميّ إلى الاتّحاد الأوروبيّ، نظراً لمخالفتها لمعايير الاتّحاد، خاصّة في مجال حقوق الإنسان واحترامها لحرّيّة الرأي والتعبير.

"يتطلّع الأوراسيّون إلى دور كبير لتركيّا في إطار بناء مشروعهم، ويعتبرون أنّ لتركيّا أهميّة إستراتيجيّة فيه، بحكم موقعها الجغرافيّ وتاريخها وقُدُراتها في التأثير على شعوب الشرق من خلال «الرّابطة الإسلاميّة»، والتّمازج بين شعوبها ثقافيّاً وحضاريّاً، وأنّها تشكّل عقدة المواصلات البرّيّة والبحريّة، يمكنها التحكّم بقوّة «التيلوروكراتيا والتالاستوكراتيا»؛ كونها تُطلّ على عدّة بحار وتقع في مياهها الإقليميّة عدّة ممرّات بحريّة ومضائق"

وأنّها ذات طابع شرقيّ، إضافة إلى مسألة الخلاف في المعتقد الدّينيّ. وما يخشى منه البعض أن تنقل تركيّا عِلَلَها تلك إلى المشروع الأوراسيّ، وأن تبقى بعيدةً عن القيم التي ينادي بها أنصاره داخل تركيّا، بل على العكس قد تصبح معرقلاً للمشروع، أكثر منها قوّة نجاح، ويجدون أنّ تركيّا فقط تحاول أن تجد لها موطئ قدم في المشروع، كقوّة إقليمية تمدّ نفوذها وسيطرتها وتعيد أمجاد السلطنة العثمانيّة.

تزايد استخدام مصطلح "أوراسيا" في تركيّا، واستخدم أوّل مرة عام ١٩٧٩، حيث أطلق على سباق للماراثون على جسر إسطنبول وسُمّيَ "ماراثون أوراسيا". كما افتتح مركز "حزب أوراسيا" الرّوسيّ في تركيّا، فيما أطلق الاسم على العديد من شركات الغزل والنسيج والفنادق والمستشفيات والإذاعات.

انخرطت تركيّا أكثر فأكثر في المشروع الأوراسيّ، لتبنيَ عليها أحلامها الإمبراطوريّة،

”يعتقد الأوراسيّون إلى حدّ اليقين أنّ الفوضى السائدة في العالم، إنّما مردّها الضعف الذي يعتري بُنية نظام العولمة الغربيّ الذي تقوده أميركا. وأنّ إقليم أوراسيا الأقوى والأجدر بقيادة العالم، ليدحضوا بذلك الأفكار التي طرحها كلّ من «فرانسيس فوكوياما» في كتابه «نهاية التّاريخ والإنسان الأخير»، من خلال الاعتقاد بأنّ النظام العالميّ قد وصل إلى نهايته من خلال الأحاديّة القطبيّة بقيادة أميركا“

ودخلت في شراكات اقتصاديّة وسياسيّة متعدّدة الجوانب مع روسيّا قائدة المشروع، خاصّة بعد دخولهما على خطّ الأزمة السّوريّة.

إثر إسقاط تركيّا للطائرة الرّوسيّة عام ٢٠١٥، وصلت معها العلاقات بين البلدين إلى القطيعة الكاملة، تَبِعها مقتل السّفير الرّوسيّ في أنقرة، ليبادر بعدها الرّئيس التركيّ رجب طيّب أردوغان إلى تصفير مشاكله مع روسيّا، ويعقد صفقة مصالحة مع الرّئيس الرّوسيّ فلاديمير بوتين في قمّة جمعتهما في سانت بطرسبورغ بعد الانقلاب العسكريّ المزعوم في تركيّا عام ٢٠١٦.

ضمن إطار الاستراتيجيّة الأوراسيّة التي يسعى الرّئيس الرّوسيّ بوتين للعمل عليها، تمكّن من استمالة تركيّا ورئيسها، بالتّعاون مع القوى المؤمنة بالمشروع الأوراسيّ ضمن تركيّا، ومنهم أردوغان ذاته.

تطوّرت العلاقات بين البلدين، لتدخل مرحلة التّعاون المشترك في إطار نقل الطّاقة وتوزيعها في أوروبا، فوقّع البلدان اتّفاقيّة ”السيل التركيّ“ لنقل الغاز الرّوسيّ إلى أوروبا، بعد أن تمكّنت أمريكا من قطع الأنبوب المارّ من أوكرانيا بسبب النّزاع على جزيرة القرم. كما شملت الاتّفاقات الثنائيّة بين البلدين التّعاون في سوريّا ضمن إطار تفاهمات ”أستانه“ الثلاثيّة الأطراف.

المشروع التركيّ لإنشاء نفق في البحر الأسود، أطلق عليه اسم ”نفق أوراسيا“، وهو ما يوحي بزيادة التّواصل البرّيّ والبحريّ بين دول الإقليم الأوراسيّ، حيث أنّ مضيق البوسفور لم يعد وحده يفي بمتطلّبات الحركة الاقتصاديّة والتجارية المتبادلة الكثيفة والنشطة بين دول أوروبا الأوراسيّة ونظيراتها الآسيويّة. ويعتبر البوسفور ونفق أوراسيا إحدى مقوّمات المشروع الأوراسيّ وأحد أبرز المشاريع الاستراتيجيّة في منطقة أوراسيا، وفق وصف ”صالح يلماز“، عضو الهيئة التدريسيّة في جامعة ”يلدرم بايزيد“ بالعاصمة التركيّة أنقرة. (في تصريح لوكالة أنباء الأناضول التركيّة).

وحسب المسؤولين الأتراك؛ فإنّ مشروع قناة إسطنبول و“نفق أوراسيا“ ذو قيمة حيويّة واستراتيجيّة، ليس فقط بالنسبة لأوروبا بل لمنطقة أوراسيا بأكملها، فهو يصل الصّين ومنطقة حوض بحر قزوين والبحر الأسود والقوقاز وآسيا الوسطى بأوروبا عبر تركيّا.

ويؤكد العديد من الخبراء الأتراك، أنّ المشروع وضع في إطار ربطه بمشروع ”حزام واحد، طريق واحد“، أو ما يُعرف بمبادرة ”الحزام والطريق الصّينيّة“، التي تقوم على أنقاض طريق الحرير القديم لربط الصّين بالعالم. وهو ما يفسّر دعم الصّين للمشروعين، لضمان وصولها إلى الأسواق الأوروبيّة، كذلك نال المشروعان دعم روسيّا أيضاً.

إنّ الموقع الهام لتركيّا في خارطة المشروع الأوراسيّ الجغرافية والسياسيّة والاقتصاديّة، من وجهة الأتراك وبعض مفكّري النظريّة الأوراسيّة، لا ينفي البتّة وجود تباينات بينها وبين روسيّا والصّين، حاملتَي راية المشروع. ويذهب بعض الباحثين المختصّين بالشأن التركيّ إلى أنّ الإيديولوجيّة التركيّة وانحيازها إلى بناء مشروعها المتمثّل بـ"النيو عثمانيّة" في المنطقة، يتعارض في نقاط مهمّة مع الاستراتيجيّة الأوراسيّة وتوجّهات القوى الدّاعمة له، وهو ما يدعو للاعتقاد بأن تصبح الخنجر في خاصرة المشروع الأوراسيّ. وعليه؛ تنبّه الرّوس، وفي مقدّمتهم الرّئيس بوتين، للخطورة التي تحملها تركيّا في انضمامها إلى المشروع، فأبدوا مقاربات حذرة تجاهها، من خلال فتح قنوات اتّصال مشروطة معها، تُبعدها عن التأثيرات الأطلسيّة، وفي ذات الوقت تدفعها إلى فكّ ارتباطاتها الاستراتيجيّة معه.

دراسة التّاريخ السياسيّ التركيّ الحديث، يضعنا أمام جملة حقائق التي لا يمكن تجاهلها، لجهة ارتباطات تركيّا الوثيقة بالدّول الغربيّة منذ نشأة الجمهوريّة التركيّة عام ١٩٢٣ على يد أتاتورك، والانقلاب على المفاهيم والقيم الشرقيّة، وتكريس أنماط الحياة والثّقافة الغربيّة بكلّ تنوّعاتها وأشكالها في تركيّا، ومن ثمّ الاندماج مع التوجّهات العسكريّة والاقتصاديّة الغربية، إلى حدّ يصعب معه الانفكاك منها بسهولة. كما أنّ الدّور التركيّ قد لعب رأس حربة متقدّم ضدّ الاتّحاد السوفياتيّ السابق، عبر استخدام الأراضي التركيّة لفرض طوق حديديّ عليه، جعل من تركيّا تحتلّ مركزاً هامّاً في الحسابات والتّوازنات الاستراتيجيّة الغربيّة ضدّ التأثير السوفيّتي سابقاً، وإمكانيّة لعبها ذات الدّور لإجهاض المشروع الأوراسيّ، والتي لا تزال ممكنة.

كما أنّ نفوذ الدّول الغربيّة وفي مقدّمتها الولايات المتّحدة الأمريكيّة وألمانيا في بنية

> **يَرسُمُ واضعو الاستراتيجيّة الأوراسيّة دوراً لتركيّا، شبيهاً إلى حدٍّ ما، بالدّور الذي أناطت بها الولايات المتّحدة والغرب عموماً، في لعب دور ما أطلقوا عليه تسمية «الإسلام المعتدل». فيعتقدون أنّ مكانة تركيّا في العالم الإسلامي السنّيّ، تؤهّلها للمساهمة في خفض التوتّرات في الشرق وتمهّد الأرضيّة للمشاركة والقبول بالمشروع الأوراسيّ، بما تشكّل تحدّياً كبيراً لنظام العولمة الأمريكيّ.**

الدّولة التركيّة ومؤسّساتها، عميقة، وتتجاوز أنظمة الحكم القائمة حالياً، وبالتالي فكّ الارتباط في أطره الاستراتيجيّة صعبٌ إن لم يكن ضرباً من المستحيل، وهذا يحيل تركيّا إلى أن تغدو في التّحالف المضاد للأطلسيّة، وهي في هذه الحالة غير قادرة على توفير مستلزمات ومقوّمات تحدّيها، وإن كانت مقرونة بالدّعم العسكريّ الرّوسيّ والاقتصاديّ الصّينيّ، ومثال صفقة صواريخ الـ"إس – ٤٠٠» أظهرت بجلاء أنّ تركيّا لا يمكنها أن تغرّد خارج السرب الأطلسيّ بأيّ حال من الأحوال.

خاتمة

تفيد حركة التّاريخ المعتمدة على قانون البقاء للأفضل والأقوى، بأنّ الكيانات والإمبراطوريات المتشكّلة عبر عصوره المختلفة، ومن ثمّ انهيارها، إنّما تعبر في جانب مهمّ منها

عن رغبة الشّعوب والمجتمعات في التغيير ونبذ القديم البالي غير المتوافق مع تطلّعاتها ورغباتها في مبادئ الحرّيّة والإدارة والاقتصاد والسياسة والثّقافة. وظهرت ردود فعلها على الأنماط السائدة على شكل ثورات، أطاحت بالبُنى التي باتت تقليديّة ومعيقة ورجعيّة وغير متوائمة مع مسيرة تطوّرها.

جملة من الأسئلة تطرحها الشّعوب في لا وعيها البديهيّ، متعلّقة بشكل إدارة العالم وكيفيّة إنهاء الأزمات التي تراكمت بفعل الصراعات بين القوى الكبرى، والرّغبة في إرساء أسس نظام دوليّ يسوده السّلام ويتّسم بالعلاقات الندّيّة، ويحافظ على الطبيعة والبيئة ويحدُّ من التعدّيات الجائرة لها، ويكفل بتنظيم العلاقات بين الدّول وينهي الحروب والنّزاعات القوميّة والدّينيّة.

ضمن هذا التصوّر للمنظومة القيميّة والإنسانيّة، هل بإمكان المشروع الأوراسيّ أن يصبح بديلاً أكثر حضارة من نظام العولمة الرّاهن، والذي يمكن وصفه باللا نظام، وفي ظلّ الصراعات المتأجّجة في معظم بقاع العالم، وهل القوى الحاملة للمشروع، ستستغني عن طموحاتها، كدول قوميّة، في وضع المشروع في خدمة استراتيجيّاتها، كما عمل الاتّحاد السوفياتيّ سابقاً، عندما سخّر الجمهوريّات المكوّنة له، وحتّى دول حلف «وارسو» لخدمة الدّولة الرّوسيّة؟

مازال من المبكّر التكهّن بمدى إمكانيّة نجاح المشروع، فما يفرّق دول «أوراسيا» أكثر ممّا يجمعها، رغم توفّر بعض المقوّمات المؤهّلة لولادته.

المراجع:

1 — صاموئيل هنتنغتون ./ صراع الحضارات.

2 — فرانسيس فوكوياما ../ "نهاية التّاريخ الإنسان الأخير.

3 Heart-land Theory).

4 — برونو ماسياس .../. فجر أوراسيا.

5 — روبرت كابان .../ عودة عالم ماركو بولو: الحرب والاستراتيجيّة والمصالح الأمريكيّة في القرن الحادي والعشرين.

6 — زياد الحافظ ...../ مقالة في صحيفة السفير.

7 — ألفريد ماهان ..../ التيلوروكراتيا والتالاستوكراتيا.

8 — نيكولاس سبايكمان ../ الأراضي الطّرفيّة.

9 — باراج خانا ...../ محاضرة عن المشروع الأوراسيّ/ جامعة سنغافورة.

10 — ألكسندر دوغين ../ أسس الجيوبوليتيكا مستقبل روسيّا الجيوبوليتيكي.

11 — طلال أبو غزالة../ مع تلفزيون "روسيّا اليوم RT" في مارس/آذار 2020.

12 — هنري كيسنجر ../ مقابلة مع صحيفة لوموند الفرنسيّة، مايو/ أيّار 2018.

13 — بهيجة بوران ..../ تركيّا الحلقة الأضعف في السلسلة الامبرياليّة.

14 — فلاديمير إيليتش لينين ../ موضوعات نيسان/ ما العمل.

15 — تقرير صحيفة "آيدنلك» التركية ../ سبتمبر/ أيلول 2019.

16 — تصريح "صالح يلماز" عضو الهيئة التدريسيّة في جامعة "يلدرم بايزيد" بأنقرة، لوكالة أنباء الأناضول.

الشرق والاستشراق

بولات جان

من منظار الغرب(الاستشراق)

الاستشراق من حيث المعنى الاصطلاحيّ، هو علم دراسة الشرق. وهو العلم الذي يختصّ به علماء ومفكّرون وأدباء من خارج الشرق يسمّون بـ «المستشرقين». وضمن علوم الاستشراق هناك الكثير من الفروع، مثل الاستكراد «كردولوجيا» وعلم السومريّات والمستعربين وعلم المصريّات...إلخ.

وكما هو واضح من خلال العنوان؛ فإنّ الاستشراق كعلم بمعناه الحديث قد تأسّس في الغرب وانتشر في الكثير من بلدان العالم. والهدف الرّئيسيّ من هذا العلم هو دراسة الشرق من ناحية التاريخ والآثار والحضارات واللّغات والأديان والتصوّف والدّيمغرافيا والاقتصاد والمجتمع.

لماذا ظهر الاستشراق؟

بداية علينا القول بأنّ الشرق قد أهمل ذاته وتراجع كثيراً مع بداية القرن الثالث عشر، وبقي على تلك الحال، وبالتالي فقد أهمل وأغفل دراسة ذاته وإعادة إحياء علومه ومعارفه، ومن الطبيعيّ في هذه الحالة أن يطال الإهمال دراسة كلّ ما هو خارج الشرق أيضاً، من كونه فاعلاً ومؤثّراً. وبقي في وضع الخمول والمتأثّر والمفعول به في مجال الدّراسات والعلوم والمعارف.

بينما باشر الغرب بثورته الفكريّة والمعرفيّة مع عصر التنوير والنهضة، وراح يبحث عن مصادره وجذوره الحضاريّة وأصول معارفه وتراثه، كذلك سعى بكلّ مثقّفيه وعلمائه ومفكّريه إلى اكتساب التجارب ونيل المعارف من شتّى الحضارات السابقة.

في خضمّ بحث العالم الغربيّ الناهض والمتطلّع إلى ثوراته عن ذاته وحقيقته، تأسّس الاستشراق كعلم ثوريّ جامع. وهنا من الأهميّة بمكان التنويه إلى أنّ الغرب كان طيلة تاريخه يتطلّع إلى الشرق وينهل من مناهله الفكريّة والعلميّة. لا يُخفى على أحد أنّ الكثير من الفلاسفة والعلماء الإغريق قد تتلمذوا على أيدي الحكماء والعلماء الشرقيّين في مصر وقرطاجة وبلاد بابل وسومر وسوريّا وميديا. هؤلاء الفلاسفة الإغريق أخذوا معهم شتّى أنواع العلوم والأفكار السائدة حينها في مدن الشرق إلى اليونان، ومنها انتقلت إلى روما وشتّى بقاع أوروبا. كما بقي الغرب مهتّماً بالشرق في العصر الهيلينيّ والرّومانيّ والبيزنطيّ والإسلاميّ.

ويذكر المؤرّخون بأنّ الغربيّين القادمين مع الحملات الصليبيّة إلى الشرق قد تعلّموا لغات أهل الشرق ودرسوا المخطوطات وتعرّفوا على ثقافاته، ونقلوا الكثير منها إلى الغرب، والتي كانت من أهمّ دعائم ومنطلقات ثورتي التنوير والنهضة في أوروبا.

مع بدايات القرن الثامن عشر، ازداد اهتمام الغرب بالشرق كثيراً، لعدّة أسباب. ولم يكن هذا الاهتمام حميداً دائماً. وعلى الرّغم من كون الاستشراق انتعش في هذه الفترة كعلم، إلا أنّه بات في خدمة المآرب والأهداف الغربيّة، وخاصّة الاستعماريّة منها تجاه الشرق.

كان لا بدّ من إعادة دراسة الشرق من كافّة النواحي وعلى ضوء العلوم الجديدة والحديثة، التي كانت تتطوّر بسرعة في الغرب. لذا يمكن القول بأنّ الاستشراق هو عمليّة إعادة اكتشاف واستكشاف الغرب للشرق الغامض والسّاحر والمتستّر خلف الأساطير والحكايا والخرافات.

كان للكنيسة المسيحيّة والرُّهبان الدّور البارز في تطوّر الاستشراق والترجمة، حيث كان يتمّ البحث في أصول الدّين وكذلك إعادة ترجمة كتب فلاسفة الإغريق والفلاسفة الشرقيّين إلى اللّغات الأوروبيّة.

المستشرقون والمترجمون الأوروبيّون نقلوا الكثير من الآثار الشرقيّة الخالدة في الطبّ والفلسفة والمنطق والشعر والتصوّف والاجتماع من اللّغات الشرقيّة، وخاصّة العربيّة، إلى الغرب، وأغنوا بها حراكهم الثقافيّ والعلميّ والنهضويّ.

لم يتوقّف الاستشراق عند حدود الترجمة، بل تخطّى ذلك إلى البحث في الآثار والأوابد التاريخيّة في الشرق، فسارع المستشرقون إلى علوم الحفريات «الآركولوجيا» وبدأوا بالتنقيب عن الآثار المصريّة «الفرعونيّة» والسّومريّة والبابليّة والميديّة والفارسيّة والسّوريّة، وتمكّنوا من إعادة اكتشاف أساطير خالدة مثل "جلجامش" والميثولوجيات الأكّاديّة والسومريّة والفينيقيّة المكتوبة بالكتابات والأبجديّات الشرقيّة القديمة على الألواح والرُّقيمات الطينيّة.

تمكّن المستشرقون من علماء التاريخ والآركولوجيا والآثار من إعادة اكتشاف تاريخ

الشرق، ونقلوا الآلاف بل مئات الآلاف من أعظم الآثار والمخطوطات والتماثيل والألواح والبرديّات إلى الغرب، وأجروا عليها الدّراسات وأغنوا متاحفهم ومعارضهم بآثار الحضارات الشرقيّة. حينها كان الشرق والشرقيّون غائبين تماماً عن الإلمام بتاريخهم وحضاراتهم وتراثهم الإنسانيّ.

قام الاستشراق بدراسة السيكولوجية (النفسية) الفردية والاجتماعية للشرق والشرقيين، وأجروا الدّراسات المعمقة حول العشائر والإثنيات والأقوام والملل الموجودة في المنطقة، وعاينوا نقاط قوتهم وضعفهم، وأدركوا جيداً الثغرات التي من الممكن التسلل من خلالها إلى قلب الشرق.

فكان للاستشراق الدّور الاستكشافي العسكريّ، تحضيراً للاستعمار الذي كان سيباشر في اجتياح الشرق بدءاً مع حملة نابليون بونابرت على مصر، تلتها الحملة الإنكليزيّة، وراحت المنافسة بين كلا الدّولتين تتزايد بشكل محموم للسيطرة وبسط النفوذ وعقد العلاقات المحلّيّة مع الشرق، في مصر وسوريّا والعراق وكردستان وإيران وتركيّا والحجاز ودول شمال إفريقيّا. ثمّ ما لبثت أن انخرطت كلّ من البرتغال وإسبانيا وهولندا وإيطاليا وأخيراً ألمانيا في هذه المنافسة الاستعماريّة على الشرق، ولا ننسى المحاولات الدّائمة لروسيّا القيصريّة في الوصول إلى المياه الدّافئة في الشرق.

كان الغرب يتنافس على الشرق ويخطّط ويرسم الخرائط ويضع الدّراسات ويقسّم ويوزّع الحصص فيما بينهم، وكأنّ الشرق ليس سوى أرض بور تركها أصحابُها دون العناية والاهتمام بها.

تبلورت نظرة الغرب إلى الشرق من خلال الاستشراق، وجوهرها؛ أنّ الشرق قوّة خاملة وطاقات خامدة وشعوب كسولة فكريّاً،

> **لقد أهمل الشرق ذاته وتراجع كثيراً مع بداية القرن الثالث عشر، وبقي على تلك الحال، وبالتالي فقد أهمل وأغفل دراسة ذاته وإعادة إحياء علومه ومعارفه، ومن الطبيعيّ في هذه الحالة أن يطال الإهمال دراسة كلّ ما هو خارج الشرق أيضاً، من كونه فاعلاً ومؤثّراً. وبقي في وضع الخمول والمتأثّر والمفعول به في مجال الدّراسات والعلوم والمعارف.**

وقاصرة لا تقدر على اتّخاذ القرارات السليمة لأجل ديمومة حياتها، وأنّه لا يملك الديناميّات (المحرّكات والآليّات) الذّاتيّة ولا الإرادة والتوجيه الخاص للتطوّر لمواكبة الحضارة الحديثة.

لذا فإنّ النظرة الاستشراقيّة ترى بأنّه يحقّ للغرب التفكير بدلاً من الشرق، وبأنّ الغرب له كلّ الأحقيّة في وضع المخطّطات التي يراها مناسبة لأجل الشرق، وبأنّه على الأخير أن يسير بحسب إرادة وتوجيهات الأوّل؛ حتّى يتمكّن من الخروج إلى النّور. فالنظرة الاستشراقيّة تؤكّد على سموّ الغرب واندحار الشرق، وترى في نَفسِها قوّة العقل والذّكاء والتخطيط، مُقابِلَ العاطفة والتخلّف والقصور الذّهني في الشرق.

الاستشراق، وعبر ضخّه لكميّات هائلة من الدّراسات وإصدار الصحف والجرائد والمجلّات والتراجم والكتب العديدة، إضافة إلى إنشاء الأكاديميّات وافتتاح المعاهد والمجمّعات الفكريّة في الغرب حول الشرق والاستشراق؛ فإنّه تمكّن من حقن قناعاته الآنفة الذكر في العقل

الجمعيّ للغربيّين. فظهرت الرؤية الاستشراقيّة في آداب وفنون ونتاجات الغربيّين. الصورة النمطيّة للشرق والشرقيّين، ترسّخت في العقل الغربيّ وفق المنظور الاستشراقيّ.

دور الاستشراقيين في دفع الغرب للتوجه نحو الشرق

أثّرت النظرة الاستشراقيّة بقوّة على قناعات الكنيسة ورجالات الدّين والساسة والعسكريّين والرأسماليّين والقادة الكبار، فقد شُرِعت لهم الأبواب أمام التمادي في التعبير عن مطامعهم الصفيقة في ضرورة السيطرة على الشرق، والعمل على هندسة مجتمعات الشرق وإعادة رسم الخرائط بما يتوافق مع المطامع الاستعماريّة للغربيّين.

أوجد الاستشراق المبرّرات الأخلاقيّة والمعنويّة لتوجّه الاستعمار الغربيّ صوب الشرق، كما أنّ الحملات التبشيريّة والتي يمكن عدّها ضمن فروع الاستشراق، قد خلقت الكثير من المشاكل والتباينات والفروق بين الطوائف والأديان والناس الَّذينَ كانوا يعيشون سويّة بشكل أو بآخر في الشرق و إن ضمن حالات السُبات والعلاقات المتفاوتة، من حيث الألفة والمودّة والخصومات المرحليّة. كان قدوم المستشرقين والمبشّرين ومن ثمّ الساسة والكشّافة العسكريّين، قد لعب دوراً سيّئاً في تعكير المياه والأجواء، إضافة إلى النفخ في الحساسيّات، من خلال تطبيق سياسة القطيعة بين المكوّنات والشعوب الشرقيّة، تلك السياسة التي عُرِفت باسم سياسة «فرّق تسد».

الاستشراق الذي ظهر كفرع من فروع العلم، تحوّل في وقت قياسيّ إلى إيديولوجيا غربيّة تجاه الشرق، إيديولوجيا تحاول تأكيد التفوّق الغربيّ على الشرق، وبأنّ الشرق لا يرقى إلى مستوى الغرب، وأنّه، أي الغرب يمثّل عقل العالم، و تأكيد أصالة الحضارة الغربيّة، وبأنّ الحضارات الشرقيّة ما هي إلا طفرات أو صدف تلقائيّة ظهرت بالخطأ في جغرافيّة الشرق.

الاستشراق الذي ظهر بالأساس في مساعي الغرب في معرفة حقيقة تناقضاته ومصادر حضارته التاريخيّة والبحث عن الجذور، تحوّل إلى مفهوم إيديولوجيّ ينكر أيّ فضل للشرق على الحضارة الإنسانيّة وخاصّة على أوروبا.

الاستشراق لم يقل كلّ الحقائق، بل كشف عن الحقائق التي هو يريدها ويبحث عنها، والتي تخدم المصالح الغربيّة الباردة والفجّة. وقد حاول المستشرقون، وبكلّ السُبل، إقناع الغرب والشرق على حدّ سواء بأحقيّة ومصداقيّة تلك الحقائق المبتورة، وجعلها قوانين وحقائق علميّة لا يشوبّ لها غبار.

الاستشراق هو عقدة الإنكاريّة التي يقارب بها الغرب الشرق، فلما ذلك؟

الغرب الذي أخذ جلّ ثقافته الحياتيّة الرّوحيّة والدّينيّة والعلميّة من المصدر الشرقيّ بالدّرجة الأولى، وفي بعض المجالات بالدّرجة الثانية، فهو كالطفل الذي ولد من الأم « الشرق»، واتّجه إلى الغرب، ولكنّه دائماً يشعر بالنقص والدّونيّة النفسيّة تجاه العمق التاريخيّ العظيم للشرق، كما أنّه يعرف جيّداً بأنّ أساس ثقافته الرّوحيّة، أي الديانَة المسيحيَّة، قد ولدت وترعرعت في الشرق، وانتقلت إلى الغرب.

فالغرب وخاصّة علماء الاستشراق يدركون أصالة الحضارة الشرقيّة، وأنّ جذورهم الحضاريّة والثقافيّة قادمة من الشرق. لذا فإنّهم يتمادون في التشهير بالشرق والاستعلاء عليه، ووصفه بكلّ الصفات التي من شأنها الحطّ من شأن الشرق، وكلّ ذلك إشباعاً لعقدة النقص أو التبعيّة أو الحداثة التي يدركها المستشرقون جيداً.

فإن كنت مَديناً بنموّك وسموّك لأحدهم ولا تريد أن يعرف أحدهم ذلك؛ فإنّك لا تكتفي

بإنكار ذلك فحسب، بل تتكابر وتردّد مراراً وتكراراً مادحاً قوّتك وأصالتك وعظمتك.. لكن كلّ ذلك لا يلغي عقدتك، بل عليك أن تحتقر الذي تُدين له وتشهّر به وتسخر منه وتلصق به كلّ الصفات السيّئة.

لكن عليك ألا تنسى بِأَنَّهُ ليس كُلُّ المستشرقين كانوا أصحاب نوايا سيّئة، وليس جميعهم كانوا يخدمون الاستعمار، ويسعون إلى تحقير الشرق، بل العديد منهم كانوا ذَوي مساعٍ حميدة ونوايا طيّبة، ومقارباتهم للشرق أكثرَ وفاءً ومودّة. كما أنّ العديد من نتاجاتهم واستكشافاتهم التاريخيّة كانت لإلقاء الضوء على العديد من الجوانب الغامضة أو المنسيّة والمهمَلة في تاريخ وحضارة الشرق القديمة.

في النهاية علينا أن نقول بأنّ الشرق والغرب وأيّ بقعة من بقاع الأرض وحضاراتها وتطوّرها في نهاية المطاف، تصبّ ضمن مجرى الحضارة العالميّة والإنسانيّة التي تجتاز المناطق والاتّجاهات والقارّات.

النظرة الاستشراقيّة لدى الشرقيّين

كنّا قد تحدّثنا عن الاستشراق والنظرة الاستشراقيّة عند الغربيّين تجاه الشرق. فالاستشراق كعلم موجّه وخاص بالشرق، قد أنتج كميّة هائلة من الآثار في كافّة مناحي الحياة والمعارف. لم يكتفِ الغرب بتطوير الاستشراق ونشره وتوطيده في المؤسّسات الرّسميّة والمجمّعات العلميّة والموسوعات المعرفيّة في الغرب، بل أسّس لها المدارس والزمالات المختلفة.

الشرق القابع في غياهب ظلمات الحقبة العثمانيّة والمهمل من كافّة الجوانب، وأثناء احتكاكه بالغرب والغربيّين القادمين من «تجّار وعلماء ورهبان ومبشّرين وجواسيس ودبلوماسيّين وعلماء آثار ومستشرقين» قد تأثّروا به بشكل أو بآخر، ووقفوا مشدوهين أمام

> **لم يتوقّف الاستشراق عند حدود الترجمة، بل تخطّى ذلك إلى البحث في الآثار والأوابد التاريخيّة في الشرق، فسارع المستشرقون إلى علوم الحفريات «الآركولوجيا» وبدأوا بالتنقيب عن الآثار المصريّة «الفرعونيّة» والسّومريّة والبابليّة والميديّة والفارسيّة والسّوريّة، وتمكّنوا من إعادة اكتشاف أساطير خالدة مثل «جلجامش» والميثولوجيات الأكّاديّة والسومريّة والفينيقيّة المكتوبة بالكتابات والأبجديّات الشرقيّة القديمة على الألواح والرُقيمات الطينيّة.**

التطوّرات الحاصلة لدى الغربيّين.

ما إن احتكّ الشرقيّ بالغربيّ؛ حتّى أدرك العديد من الشرقيّين حجم التخلّف الذي يعيشونه والفارق الزمنيّ للتطوّر بينهما، وكم هم مُتَراجِعونَ عن العالم الغربيّ، وتيقّنوا بأنّهم يعيشون في القرون الأولى للألفيّة الثانية.

الشرق، وخاصّة بعض العلماء والقادة والأدباء، أرادوا مواكبة التطوّر، ولكن لم يكن أمامهم دليل عمل أو خطّة واضحة، أو تلك المواد والأدوات والمصادر الكفيلة، حيث لم يبقَ حينها أمامهم سوى البحث في المصادر الغربيّة، وخاصّة الاستشراقيّة منها، لكي يتعرّفوا على ذواتهم. هنا تكمن الإيرونيكا المخيفة للشرق. ففي وقت وهو يمرّ يوميّاً أمام أطلال أعظم الحضارات الإنسانيّة في الشرق من قلاع وحصون ومعابد قديمة وأوابد تاريخيّة في الشرق دون أن تثير انتباهه، والتي تحوّلت بفعل الإهمال إلى حظائر للحيوانات أو مكبّات

> **ترى النظرة الاستشراقيّة أنّه يحقّ للغرب التفكير بدلاً من الشرق، وأنّ الغرب له كلّ الأحقيّة في وضع المخطّطات التي يراها مناسبة لأجل الشرق، وعلى الأخير أن يسير بحسب إرادة وتوجيهات الأوّل؛ حتّى يتمكّن من الخروج إلى النّور. فالنظرة الاستشراقيّة تؤكّد على سموّ الغرب واندحار الشرق، وترى في نَفسها قوّة العقل والذّكاء والتخطيط، مُقابلَ العاطفة والتخلّف والقصور الذّهني في الشرق.**

للنفايات والأوساخ، أو تمّ تحويلها إلى قشلات (ثكنات عسكريّة) وسجون، وفي وقت وهو يقرأ يوميّاً القرآن والإنجيل وباقي الكتب الدّينيّة، ويهمل المخطوطات والكتب العلميّة المرميّة في زوايا المساجد والكنائس والأديرة أو في قصور الباشوات، ولكنّه لا يهتمّ بها ولا يبحث فيها عن نفسه.

فالشرقيّ، وخاصّة دُعاةُ النهضة واليقظة منهم، هرعوا كما يهرع الظمآن خلف سراب الوّاحة في الصحراء، نحو نتاجات المستشرقين، كي ينهلوا منها معارفهم ويحصلوا منها على ثقافاتهم الشخصيّة، ويَنقلوها بدورهم بشكل أعمى إلى بلدانهم ولغاتهم القوميّة.

الشرقيّ الذي بقي حوالي ثمانية قرون في وضع الصُمِّ و البُكمِ و العُميِ، الرّاقد في الظلمات، قد تهافت بلا معرفة أو تمحيص لنتاجات الاستشراق وتسمّم بها، وتسرّبت العقليّة الاستشراقيّة حتّى النخاع لدى دُعاة النهضة الشرقيّين.

دُعاةُ النهضةِ الشَّرقيّونَ المُتَشرِّبونَ بثقافة الاستشراق حتّى النخاع كانوا بعيدين كلّ البعد عن الأصالة. لكن أية أصالة؟ (وهي الفكرة والثقافة القائمة بذاتها البعيدة عن التقليد «الاستنساخ» والتقليدية «تكرار ما هو قائم»). أعظم ما فعلوه هو نقلهم الأعمى لنتاجات ومفاهيم الاستشراق إلى الشرق. كانوا ينظرون إلى أنفسهم وإلى الشرق كما ينظر الغربيّ «الاستشراقيّ» إلى الشرق. أي أنّهم كانوا يرون بعيون الغير، ويبتعدون كثيراً عن الجوهر وعن الحقيقة، ويزدادون اغتراباً عنها.

كما يُقال بأنّه على الإنسان "أن يبحث عمّا فقده وأضاعه في المكان الّذي فَقَدَ فيهِ ذلك المفقود منه" وليس في أماكن أخرى.

هناك قصّة طريفة، عن رجل كان يبحث عن درهمه الضائع تحت عمود الإنارة، وعندما سأله أحدهم: عمّا تبحث؟ قال بأنّه يبحث عن درهمه الذي أضاعه. فسأله الرّجل وأين أضعته؟ فقال أضعته في تلك الغرفة. فعاد وسأله مستفسراً: إذا كنت قد أضعت درهمك في تلك الغرفة، فلماذا تبحث عنه هنا؟ فردّ عليه: الغرفة مظلمة ولا أستطيع البحث، لذلك فإنّني أبحث عنه هنا تحت النّور.

تنطبق هذه القصّة على حال المستشرقين الشرقيّين الذين هربوا من ظلمات الشرق وبدؤوا بحثاً محموماً عن حقيقتهم الضائعة في "أنوار" الغرب.

الشرقيّون المتأثّرون بالاستشراق قد اقتنعوا بالمقولات والمزاعم الاستشراقيّة، ونقلوها كما هي إلى الأدبيّات والنتاجات الشرقيّة. فالمقولات التي تقول بأنّ "الشرقيّ متخلّف" و "الغربيّ متقدّم"، غدت مستفحلة بين المثقّفين الشرقيّين.

لم يكن الشرقيّ يعمل وفق تفعيل العقل والمنطق والاستقراء والتمحيص في العلوم والمعارف الغربيّة عموماً والاستشراقيّة منها

خصوصاً، بل دأب كما فعل الآباء والأجداد على إنتاج النقل وليس العقل، وكان هذا الأمر مؤذياً في عمليّة البناء المعرفيّ، حيث أطلقت نهضة مشوّهة وعرجاء في الشرق. وشجّع هذا التقليد الأعمى على استيراد ثقافته وقيمه وآدابه وأنماط حياته، دون توليفها أو إعادة صياغتها من جديد، وبما يناسب الواقع الشرقيّ، أو مواءمتها مع القيم الرّوحيّة والأصول التاريخيّة العميقة للشرق.

كلّ ذلك دفع بالشرق للشعور بعقدة النقص والدّونيّة تجاه الغرب. لذا فإنّ الشرق والشرقيّ يجد نفسه ناقصاً طالما لم يصل إلى مستوى الغربيّ ولم يحصل على صفات الحياة الغربيّة. وهذا ما سارع في التهافت الشرقيّ على نهل كلّ ما هو غربيّ، دون وعي عميق. فالشرقيّ يقرأ للغربيّين كي يتعرّف على نفسه، ولكنّه من شدّة شعوره بعقدة النقص؛ فإنّه يكابر ولا يقرأ أيّ كتاب أو نتاج من نتاجات الشرقيّين، وكأنّه مهما كان اسم الكاتب أو المؤلّف أجنبيّاً وغريباً، سيكون أكثر جاذبيّة لدى المثقّفين والنهضويين الشرقيّين. لكنّ الشرقيّ نَسِيَ أو تناسى بأنّه غارقٌ حتّى أذنيه في الدّوغمائيّة الشرقيّة التي تقدّس النقل وتدنّس العقل.. ينقل دون محاكمة عقليّة أو إجراء أيّ مقارنة أو تمييز واختيار. لكنّه هذه المرّة كان ينقل من الغرب.

لا يمكننا بأيّ حال من الأحوال إلقاء كلّ اللّوم على الغرب والمستشرقين، بل يجب رؤية الدّور الشرقيّ الخامل والسلبيّ في معرفة ماضيه وحقيقته. فالغرب، وبهدف فهم تناقضاتهم والتأثيرات الجانبيّة للثقافة الشرقيّة التي كانوا قد أخذوها قبل ذلك، يسعى إلى البحث عن ذواتهم وجذورهم وأصولهم الشرقيّة الضائعة والتائهة في المصادر الغربيّة وخاصّة مصادر المستشرقين. لقد جاء الاستشراق كنتيجة لذلك، وظهر كحاجة ملّحة أمامهم. وسعى الشرقيّ يقلّد الغرب في هذا المنحى، ولكن بشكل معاكس، فهو، وللأسف، مدعاة للحزن والتندّر.

فالشرق بدلاً من أن يبحث عن أصول حضارته وجذور تناقضاته ومشاكله الرّاهنة في الشرق وفي تاريخ الشرق، فإنّه يتهافت على الغرب، بحثاً عن ذاته هناك. مثل حالة الشرقيّ تشبه حالة الأم التي تبحث عن جذور مشاكلها عند طفلها، بدلاً من أن تراجع نفسها، لحلّ عقدها وتناقضاتها.

أوَ ليس من المؤسف أن يأتي الألمانيّ أو الإنكليزيّ أو الفرنسي كي يفكّوا شيفرات الألواح والرُّقيمات الطينيّة الموجودة تحت أيدينا منذ آلاف السنين؟ أليس معيباً أن تكون الترجمات الأولى للأساطير والملاحم الأكّاديّة والسّومريّة والبابليّة والفينيقيّة باللّغات الغربيّة، وعلماء الشرق ينقلون ترجمات ألواحهم من مخطوطاتهم عبر اللّغات الغربيّة؟

إنّ تحجّر العقل الشرقيّ وسباته الفكريّ وركوده الحضاريّ، وإهماله للتنمية والتغيير والتنوير، هو الذي جعل الشرق في محلّ المفعول به، وليغدو خاملاً متأثّراً لا مؤثّراً.. وهو الذي شرّع الأبواب أمام الغرب والاستشراق كي يتمادى ويذهب بعيداً في طريق التحكّم الفكريّ والثقافيّ والمعرفيّ بالشرق من كافّة النواحي.

على الشرقيّ الإدراك جيّداً بأنّه ليس من السوء أن يستفيد من التطوّر التقنيّ والعلميّ الموجود في الغرب أو في أيّ مكان آخر على وجه الأرض، ولكن عليه أن يدرك أيضاً بأنّ تطوّر الشرق وتنميته لا يعني ولا يمرّ بتاتاً من تقليد الغرب، ولا يحتّم المرور بنفس التجربة الغربيّة التي كانت مناسبة لهم في سياقها الزمانيّ والمكانيّ للغرب، بل على الشرق أن يبتعد أوّلاً عن كلّ تأثيرات وترسّبات وتوجّهات الاستشراق والمستشرقين، غربيّين كانوا أم شرقيّين.

موجز عن قمع المرأة تاريخيّاً

روشن مسلم

للمرأة عالم خاص قائم بذاته، فيه الجهل والحرمان، والكبت والعبودية، التأثير والتأثر، السلفية والتطلعات المستقبلية، العادات والتشرذم، الأمّيّة والتخلف، كلّ هذه المسببات تضع المرأة في موقع لا تحسد عليه.

عندما نتجول عبر الحضارات ونفتش في بنية تفكير كل حضارة عن مفهوم المرأة، لا نعثر على اتفاق موحد حول مفهوم المرأة، فهي تتأرجح بين القداسة والدناسة، بين المرأة المثال الرمز والرامز لقوى الخصوبة واستمرارية الحياة، والمرأة الدونية التي تعامل بدونية وتهميش، بين الآلهة المرأة والشيطان، ولعلنا نتساءل لماذا هناك تضارب حول مفهوم المرأة كإنسان؟

إذا ما رجعنا إلى أقدم ما نعرف من عصور قبل التاريخ، رأينا المرأة ذات مكانة وشأن تمثلت في وجود التماثيل الأنثوية المعبرة عن وضعيات للآلهة الأنثى لها صلة بالخصب والولادة وشبهها الكبير بالطبيعة، وهوما يُقيم الدليل على المكانة المتميزة التي كانت تتمتع بها وقتئذ. ولعل عبادة الآلهة الأنثى كـ (عشتار)، كانت نابعة من المكانة المتميزة التي شغلتها المرأة في وجدان الإنسان ارتبطت بالخصب والنماء الواسع الانتشار، ودلّ وبالتالي على أنّ المرأة وارتباطها بالخصب والولادة كانت المثال الأقرب شبهاً بالطبيعة، تشبه دورة الخصب والإثمار والربيع وعودة الحياة، خاصة مع عدم وضوح الدور الذي يلعبه الرجل، وكل تلك التطورات التي تطرأ عليها ولا تطرأ على الرجل، كل ذلك جعل من المؤكد أنّها الآلهة المسؤولة في مخيلة الإنسان آنذاك عن الخصب. مما دفعه لصنعها كالآلهة تشبيهاً لتلك القوى الخفية المسؤولة في اعتباره عن خلق الكون.

ويجدر هنا التنويه إلى أن توفر تلك الكنوز الآثارية لم يشكل لدى بعض الباحثين أداة جزم بانتشار ظاهرة عبادة الآلهة إلا حين توفّر الأدلّة التاريخية المستوحاة من مادة الأساطير والطقوس، التي بيّنت أن هناك عبادة آلهة كونية هيمنت على كل النصوص، ما ساعد على تدعيم هذه الفرضية بشكل أكبر وأوسع، فضلاً عن أنّه وبالرغم من التحول إلى النظام الأبوي مع العصر الكالكوليتي إلّا أنّ المكانة الرفيعة التي احتلتها المرأة مع الطور الأول من عصر فجر السلالات في بداية العصر السومري، وتمتعها باستقلال ذاتي كبير على مختلف المستويات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والدينية، أكد ما حصل في العصور النيوليتية من تسييد للمرأة، وعبادة للآلهة وظهور مجتمع أمومي.

ويؤكد الباحثون هذا الأمر من خلال الأساطير فكون الديانة النيوليتية كانت ديانة زراعية في اعتقادها وطقسها، كانت الأسطورة الأولى أسطورة زراعية تتركز حول آلهة واحدة هي سيدة الطبيعة في شكلها الوحشي، وشكلها المدجن الجديد الذي تشارك يد الزارع في قولبته وتأهيله، ومع نضوج الثقافة النيوليتية في جوهره، واكتمال الشكل الاقتصادي الجديد وتزايد الدور الاجتماعي للرجل بعد أن كان المجتمع أمومياً في جوهره، فقد أصبحنا نجد إلى جانب الآلهة الأم ابنها الذي نشأ عنها، والذي دعته عصور الكتابة)بتموز أو أدونيس).

لعبت المكانة الاجتماعية للمرأة في تلك العصور، والصورة المرسومة لها في ضمير الجماعة دوراً كبيرا في صياغة التصور الديني والغيبي الأول، فمع انتقال السلطة في المجتمع نهائياً إلى الرجل وتكون دولة المدنية القوية، ذات النظام المركزي والهرم السلطوي والطبقي المتسلسل الصارم الذي قام على أنقاض النظام الزراعي البسيط، يظهر الآلهة الذكور ويتشكل مجمع الآلهة بزعامة الإله الأكبر، بعد أن كانت الآلهة الواحدة الأم في العصر النيوليتي، ولا يشاركها في سلطانها إلا ابنها الذي نشز منها، وكان مقدّمة لظهور بقية الآلهة الذكور.

مكانة المرأة مع ظهور الحضارات القديمة

على الرغم من أنّ مكانة المرأة وانزياح مكانتها كآلهة بدأ من العصر الحجري النحاسي، إلّا أنّ انزياح مكانتها بالكامل على الصعيدين الأسطوري والحضاري لم يحصلا خلال فترة قصيرة، بل تمّ ذلك عبرة فترة امتدّت لتغطّي عصور حضارات كاملة، وصولاً إلى غياب دور المرأة بالكامل على صعيد القيادة والحكم، وكذلك تدنّي مكانتها الإنسانية، والاكتفاء بأنّ لها دوراً منحصراً في الحمل والولادة، عدا التمييز بسبب الجنس وتحميلها إثم الخطيئة الأولى وغضب الإله، فاسحة المجال لتشكل المجتمع الأبوي حتى الزمن الراهن.

إنّ جملة من التطورات قد زعزعت عرش المرأة، ونقلت المجتمع من سيطرتها إلى سيطرة

الرجل، وهو أكبر تراجع للمرأة في التاريخ على حد تعبير -إنجلز- في كتابه أصل الأسرة، وذلك لأنّه استفاد من حريته الشخصية، فسخر المعادن والآلات حسب رغبته، واحتكر المهام التي تفتح له المجال للسيطرة على الطبيعة.

المرأة الآشورية

في الحديث عن التشريعات التي تخص المرأة وعن المكانة المختلفة للنساء اللواتي شغلن مناصب عديدة في الكهانة وفي الحكم وفي الآداب، في تاريخ بابل القديم وخاصة آشور، وذلك لتحديد مرجعية التشريعات التي طالت المرأة والأسرة وعكست أحوالها ومكانتها وأهميتها، فالمادة القانونية التي تركتها لنا حضارات الرافدين التي ساعدت، بل شكّلت المادة الأهم التي عكست طبيعة العلاقة الاجتماعية ومكانة المرأة، وانزياح هذه المكانة مع العصور وخاصة كلّما اتجهت نحو النهايات، ونقصد بها سقوط بابل، حيث نجد أن الاتجاه بالتشريع والقوانين ينحو باتّجاه المزيد من سلب المرأة حقوقاً كانت تتمتع بها من عصر إلى آخر، بل وحتى المسميات والمفاهيم العديدة تتخذ معاني جديدة مرتبطة بالمكانة الجديدة، فالكاهنة التي كانت تقدم طقس الجنس المقدس كواحد من الخدمات الدينية في ظل دين الآلهة ستصبح بغياً، ويتحول الجنس المقدس إلى جنس تجاري(الدعارة) وتتحول هدية العرس إلى ثمن للعروس، وتتحول البائنة من أملاك يقدمها والد

العروس لتحميها وتحصن مكانتها الاقتصادية واستقلاليتها إلى هدايا وموائد وولائم في يوم عرسها.

المرأة الإغريقية

في العهد الإغريقي لم يكن للمرأة الحرة الكثير من الحقوق، فقد عاشت مسلوبة الإرادة ولا مكانة اجتماعية لها وظلمها القانون اليوناني فحرمت من الإرث وحق الطلاق ومنع

كانت المرأة وارتباطها بالخصب والولادة، المثال الأقرب شبهاً بالطبيعة، فهي تشبه دورة الخصب والإثمار والربيع وعودة الحياة، خاصة مع عدم وضوح الدور الذي يلعبه الرجل، وكل تلك التطورات التي تطرأ عليها ولا تطرأ على الرجل، كلّ ذلك جعل من المؤكد أنّها الآلهة المسؤولة في مخيلة الإنسان آنذاك عن الخصب. ما دفعه لصنعها آلهة

عنها التعلم. في حين كانت للجواري حقوقاً أكثر من حيث ممارسة الفن والغناء والفلسفة.

لم يقتصر هذا الرأي فقط على الرجال العاديين أو الجهلاء من الشعب عند الإغريق، بل كانت أيضا نظرة المفكرين والعقلاء والفلاسفة، فهذا ما أبده أرسطو في رأيه عن مكانة المرأة في مجتمعهم بعد تحليل وتفكير حيث قال: - المرأة رجل غير كامل، وقد تركتها الطبيعة في الدرك الأسفل من الخلقة، وأنّ المرأة للرجل كالعبد والعامل للعالم، والبربري لليونان، وأنّ الرجل أعلى منزلة من المرأة.

في مدينة إسبارطة اليونانية كان وضع المرأة أفضل، فقد منحت المرأة هناك حقوق، حيث حصلت على بعض المكاسب التي ميزتها على أخواتها في بقية المدن اليونانية، وذلك بسبب انشغال الرجال بالحروب والقتال.

المرأة الرومانية

رغم أنّ الرومان شأنهم شأن الإغريق كانوا

ذكوريين في توجهاتهم، إلّا أنّ مكانة المرأة لديهم كانت تختلف عن مكانتها في اليونان، حصلت المرأة على حقوق أكثر مع بقائها تحت السلطة التامة للأب أو لحكم سيدها إن كانت جارية، أمّا المتزوجة فقد كان يطبق عليها نظام غريب؛ إمّا أن تكون تحت سلطة وسيادة الزوج، أو أن تعاشر زوجها وتبقى مع أهلها وسلطتهم.

وكما في اليونان فقد استبعدت المرأة الرومانية عن القيام بأي أدوار تمثيلية على المسرح، لأنها كانت حكراً على الذكور، وإن كان أحد الأدوار يتطلب وجود امرأة كان يظهر به أحد الرجال من خلال ارتداء لباس امرأة، ويضع شعراً مستعاراً ويقوم بأداء الدور لأنهم يعتبرون المرأة التي تقوم بهذه الأدوار ذات سلوك سيء وينظرون إليها نظرة دونية، ومن كانت تغامر بالقيام بأيّ عمل على المسرح كانت تقوم بذلك على حساب سمعتها، ولقد كان المجد الوحيد الذي تستطيع فيه النساء التعبير عن مشاعرهنّ؛ هو من خلال كونهن متفرّجات في مسارح الهواء الطلق، وربما هنا فقط تمكنت النساء من تحقيق أكبر قدر ممكن من المساواة مع الذكور، وهذه الأمور لا تكتمل إلا باختلاط الجنسين معاً فشرعوا في كشف الحجاب عن نسائهم وترقّوا في ذلك شيئاً فشيئاً حتى أصبحت النساء هنّ المسيطرات على الأمور السياسيّة، وحصل في هذا الاختلاط من الدنايا والمقاذرة، وحدثت أثناء ذلك أحداث غيرت اتجاهات الأفكار بالمرأة، فأخذ الحقد يزداد شيئاً فشيئاً، والتضييق يشتد يوماً فيوماً، حتى وصل الأمر إلى ما وصفت بالقرون الوسطى، لغاية القرن السابع عشر ومقدمة القرن التاسع عشر، فإذا كانت المرأة المسكينة ألعوبة بيد الرجل لهذه الدرجة، يحبسها مادام متديناً، ثم إذا دخله حب اللهو والترف يخرجها ليلعب بضعفها، ثم إذا فتنها وأتلف أدبها بما يخترعه لها من أنواع البذخ والزينة، يراها حملاً ثقيلاً عليه فيعيدها إلى حبسها بأشد مما كان.

المرأة الفرعونية

انفردت الحضارة الفرعونية القديمة بإكرام المرأة، وتخويلها الحقوق الشرعية القريبة من حقوق الرجل، فكانت تشارك زوجها في العمل في الحقل.

ففي عهد الفراعنة في مصر كانت للمرأة حقوق لم تحصل عليها أخواتها في الحضارات السابقة، فقد وصلت للحكم وأحاطتها الأساطير. كانت المرأة المصرية لها سلطة قوية على إدارة البيت والحقل واختيار الزوج، كما أنها شاركت في العمل من أجل إعالة البيت المشترك. كان الفراعنة يضحّون بامرأة كل عام لنهر النيل تعبيراً عن مكانتها بينهم، إذ يُضحّى بالأفضل والأجمل في سبيل الحصول على رضى الآلهة.

المرأة الصينية

لم تكن مكانة المرأة في الصين، بأحسن حالٍ منها في سائر الحضارات القديمة، رغم أنّ الصين شهدت تقدماً حضارياً واسعاً في المجال المعماري والعسكري، وقد تركت الكثير من الانجازات الضخمة التي لاتزال إلى يومنا هذا، إلّا أنّ المرأة كان مولدها نكبةً وشؤماً على أهلها وعلى جميع من يراها. ولا حق لهما بالميراث، لا من مال أبيها، ولا من مال زوجها.

كان للزوج الحق في سلب جميع حقوق زوجته، واعتبرت امرأةً ساذجة وحمقاء، وكانت تلقب بعد الزواج بـ (فو) أي الخضوع.

وفي الهند لم تكن المرأة بحال أحسن فقد حرمت من جميع حقوقها، وهي مادة الإثم، وبحسب القوانين الهندوسية، إذا مات زوجها فلا بدّ أن تبقى دون طعام إلى أن تموت أو تحرق أو تدفن مع زوجها حيّة بعد وفاته.

مكانة المرأة في العصور الوسطى

لقد اشتدّ سوء الظن بالمرأة في العصور الوسطى، وكثر الخلاف حول خلقها وطبيعتها،

فقد شاعت في تلك الفترة عقيدة الزهد والإيمان بنجاسة الجسد، ونجاسة المرأة، ولعنت المرأة بلعنة الخطيئة الأولى، فكان الابتعاد عنها حسنة مأثورة، لمنْ لا تغلبه الضرورة.

من بقايا هذه الغاشية في القرون الوسطى، أنها شغلت بعض اللاهوتيين إلى القرن الخامس الميلادي، فبحثوا بحثاً جدّيّاً في جبلة المرأة، وتساءلوا في مجمع ماكون الكنسي أهي جثمان بحت؟ أم هي جسد ذو روح يناط بها الخلاص والهلاك؟ وغلبت على آرائهم أنها خالية من الروح الناجية، ولا استثناء لإحدى بنات حواء من هذه الوصمة، غير السيدة العذراء أم المسيح.

كما شاعت عادة أقفال العِفّة، وهي أقفال من حديد، ركبت في أحزمة، وخصّصت لتلبسها النساء حول خصورهن، إذا غاب عنهن أزواجهن في السفر، ثم تغلق بمفاتيح، يبقيها الزوج معه، لا تفارقه لحظة، بل وصل الأمر في بعض المجتمعات، إلى درجة وضع قفل على فم المرأة، تغدو به وتروح، وقد كان يوضع هذا النوع من الأقفال عند خروج المرأة من دارها، حتى لا يدور بينها وبين الرجال حديث، تغويهم به إلى الرذيلة.

وكتب وليام بلاكستون في شروحه على قوانين انجلترا سنة ١٧٦٥ م يقول: إن القيود التي ترزح تحتها المرأة، يراد بها في الغالب حمايتها وخيرها، ذلك أن القانون الإنجليزي يؤثر المرأة بعطف شديد، ومع ذلك فإن هذه المرأة التي أثرها القانون هذا الإيثار الشديد، حرمت من كل حق مدني، وحيل بينها وبين التعليم وكل شيء، ما عدا أحطّ موارد الكسب، ونزلت عن كل ثروتها عند الزواج.

ورغم ذلك العطف الشديد الذي يزعمه بلاكستون: فقد وقف الفلاح الإنجليزي توسون في أسواق بريطانيا، وأمسك بزوجته يعرضها للبيع، لقد خدعتني هذه المرأة، تزوجتها لتكون سلواي، فإذا بها تنقلب فتصبح لعنة عليَّ من السماء، وشيطاناً رجيماً، وباع الرجل زوجته بعشرين شلناً، وخرج الزوج من الغنيمة مرتاح البال.

> **إنّ المادة القانونية التي تركتها لنا حضارات الرافدين، والتي ساعدت بل شكّلت المادة الأهم التي عكست طبيعة العلاقة الاجتماعية ومكانة المرأة، وانزياح هذه المكانة مع العصور وخاصة كلّما اتجهت نحو النهايات، ونقصد بها سقوط بابل، حيث نجد أن الاتجاه بالتشريع والقوانين ينحو باتّجاه المزيد من سلب المرأة حقوقاً كانت تتمتع بها من عصر إلى آخر.**

ويؤيد ذلك ما ذكره الفيلسوف الإنجليزي هربرت سبنسر: من أن الزوجة كانت تُباع في إنجلترا خلال القرن الحادي عشر، وقد سنت المحاكم الكنسية في هذا القرن قانوناً، ينصّ على أن للزوج أن ينقل أو يعير زوجته إلى رجل لمدة محددة.

ويذكر العقاد في كتابه -عبقرية محمد- عن العصور الوسطى عصر الفروسية، الذي قيل عنه إنه عصر المرأة الذهبي بين الأمم الأوربية، وأن الفرسان كانوا يفدون النساء بالنفس والمال.

فهذا العصر كان كما قال الدارسون له: عصر الحصان، قبل أن يكون عصر المرأة، أو عصر -السيدة المفدّاة.

ويذكر العقاد حادثتين توضحان مدى مكانة المرأة في عصرها الذهبي، من كتاب أغاني الآداب والتحيات يروي فيها: أن ابنة أوسيس جلست في نافذتها ذات يوم فعبر بها الفتيان-

تمكنت المرأة الرومانيّة من تحقيق أكبر قدر ممكن من المساواة مع الذكور، ولم تكتمل إلا باختلاط الجنسين معاً فشرعوا في كشف الحجاب عن نسائهم وترقّوا في ذلك شيئاً فشيئاً حتى أصبحت النساء هنّ المسيطرات على الأمور السياسيّة، وحدثت أثناء ذلك أحداث غيّرت اتجاهات الأفكار بالمرأة، لكن أخذ التضييق يشتد يوماً فيوماً، حتى وصل الأمر إلى ما وصفت بالقرون الوسطى.

جارات وجربرت- وقال أحدهما: انظر انظر يا جربرت، وحقّ العذراء ما أجملها من فتاة! دون أن يلتفت بوجهه.. وعاد صاحبه يقول مرة أخرى: ما أحسبني رأيت قط فتاة بهذه الملاحة، ما أجمل هاتين العينين السوداوين! وانطلقا وجربرت يقول ما أحسب أن جواد قط يماثل هذا الجواد.

وهي حادثة صغيرة، ولكنها واضحة الدلالة، إذ أن قلة الاهتمام تورث الازدراء (الحقارة). والحق أن عصر الفروسية يرينا بعض الشواهد الواضحة على هذا الازدراء.

ويروى أن الملكة بلانشفلور ذهبت إلى قرينها الملك بيبن تسأله معونة أهل اللورين، فأصغى إليها الملك ثم استشاط غضباً، ولطمها على أنفها بجمع يده، فسقطت منه أربع قطرات من الدم، وصاحت تقول: شكراً لك إن أرضاك هذا، فأعطني من يدك لطمة أخرى حيث تشاء.

ويقول العقاد: لم تكن هذه حادثة مفردة، لأن الكلمات على هذا النحو كثيراً ما تتكرر، كأنها صيغة محفوظة، وكأنما كانت اللطمة بقبضة اليد جزاء كل امرأة جسرت في عهد الفروسية على أن تواجه زوجها بمشورة.

لم تتغير مكانة المرأة في الغرب من العصور المظلمة إلى عصر الفروسية إلى ما بعدها من طلائع العصر الحديث، ولما تبرح المرأة في منزلة مؤسفة، لا تفضل ما كانت عليه المرأة في الجاهلية العربية، وقد تفضلها المرأة في تلك الجاهلية.

ففي سنة ١٧٩٠ بيعت المرأة في أسواق انجلترا بشلنين لأنها ثقلت بتكاليفها على الكنيسة التي تؤويها، وبقيت المرأة إلى سنة ١٨٨٢ محرومة من حقها الكامل في ملك العقارات وحرية المقاضاة.

وكان تعلم المرأة عاراً تشمئز منه النساء قبل الرجال، فلما كانت إليزابيث بلاكويل تتعلم في جامعة جنيف سنة ١٨٤٩ وهي أول طبيبة في العالم يقاطعنها ويأبين أن يكلمنها، ويجمعن ذيولهن احتقارا لها، كأنهن متحرزات من نجاسة يتقين مساسها.

وكان بإمكان السيد أن ينهي زواجه منها إذا لم تنجب له ولداً واحداً على الأقل. ولم يكن يرى السادة ولا السيدات أنّ التعليم أمر ضروري، وبالتالي فإن قلة قليلة منهم كانت تستطيع القراءة والكتابة.

في يوغوسلافيا استبدل فلاح زوجته بحمار، وقال في ذلك: إنّه يحبّ الحمار ويفضله على زوجته، وقد تمّت هذه الصفقة العجيبة عندما كان البائع والمشتري يحتسيان كأساً من الخمر، وأبدى البائع عدم ارتياحه لهذا الثمن، وقال: - إنّ الحمار لا يعتبر ثمناً عادلاً لزوجته، فاقترح المشتري أن يعطيه عنزاً فوق الحمار، وقبِل الزوج بالصفقة.

أما في أوروبا القديمة، وفي بلجراد بيعت النساء بالميزان، وكان الرطل الواحد يساوي بنسين، أو ثلاث بنسات، وكان ثمن الزوجة التي تزن مئة رطل أو مائة وعشرين رطلاً لا يزيد عن ٢٨ شلناً.

وفي ولاية نيفادا الأمريكية، منذ فترة ليست ببعيدة اتفق رجلان على أن يستبدلا زوجتَيهما، وأن تستولي كل زوجة على منزل الأخرى، بما فيه من الأثاث والمتاع والأطفال.

لم يصل احترام المرأة في العصور الوسطى إلى نفس درجة احترام الدجاجة؛ لأنّ الدجاجة تبيض والمرأة لا تبيض.

وكان منظراً مألوفا في أوروبا في القرون أو العصور الوسطى أن يخرج الرجل ساحباً وراءه زوجته، وقد لفّ حول عنقها حبلاً طويلاً يعرضها في مزاد علني للبيع.

مكانة المرأة في العصور الحديثة

إن أوروبا في حدود رؤيتها الفلسفية للإنسان، رغم شروعها في تأسيس منظومتها السياسية والقانونية الجديدة للفرد (الرجل أساساً)، فإنّها لم تخلص إلى عهد غير بعيد من نظرتها السلبية للمرأة، من ذلك، ومن خلال الثورة الفرنسية خطاب إمانول جوزيف سييس أحد كبار المنظّرين السياسيين للثورة الفرنسية في عام ١٧٨٩م، التمييز بين المرأة النشيطة وغير النشيطة، وتم تصنيف المرأة مثل الأطفال، والأجانب، وجميع أولئك لا يستطيعون التصويت، وهم في الفئة الثانية.

على الرغم من دعوة ونداء الفيلسوف الفرنسي كوندروسيه، إلّا أنّ المرأة قد استُبعدت رسمياً من حق التصويت عن طريق الجمعية الوطنية الفرنسية في ١٧٨٩م. وفي عام ١٧٩١م تم تنفيذ حكم الإعدام (بالمقصلة) بحق صاحبة بيان حقوق المرأة والمواطن -ماري غوزي- لأنها طالبت بأن تعطي المرأة الفرنسية نفس حقوق الرجال.

على الرغم من مساهمات المرأة في صياغة قوائم المظالم والدور الذي تلعبه نساء الشعب الباريسي -خصوصاً مظاهراتها في ١٧٨٩م لطلب الخبز والأسلحة- لكنّهن لم يلقَين أيّة حقوق ممنوحة في بيان حقوق الإنسان والمواطن، وإذا كان النظام الجديد يعترف لهنّ بشخصيّة مدنيّة، لكن؛ لا يحقّ لها التصويت، والانتخاب، في هذه الفترة.

في بداية الثورة، إذا كانت النساء لا يستطعن العرض على المنصة، مع إمكانية حضور مناقشات الجمعية، يأتين غالباً لابسات قميص يظهر موافقة الخطاب الموجه.

كما أُعدمت أوليمب دوغوج، بالمقصلة عام ١٧٩٣ لمعارضتها سكان الجبال، هذه الأخيرة أعلنت قائلة: - المرأة لها الحق في تركيب سقالة. يجب أن يكون لديها أيضاً الحق في الصعود إلى المنصة، ولكن أيضاً ولدت امرأة حرّة، وتبقى مساوية للرجل في الحق.

وكثيرات عرفن السجن أو السقالة نتيجة الإجراءات العمومية أو السياسية، لأنهنّ كنّ يمنعن من دورهنّ السياسي.

وقف الرجال في كل الدول تقريباً بشكل متحفّظ معترضين في الوقت ذاته على مطالب النساء بالمشاركات السياسية. وهكذا في حين أنّ السياسة الخاصة بعالم الرجال تنساق إلى الحقوق الطبيعية للمرأة التي ترى أنها تناسب أعمال المنزل. ولم ترغب أغلبية كبيرة من الرجال بمشاركة النساء مسؤوليتهم وفي المقام الأول زوجاتهم. ويعتقد الرجال أنّهن ليس باستطاعتهنّ أن يتخذن قراراً مستقلاً بسبب الأدوار الاجتماعية للنساء. ويقرّ المصلحون الإنجليز بحق المرأة في الاختيار، والمتعلّق بأعمال الإصلاح عام ١٨٦٧، والتي ربما تكون سبباً للانقسامات السياسية بين الزوجين في العائلة. ولهذا السبب حصلت النساء العازبات والمطلقات والأرامل على حق الاختيار أولاً في الدول الإسكندنافية، وفي إنكلترا مثلت السيدات المتزوجات مع الأسباب الإدارية أزواجهن، وظلت حتى سنة ١٨٨٢م لا حقوق شخصية لها، ولا حق لها بالتملك.

صارعت النساء ضد العوائق التي تتبع مع الجنسيات ولا يتعرض الرجال لأي نوع من شاكلة هذه العقبات. حصلت الأمّهات في بلجيكا وإيطاليا وبلغاريا الأرثوذكسية على حقّ الانتخاب المحلّي، وعدم حصول الأمّهات في

> **لم تكن مكانة المرأة في الصين، بأحسن حالٍ منها في سائر الحضارات القديمة، رغم أنّ الصين شهدت تقدم حضارياً واسعاً في المجال المعماري والعسكري، وقد تركت الكثير من الانجازات الضخمة التي لاتزال إلى يومنا هذا، إلّا أنّ المرأة كان مولدها نكبةً وشؤماً على أهلها وعلى جميع من يراها. ولا حق لهما بالميراث، لا من مال أبيها، ولا من مال زوجها**

هذه الدول على هذا الامتياز أصبح أكثر قيمة في المجتمع بالمقارنة مع كثير من النساء، ولم يعارض الرجال في أيّ وقت هذه الفكرة. وقد ناقشت المرأة البرلمانية جميع الأشكال التي من الممكن أن تجعل التصنيف خاصّاً بالمرأة من أجل تقليل نتائجه غير المتوقعة، فيما يسمى بحقّها الانتخابي، في بعض البلدان مثل -اليونان- وضعت شروط للتقييم التعليميّ السليم من أجل النساء، واضطرت النساء لإثبات تعليمهنّ الدراسيّ على عكس الرجال المنتخبين. وتطبّق شروط السن من أجل النساء أحيانا في إنجلترا والمجر وأيسلندا. كذلك استخدمت النساء اللواتي تتراوح أعمارهنّ ما بين ٣٠ إلى ٤٠ عاماً حقهم الانتخابي. وبشكل آخر كشرط أخلاقيّ أيضاً. حرمت نساء الشوارع في النمسا وإسبانيا وإيطاليا من حق الانتخاب مواجهة بذلك مع التمييز المفروض في الوقت ذاته استخدم غير الأعضاء الحقّ باختيار هذه القيود.

يذهب البعض إلى أنّ التغيير الاقتصادي والاجتماعي والسياسي كفيل بتغيير وضع المرأة، وقد يكون هذا الرأي صحيحاً، إلّا أنّه رأي منقوص، لأن هذا التغيير لا ينعكس على أفكار الناس وأنظمتهم الحياتية إلا ببطء شديد. فالنضال من أجل التغيير يجب أن يتضمّن في نفس الوقت النضال من أجل تحرير المرأة من أروقة آلاف السنين من التبعية الذكورية. في النضال لتحرير الرجل من نظرته للمرأة بل وتحرير المرأة نفسها من نظرتها إلى نفسها كمخلوق تابع وأقل. فما تزال هناك إحصائيات مثيرة عن العنف ضد المرأة في الغرب إلى الآن، مما يشير بوضوح أنّ الارث الحضاري لاضطهاد المرأة التاريخي لم يتخلّص الغرب منه حتى الآن، بالرغم من التغييرات الكبيرة التي جرت على حياة المرأة ومفاهيمها وحقوقها.

المرأة في الربيع العربي وواقع الشمال السوري

على الرغم من أنّ المرأة خرجت وثارت في طليعة الأحداث خلال ثورات الربيع العربي، انطلاقاً من تونس مروراً بمصر وليبيا وصولاً إلى اليمن وسوريا، إلّا أنّ هذه الثورات والانتفاضات التهمت حقوق النساء، وضيّعت الأمل فيما كن يتطلعنَ إلى تحقيقه. مع أنّها كانت عاملاً فاعلاً للتغيير، لذلك كان من المنطقي أن تلعب المرأة دوراً هاماً في مواقع صنع القرار ما بعد الثورة.

تظلّ قضية المشاركة السياسية للمرأة في الشرق الاوسط، وتقييم الفرص المتاحة لها، في كافة مواقع صنع القرار سواء على مستوى مؤسسات الدولة أو منظمات المجتمع المدني من القضايا التي تحتاج إلى مقاربة مختلفة، وغير تقليدية في التعامل معها، مقاربة قادرة على نسج العلاقات بين الجوانب والأبعاد التنموية والحقوقية والسياسية، تتحرّك بقضية التمكين السياسي للمرأة من مجرد النضال في سبيل تخصيص بعض

المقاعد للمرأة هنا وهناك، أو ضمان وجود عدد ما من النساء في مواقع صنع القرار أياً كانت إلى تحقيق مشاركة سياسية ذات نوعية متميزة.

المرأة في مصر بعد ثورة يناير

بعد مشاركة لافتة للنساء في ثورة يناير، كان من المنتظر أن يتغيّر الوضع مجتمعيّاً لصالح النساء المهدرة حقوقهنّ على مستويات عدة، وهو ما لم يحدث، وأن يتغيّر الوضع سياسياً إلى تمثيل أكثر في دوائر صنع القرار، وتمكينهنّ من مراكز قيادية أوسع، وهو ما لم يحدث أيضاً.

ظلّت القيود الثقافية في مصر من أقوى أنواع القيود نتيجة استمرار هيمنة الطابع الذكوري الأبوي على الثقافة السياسية رغم حدوث كثير من التحولات الإيجابية في السنوات الأخيرة، لكنّها مازالت إرهاصات وبدايات ولم تتحوّل إلى تيار رئيس. وبالطبع لا يمكن دراسة موقف الثقافة العامة من النساء دون فهم علاقة ذلك بالبنى السياسية المختلفة.

ويوجد العديد من القيود التي ترجع في جوهرها إلى طبيعة الثقافة المجتمعية المتوارثة عبر الأجيال، والتي تتحدّد عبر عدد من العوامل، أبرزها: الخطاب الديني، والثقافة الذكورية الأبويّة المسيطرة على المجتمع المصري. وبصفة عامة في ظلّ تلك العوامل تجد المرأة المصرية نفسها أسيرة ثقافة جامدة، تنظر إليها على أنّها موضوع أكثر من كونها ذات إنسانة فاعلة، وتضع على جسدها وعلى حركتها قيوداً تجعل تفاعلاتها مقيدة، وتعرضها لصور من القسوة والعنف والإهمال بحيث تخل المرأة في معظم الأحيان.

فعلى صعيد الوصول إلى مراكز صنع القرار، بدا الأمر في الحكومة تعيساً، فالوضع لم يكن أفضل، فقد ظل على سوئه، فلم يتجاوز تمثيل نسب النساء داخل البرلمان ٢ ٪ عام ٢٠١٢ وكأن ثورة لم تقم، كما انهالت الفتاوى المحرّضة على النساء، والمنتهكة لهن ولأجسادهن، مثل، تحليل ختان الإناث، والمطالبة بخفض سن زواج الفتيات من ١٨ عاماً.

المرأة في تونس بعد الثورة

تعالت أصوات النسوة التونسيات اللاتي ساهمنَ بدور بارز في الثورة التونسية لعام ٢٠١١م، مناديات بحقوقهنّ، رغم أن المرأة في تونس تعتبر عنصراً فاعلاً في المجتمع، والأكثر إشعاعاً في العالم العربي، والقارة الإفريقية، إلّا أنّه لم يكن كافياً لحماية حقوق المرأة التونسية، حيث تشكل نسبة النساء ٢٥٪ من القوى العاملة في البلاد عام ٢٠١٣م، بالرغم من إصدار المرسوم رقم ٣٥ في عام ٢٠١١م، الذي يضمن التكافؤ والمساواة بين الجنسين في الحياة العامة. وكان تمثيلها في مواقع صنع القرار فقط وزيرتان وكاتبة دولة واحدة في الحكومة، وطبقاً لإحصائيات المركز الديموقراطي العربي للدارسات الاستراتيجية والاقتصادية والسياسية، حول انتخابات عام ٢٠١٤م وهي أول انتخابات برلمانية تعقد بعد الثورة، كانت نسبة مشاركة المرأة ٣٥٪ من أعضاء المجلس وهذه أعلى نسبة تمّ الوصول إليها في تاريخ تونس والمناطق العربية.

عديدة هي العوائق التي جعلت من قانون حقوق المرأة مجرد حبر على الورق، لأنّ الموروث الثقافي الذي يحمل صورة دونية للمرأة في تونس يعدّ أخطر، فهو يتّخذ قيمة؛ بحكم اعتياد الناس عليه ويتحول الى سلطة تخفي ما فيه من عدم تناسبه مع الواقع، لذا هي تحتاج الى ثورة فكرية لمن مازال يمارس السلطة الذكورية.

هناك دراسات تكشف حقيقة وضع المرأة، وقد تبيّن أنّ أكثر من نصف النساء ٥٣,٥٪ تعرّضنَ إلى أحد أشكال العنف بجميع أنواعه؛ الجنسي والنفسي والجسدي داخل الأسرة أو في العالم العام، على الرغم من صدور قانون حماية الناجيات من أعمال العنف ومحاكمة مرتكبي جرائم العنف ضد النساء، إلّا أنّ

> **إنّ مفهوم الإدارة الذاتية يقوم على فكرة نظام الرئاسة المشتركة في المستويات الإدارية القيادية، وينطلق ذلك من أن يكون للمرأة دور إيجابي فعّال لتلعب دورها الطليعيّ والريادي والقيادي في الإدارة، فمفهوم الأمة الديمقراطية يؤدي إلى عملية التحوّل الديموقراطي في مناطق شمال شرقي سوريا من خلال إعادة إنتاج النظم الإدارية التي تقتضي فيها بأن تتوازى وتتقابل فيها محركات التغيير**

القانون مهدد أيضاً، بأن يصبح مجرّد حبر على ورق، فقد ظلّت المرأة تحت تأثير مفارقة، جمعت بين التحرر من جهة، والتمييز والعنف من جهة أخرى.

للتذكير قانون الأحوال الشخصية التونسي، يمنعُ تعدّد الزوجات، كما يعطيها الحق في اختيار زوجها، وألّا تطلق إلّا في المحكمة.

المرأة في ليبيا بعد الثورة

في ليبيا، كما هو الحال في البلدين الآخرين من بلاد الربيع العربي، فما تزال المرأة تواجه مشاكل بسبب البيئة السياسية والاجتماعية والثقافية المحافظة السائدة.

كانت مشاركة المرأة في الانتخابات بعد الثورة، هي التجربة الأولى للمرأة الليبية للانخراط في العمل السياسيّ، وقد بدأت مشاركتها لحقوق المواطنة في ٧ تموز ٢٠١٢م، والتي مثّلت لحظة تاريخيّة لليبيا.

المرأة في الشمال السوري ومواقع صنع القرار

إنّ تحليل هوية المرأة التي جربت عليها، ومثلت في شخصيتها كافة ضروب العبودية، ومصاحبة دعواها من أجل الحرية والمساواة كرفيق درب في الحياة، إنما يشكل الشرط الأولي للتحول إلى مجتمع ديمقراطي وأخلاقي وجميل.

لذا فإنّ دور المرأة في الحياة العملية من خلال تطوير دورها وموقفها وممارستها في المجالات العلمية والفلسفية والأخلاقية والجمالية وإحيائها في ذهنية المجتمع ومؤسساتها، كان من شأنها أن تعزّز بدورها في نجاح الثورة في شمال شرقي سوريا، وذلك بمستويات متوازية ومتكافئة في مختلف الحقول الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، حيث بلغت نسبة مشاركة المرأة في الهيئات التي تم تشكليها ٦٠٪، بالإضافة إلى مشاركتها الرئاسة المشتركة في كافة المقاطعات التابعة للإدارة الذاتية، وهي انطلاقة لترسيخ مفهوم الأمة الديمقراطية.

حقيقةً إنّ مفهوم الإدارة الذاتية يقوم على فكرة نظام الرئاسة المشتركة في المستويات الإدارية القيادية، يعني أن يكون للمنصب الواحد -امرأة ورجل- وينطلق ذلك من أن يكون للمرأة دور إيجابي فعّال لأن تلعب دورها الطليعيّ والريادي والقيادي في الإدارة، ويُمكّن هذا المشروع المفهوم الجديد -مفهوم الأمة الديمقراطية- فعملية التحوّل الديموقراطي في مناطق شمال شرقي سوريا كانت بإعادة إنتاج النظم الإدارية التي تقتضي فيها بأن تتوازى وتتقابل فيها محركات التغيير.

بعضها يأتي من أعلى، سواء عبر تعديل التشريعات، أو إرساء بعض الإجراءات المؤسساتية أو تعديل السياسات، ويأتي البعض الآخر من أسفل من خلال التغيير المجتمعي عبر تنظيم الناس حول مصالحهم، أو عبر نشر الوعي، أو إثارة النقاش العام من خلال

النقد والنقد الذاتي، أو حول القضايا التي تهمّ المواطنين والمرتبطة بمعاشاتهم اليومية. وذلك من أجل حركة متراكمة دافعة لهذا التحول وقادرة على مأسسته، وضمان استدامته وتوطيده على المدى الطويل، حيث يأتي في مقدمتها التمكين السياسي للمرأة.

هُمشت المرأة في الفترات السابقة وظلمت، أما الآن فهي موجودة في القوات العسكرية -وحدات حماية المرأة- وقدمت شهداء أمثال (بارين كوباني)، التي استشهدت دفاعاً عن أرضها في مواجهة عنيفة مع جيش الاحتلال التركي والجماعات الإسلامية، الذين سحبوا جثتها بعد أن عروها من ملابسها، ومزقوا ثديها، ليأخذوا صورة سيلفي مع الجثة، واضعاً أحدهم قدمه على ثديها مفتخراً، في مقطع فيديو مصور.

بالإضافة إلى العمل الإجرامي لحادثة اغتيال الشهيدة القيادية (هفرين خلف)، التي رصدت تواجد المرأة في الأحزاب السياسية خاصة في مواقع قيادية، فهي كانت مثال الجد والنشاط والعمل والالتزام في نشاطات مناطق الإدارة الذاتية لشمال سوريا، والتي أثمرت جهودها في إنتاج بنية داخلية قوية في حزب سوريا المستقبل بعد أكثر من ٩ سنوات من الحرب القاسية.

لا يخفى على أحد أيضاً دور هذه الوحدات مع ظهور تنظيم داعش الذي حول المرأة إلى دمى جنسية، ومارس فيها كل أنواع الظلم والعنف والسبي خاصة المعتقلات الإيزيديات، ووضع لهن أسعاراً محدّدة لبيعهن في أسواق التنظيم: (سوق النخاسة) حيث كانت تتوزع أسعارهن حسب عمر كل امرأة.

ليس هذا فحسب بل ان عملية البيع لا تتوقف عند المشتري الواحد، بل سيكون من حق هذا المشتري ان يبيع نساءه في مرحلة لاحقة إلى من يشاء وبالسعر الذي يرضيه أو وضعهن في المزادات العلنية بين الناس وهن مقيدات الأرجل والأيدي في حبال طويلة لجرهن، في مشهد فيه الكثير من الإساءة إلى الكرامة والقيم الإنسانية.

إن مشاركة المرأة ودعمها في إنجاز ثورة الشمال السوري، هي مسألة حيوية، وليست ترفاً ولا وجاهة سياسية، إنّما هي شرط ضروريّ لحدوث تحول ديمقراطي حقيقي، وهو أمر كان ليس بالسهل.

في ضوء ما سبق، وفي محاولة لنحت مقاربة مختلفة في التعامل مع قضية المشاركة السياسية للمرأة، لكنّ هناك سؤال آخر لابدّ من طرحه، وهو كيف يمكن أن نعيش مع المرأة؟ أي أنّ قضية المرأة لا تحلّ بطلب يد المرأة، أو في البحث عنها، أو في العيش معها في بيت خاص، أو عام أو بمشاركتها الحياة بإنجاب الأطفال أو من دونهم، كلّ هذه القضايا التي تحتل الزاوية الأساسية في قلب وعقل القضايا الاجتماعية لا يمكن حلها دون مشاركتها في الحياة السياسة، أي يتعيّن العمل أساساً بالمعالجة والمقاربة العلمية والفلسفية والأخلاقية والجمالية لها. وخاصة في ظل ظروف الحداثة الرأسمالية، التي تستلزم التحلي بروح المسؤولية العليا، وتستوجب الاتّسام بالقدرة على التناول العلمي والفلسفي والأخلاقي لها. فمن دون معرفة الوضع الذي أقحمت فيه المرأة طيلة تاريخ المدنية وفي العصر الحديث، فإنّ أنواع الحياة التي ستعاش معها ستنتهي لا بُدّ بالأخطاء واللاأخلاق والقُبح والشناعة.

إن بناء مجتمع ديمقراطي، مرهوٌن أوّلاً بتحقيق الأشكال الصحيحة والأخلاقية والجمالية من الحياة مع المرأة، فالحديث عن تعزيز نفاذ المرأة إلى مواقع صنع القرار، ليس هدفه فقط مجرد ضمان تمثيل كمّي، لكن أيضاً تحقيق نقلة نوعية واضحة في دمج قضايا المرأة في كافة الجهود التنموية والاقتصادية والسياسات العامة.

انقضاء معاهدة لوزان والموقف التركي منها وانعكاساتها على التوازنات الدولية

جاسم الهويدي

إنّ الخلافة العثمانية هي إحدى الإمبراطوريات الإسلامية، وقد تأسست عام 1299م على يد عثمان الأول بن أرطغرل واستمرت لقرون ستة، ووصلت الى أوج قوتها في القرنين السادس عشر والسابع عشر الميلاديين من حيث اتساع الرقعة والجغرافيا، وكان لها (29) ولاية، وبسبب الفساد و تردّي أوضاع الدولة وضعف الحكام وتدخّلات الدول الأوروبية واليهود، بدأت ملامح الضعف تدبّ في جسم هذه الدولة منذ القرن التاسع عشر،

رغم العديد من المحاولات الفاشلة التي سعت إلى إصلاح الأوضاع السياسية والاقتصادية والإدارية، إلّا أنّها باءت جميعاً بالفشل، لأنّ الفساد كان قد استشرى داخل القصور الخلافية. وقد تميّزت تلك الفترة ولعشرات السنين بالظلم لشعوب الدول التي انضوت مجبَرة تحت ظلال الحكم التركي البغيض.

لقد كان الولاة يُعيّنون لفترة سنة أو سنتين ثم يُنقلون إلى مكان آخر وولاية جديدة، بعد أن يملؤوا جيوبهم الفارغة بالذهب والفضّة، وما زاد الفساد أكثر هو تسلط السلاطين ورؤساء الوزارات والصدر الأعظم على جوانب الحياة السياسية، فأصبحت البلاد في حالة تردٍّ وفوضى ومرض إداري وفساد عام، ما هيّأ الفرصة المحتّمة للدول الأوروبية للانقضاض على التركة الموروثة والرقعة الجغرافية الواسعة الممتدة عرضاً وطولاً والشاملة للوطن العربي برمّته، والتي كانت منضوية تحت اسم الخلافة العثمانية التي أصبحت تسمّى «الرجل المريض».

ضعف السلاطين وتدهور الدولة العثمانية وظهور عصر القوميات، أدّى إلى انقسام العالم إلى دول الحلفاء ودول المحور، فانضمت تركيا إلى دول المحور، وقاموا بمهاجمة الموانئ الروسية في البحر الأسود، فأعلنت روسيا الحرب عليهم ودخلت تركيا الحرب بشكل رسمي، وبعد عدة خسائر مُنيت بها الدولة العثمانية اضطرت لتوقيع معاهدة مودرس عام ١٩١٨م، حيث خرجت تركيا من الحرب بموجبها، وبعد شهر من توقيع المعاهدة أنزلت فرنسا وبريطانيا وإيطاليا قواتها في القرن الذهبي في إسطنبول واستولوا على موانئ البحر الأسود، وتقاسموا أراضي تركية، لكن الأتراك رفضوا هذا التقسيم وقامت ثورة بقيادة كمال أتاتورك الذي رفض تخاذل السلطان وانصياعه وتعاونه مع المحتلين لأراضٍ تركية.

حيث شُكّلت حكومة وطنية تدعو لقيام دولة تركية مستقلة ذات سيادة، وفي هذه الفترة قام الحلفاء بفرض معاهدة «سيفر» التي قسّمت الأراضي التركية، إلا أن كمال أتاتورك رفضها وتصدّى لجيوش اليونان وهزمها، وأجبر الحلفاءُ أتاتورك على توقيع معاهدة «لوزان» وجُرّد السلطان العثماني عبد الحميد من سلطته ثم ألغيت الخلافة العثمانية نهائياً.

لقد استمر عقد مؤتمر لوزان ثلاثة أشهر، وتمخّض عن توقيع المعاهدة اتفاقية السلام الدولية في سويسرا في ٢٤ تموز عام ١٩٢٣م في فندق «بوريفاج بلاس» بمدينة لوزان، وقد كان رئيس الوفد التركي حينها عصمت إينونو، وقُسّمت على أساسها رسميّاً الإمبراطورية العثمانية بين الحلفاء المنتصرين الذين كانوا في أوج قوّتهم في الحرب العالمية الأولى وهم (بريطانيا - فرنسا - روسيا)، وتم بموجب المعاهدة تسوية أوضاع بلاد الأناضول والقسم التركي الأوربي من أراضي الدولة العثمانية، وتم إلغاء معاهدة «سيفر» التي وقّعها السلطان محمد السادس بسبب ضغوط الحلفاء وضعف الدولة العثمانية الفاسدة، ونصت على تقسيم تركيا وتوزيع أراضيها على دول الحلفاء مع إبقاء القليل من الأراضي حول إسطنبول للسلطان العثماني.

ومن أهم ما تضمنته معاهدة «لوزان» من بنود وخاصة المتعلقة في المجالات السياسية، هو ترسيم حدود إمبراطورية الخلافة العثمانية (الرجل المريض) وتأسيس جمهورية تركيا وعاصمتها أنقرة، وقد تضمنت المعاهدة (١٤٣) مادة موزعة على (١٧) وثيقة وميثاقاً وتصريحاً وملحقاً، ثم أعيدت العلاقات الدبلوماسية بين الحلفاء وتركيا. ومن بنود المعاهدة:

المادة الأولى: تضمنت إنهاء حالة الحرب وإعادة السلام مع تركيا.

المادة الثانية: تضمنت حدود تركيا مع بلغاريا

واليونان.

المادة الثالثة: تضمّنت حدود تركيا مع سوريا والعراق, فقد جاء في الفقرة الأولى من هذه المادة: (تكون الحدود بين تركيا وسوريا خط الحدود الموصوف في المادة الثامنة من الاتفاقية الفرنسية المؤرخة في ٢٠ تشرين الأول عام ١٩٢١م). وجاء في الفقرة الثانية منها: (تكون الحدود بين تركيا والعراق كما يلي: (سوف يُعيّن خط الحدود بين تركيا والعراق باتفاقية وديّة تُعقد بين تركيا وبريطانيا العظمى خلال تسعة أشهر, وفي حال عدم التوصل الى اتفاقية بين الحكومتين خلال الزمن المذكور سيُرفع النزاع إلى مجلس عصبة الأمم).

المادة ١٦- نصت على تنازل تركيا عن جميع حقوقها في الأراضي الواقعة خارج الحدود التي عيّنتها المعاهدة.

المادة ١٧- نصت على أن تنازل تركيا عن مصر والسودان يبدأ اعتباراً من الخامس من تشرين الثاني عام ١٩١٤م.

المادة٢٢- تنازلت تركيا عن حقوقها وامتيازاتها في ليبيا.

المادة ٢٣- نصت على حرية المرور والملاحة في البحر والجو زمنَي السلم والحرب في مضيق الدردنيل وبحر مرمرة والبوسفور .

المادة ٢٨- وافق الموقعون على المعاهدة على الإلغاء التام للامتيازات الأجنبية من جميع الوجوه.

المادة ٢٩- ذكرت تمتّع التونسيين والمراكشيين في تركيا بجميع حقوق الفرنسيين وتمتّع الليبيين بحقوق الإيطاليين.

وتناولت المواد ٣٧ – ٤٥ حماية الأقليات في تركيا.

و رُسمت الحدود بين تركيا وبلغاريا واليونان

"تمخض عن توقيع اتفاقية لوزان برئاسة عصمت اينونو تسوية أوضاع بلاد الأناضول والقسم التركي الأوربي من أراضي الدولة العثمانية, وتم إلغاء معاهدة «سيفر» التي وقّعها السلطان محمد السادس بسبب ضغوط الحلفاء وضعف الدولة العثمانية الفاسدة, ونصت على تقسيم تركيا وتوزيع أراضيها على دول الحلفاء مع إبقاء القليل من الأراضي حول إسطنبول للسلطان العثماني."

وتخلّت تركيا عن السيادة على قبرص وليبيا ومصر والسودان والعراق وبلاد الشام, باستثناء مدن كانت تقع في سوريا مثل أورفا وأضنة وغازي عينتاب وكلّس ومرعش, وتُرك مصير مقاطعة الموصل إلى عصبة الأمم. وتخلّت تركيا عن ادعاءاتها بها, وقد وضعت بريطانيا عدة شروط مجحفة بحق الدولة العثمانية, إذ تمّ إلغاء الخلافة ونُفي الخليفة وأسرته خارج تركيا ومصادرة جميع أمواله, وإعلان علمانية الدولة ومنع تركيا من التنقيب عن النفط, واعتبار مضيق البوسفور الرابط بين البحر الأسود وبحر مرمرة والبحر المتوسط مضيقاً دولياً لا يحقّ لتركيا تحصيل رسوم من السفن المارّة عبره, وفي أوروبا تنازلت تركيا عن أجزاء من تراقيا الشرقية وبعض جزر بحر إيجا لليونان ورودس لإيطاليا.

وهنا سؤال يطرح نفسه: فمع قرب انتهاء معاهدة لوزان التي مضى على إبرامها وتوقيعها سبعة وتسعون عاماً بين تركيا

والدول الأوروبية, ما حال الأتراك وما انعكاسات المعاهدة و بنودها على حياتهم السياسية والدولية اليوم؟ وهل عند انتهاء مدّة معاهدة لوزان ستعود تركيا إمبراطورية عثمانية أردوغانية حديثة في المنطقة؟ وهل ستتغيّر الخارطة الجيوسياسية والاقتصادية و يشهد العالم دخول مرحلة جديدة برجوع الإرث العثماني؟ وكيف ستتعامل دول أوروبا مع المطالب التركية؟

وهل سنشهد حروباً قبل عام ٢٠٢٣م ومن سيقود ذلك التغيير؟ ونتساءل هل يوجد في القانون الدولي مادة تنص على صلاحية المعاهدة التركية ١٠٠ عام؟ ونشير هنا إلى أن ألمانيا ألغت معاهدة في الثلاثينيات بعد مرور ٢٠ سنة من توقيعها, فهل يمكن لتركيا فعل ذلك؟

يبدو أن الرسالة المتداولة اليوم وتحركات السلطان أردوغان وتخبّطه في الصراعات الحاصلة واحتلاله لأراضٍ سورية مثل عفرين وأجزاء من شمال سوريا, وإرساله مرتزقة إلى ليبيا وتنقيبه عن النفط في البحر وحفر قناة جديدة لتحصيل رسوم من السفن المارّة عبر بحر إيجا ومرمرة, كلها مؤشرات بل هي بوادر تدلّ على رغبة السلطان الجديد أردوغان بإعادة إمبراطورية هزيلة ضعيفة, أمام مجتمع دولي قويّ متماسك الأطراف في النواحي العسكرية والاقتصادية, ويعرف التركَ و تاريخَهم الأسود في استغلال الشعوب واستعمارهم ونهب خيرات بلادهم تحت مسمى الدين.

وكانت قد بدأت تصريحات من الأتراك في هذا المجال: فقد قال البروفيسور التركي المتخصص في العلاقات الدولية مصطفى بيليجن: (عندما تخلت تركية عن الموصل للعراق كان الأمر مشروطاً بعدم تغيير حدودها أو وضعها آنذاك, وهو ما تغيّر خلال العقود الماضية).

لم ينسَ الأتراك يوماً معاهدة لوزان التي تسببت بتقليص جغرافية الدولة التركية الحديثة, وإلزامها بالتنازل عن مساحات كبيرة كانت تتبع لها, فقد تطرّق الرئيس التركي أردوغان لها أثناء لقاءاته الدورية مع مخاتير الأتراك, لإيصال رسالة تاريخية وسياسية إلى الخارج قبل الداخل باهتمام تركيا بالتخلص من آثار المعاهدة واستعادة حقوق تركيا التي اغتصبها الحلفاء كما ترى تركيا, التي تعدّ نصوص المعاهدة مجحفة بحقّها وأنه يجب إعادة النظر بالمعاهدة, وأنّ خصوم تركيا أجبروها على توقيعها. ويضيف أردوغان أن المعاهدة شوكة في ظهر تركيا وكانت بمثابة المحطة الأخيرة لتقسيم الدولة التركية, إذ اعترفت المعاهدة بحدود الدولة الحديثة في تركيا, وقد تقلصت فيما بعد مطالب الحلفاء من الحكم الذاتي لكردستان التركية بالتنازل التركي للأراضي إلى أرمينيا.

تركيا وسياسيوها كما نلاحظ تعيش في دوّامة التحدي والتصدي والانفلات من بنود معاهدة مضى عليها قرن من الزمن تقريباً.

وسلطان أهوج يتربّع على عرش السلطنة تأخذه الريح والعواصف يمنة ويسرة, غير عارف أن دول أوروبا اليوم غير آبهة بتصرفاته الهوجاء مثل التعامل مع المهاجرين وتصديرهم إلى اليونان وتهديداته بفتح باب الهجرة كمثال, واستخدامه للإرهابيين مثل الدواعش وجبهة النصرة ومرتزقته من السوريين الفارّين المأجورين, بل هي ـ أي أوروبا ـ قادرة على إنهائه بأقلّ خسائر وفي وقت زمني محدد.

المصادر:

-1 وثائق التدخل الأجنبي في الوطن العربي –الجزء-1 موسى الكاظم

-2 موسوعة العراق – مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية.

الشرق الأوسط الديمقراطي

إن التعريفُ الصحيحُ لظاهرةِ الإدارةِ مهمٌّ على صعيدِ تلافي السلبياتِ وقِصَرِ النظرِ الناجمِ من ظاهرةِ السلطة. الإدارةُ أيضاً كما الثقافة، ظاهرةٌ مستدامةٌ في المجتمع. وإذا عَمَّمنا أكثر، فهي تُعادِلُ الرقيَّ الدماغيَّ على المستوى الكونيّ، وتَرَكُّزَ الحالةِ العصبيةِ ضمن الكونِ البيولوجيّ بصورةٍ خاصة. وتُعبِّر الإدارةُ عن حالةِ الانتظامِ في الكونِ وعن حالةِ الهربِ من الفوضى. والوضعُ الراقي لطبيعةِ المعنى ذاتِ الذكاءِ المرنِ في المجتمع، يقتضي بدوره رقيَّ القدرةِ على الإدارة. من الممكنِ تسميةُ الإدارة على أنها "العقل المجتمعيّ". ومن المهمِّ في هذه الحالةِ تحليلُ مصطلحَي الإدارةِ الذاتيةِ والإدارةِ الدخيلة. فبينما تَقومُ الإدارةُ الذاتيةُ بتنظيمِ القُدُراتِ الكائنةِ في طبيعتِها الاجتماعيةِ ومراقبتِها، وتُؤَمِّنُ بالتالي سيرورةَ المجتمع، وتَضمَنُ مَأكلَه ومَأمَنَه؛ فإنّ الإدارةَ الدخيلةَ "تُشَرعِنُ نفسَها" كسلطة، وتعملُ على إغواءِ المجتمعِ المُسَلَّطةِ عليه (تحاولُ نثر دماغه)، لتَقدِرَ بالتالي على حُكمِه بعدَ تحويله إلى مستعمَرة. من هنا، فالإدارةُ الذاتيةُ تتمتعُ بأهميةٍ مصيريةٍ بالنسبةِ لمجتمعٍ ما. وكيفما يستحيلُ على مجتمعٍ يفتقرُ إلى الإدارةِ الذاتيةِ أنْ يتجنبَ التحولَ إلى مستعمَرة، فلا مفرَّ من فنائِه وزوالِه ضمن سياقِ الصهرِ والإبادةِ كمَآلٍ طبيعيّ

فصلية فكرية تحليلية حرة تعنى بشؤون الشرق الأوسط

رقم الاعتماد

لدى نقابة الصحفين العراقيين 148

رقم الإيداع

دار الكتب و الوثائق في بغداد 868 لسنة 2005

لدى وزارة الثقافة المصرية

دار الكتب و الوثائق في القاهرة

رقم 24217